

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٤٨

الاثنين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

السيدة باندور.	الرئيس
(جنوب أفريقيا)	
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد نينزيا	
السيدة ليندرسي	ألمانيا
السيد دجاني	إندونيسيا
السيد بيكستين دو بوتسوريفا	بلجيكا
السيدة فرونيتسكا	بولندا
السيد دوكلوس	بيرو
السيد ترولولس ياربا	الجمهورية الدومينيكية
السيد جانغ جون	الصين
السيد إيسونو مينغونو	غينيا الاستوائية
السيد دو ريفير	فرنسا
السيد موريكو	كوت ديفوار
السيد العتيبي	الكويت
السيد ألن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيدة كرافت	الولايات المتحدة الأمريكية

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1933712 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي كل من أذربيجان والأردن وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفيت نام وقطر وكرواتيا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج ونيجيريا واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد. ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد نيكولاى ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد ملادينوف إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً الأفراد التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد نيفيل غيرتزي، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم فيما لا تزال التطورات السريعة التحول التي يشهدها الشرق الأوسط تؤكد الخطر المتزايد الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. وفيما تظهر بؤر توتر جديدة وخطيرة في المنطقة، يبقى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أيضاً واحداً من العوامل التي تدفع إلى التطرف وزعزعة الاستقرار. إذ يستمر الاحتلال ولم يُحرز أي تقدم على صعيد التوصل إلى حل متفاوض بشأنه يقوم على وجود الدولتين. إنها مأساة تطال أجيالاً متعددة من شعوب هذا الأرض.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر إبان الجمعية العامة (انظر A/74/PV.7)، أعلن الرئيس عباس عن اعتزامه تحديد موعد للانتخابات الفلسطينية. وإذا ما تحقق ذلك، ستكون أول انتخابات فلسطينية منذ عام ٢٠٠٦، مما سيحدد شرعية المؤسسات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية إذا ما كانت تعزز الوحدة الوطنية، لا الفرقة. ويشمل ذلك إبرام اتفاق بشأن إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تماشياً مع التشريعات ذات الصلة، وأفضل الممارسات الدولية وبرنامج سياسي وطني متفق عليه يستند إلى الاتفاقات القائمة.

الدفاع الإسرائيلية، وأصيب أكثر من ٥٠٠ خلال الاحتجاجات الجارية على السياج المحيط بغزة.

أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على المخاوف التي أعرب عنها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر نائب المنسق الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية جيمي مكغولدريك بشأن تأثير العنف في هذه المظاهرات على الأطفال. تتحمل قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستخدام القوة الفتاكة فقط عند الضرورة القصوى، وباعتبارها ملاذاً أخيراً. وأكرر أيضاً دعوة حماس إلى التمسك بمسؤوليتها عن ضمان سلامة الأطفال في غزة، بما في ذلك من خلال منع استخدامهم وتعرضهم لخطر العنف.

لقد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق ستة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، دون وقوع إصابات. بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى خلال شهر، لم تندلع أية حرائق بسبب البالونات الحارقة. وفي الوقت نفسه تم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، قتل فلسطينيين أحدهما رضيع، بعد استنشاق الغاز المسيل للدموع. بالإضافة إلى ذلك، أصيب ٨٨ فلسطينياً، بينهم ١١ طفلاً، في حوادث مختلفة، بما في ذلك أثناء اشتباكات وعمليات عسكرية وأعمال عنف متصلة بالمستوطنين. كما أصيب ستة من أفراد قوات الأمن الفلسطينية في انفجار عبوات ناسفة محلية الصنع خلال مواجهات مع الفلسطينيين. وكذلك أصيب أربعة إسرائيليين، بينهم اثنان من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، أحدهما على أيدي مستوطنين إسرائيليين.

من بين جملة الحوادث، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين عن إصابة ١١ فلسطينياً وإصابة إسرائيلي واحد. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ٣٣ حادثاً نتج عنها إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية،

وقد شهد الشهر الماضي أيضاً تدهوراً مستمراً للحالة على الأرض. مع عدم وجود احتمال في الأفق لمفاوضات الوضع النهائي يستمر تدهور الأمور على الأرض، ما يدفعنا بشكل أكبر بعيداً عن حل الدولتين القابل للتطبيق. وأفادت التقارير خلال الشهر الماضي بأن السلطات الإسرائيلية قدمت خطأً لبناء وحدات سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. ولم تتأكد بعد الأرقام الدقيقة. وحتى بدون تقديم هذه الخطط الأخيرة فإن عدد الوحدات التي تم تقديم أو اعتماد خطط لها إلى الآن في عام ٢٠١٩ هو أكبر بالفعل من عام ٢٠١٨. جميع المستوطنات غير قانونية وفقاً للقانون الدولي وتظل عقبة كبيرة أمام السلام. يجب أن تتوقف على الفور.

وفي الوقت نفسه، استمرت عمليات الهدم والمصادرة للمباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، هدمت السلطات أو استولت على ٥١ بناءً، مما أدى إلى تشريد ٨٠ فلسطينياً، بمن في ذلك ٤٠ طفلاً. وتم هدم أربعة من هذه المباني بناءً على الأمر العسكري رقم ١٧٩٧.

وتستمر عمليات الهدم ومصادرة البنى التحتية والمشاريع الإنسانية الممولة دولياً في المنطقة جيم بخطى مثيرة للقلق. يجب على السلطات الإسرائيلية وقف هذه الممارسة، والتي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي، وأن تقوم بتعويض السكان المتضررين بما يتناسب مع الأضرار التي تكبدوها.

لا يزال العنف جزءاً رئيسياً من الواقع اليومي للصراع. لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة انخفاضاً مرجحاً به في أعمال العنف في غزة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ. واتفاقات التهدئة التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومصر لا تزال سارية. على الرغم من التحسن العام، قُتل ثلاثة فلسطينيين على أيدي قوات

وأبلغت الأمم المتحدة أيضاً عن إحراز تقدم في تنفيذ حزمة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة من أجل غزة، والتي أقرتها لجنة الاتصال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وكان للتدخلات تأثير مهم في العديد من القطاعات. فقد تضاعف متوسط التوافر اليومي للكهرباء في غزة من ٥,٥ ساعات في النصف الأول من عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ١٢ إلى ١٥ ساعة في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وقد أدى ذلك إلى زيادة معالجة المياه والصرف الصحي، والحد من الحاجة إلى الوقود الباهظ الثمن لتشغيل المستشفيات، وخفض التكاليف على الأعمال الخاصة والعائلات.

لقد استفاد حوالي ٤٥٠ ألف شخص في غزة من الرعاية الصحية الطارئة، واستفاد حوالي ٤٠٠ ألف شخص من إيصال الأدوية والمستلزمات الطبية إليهم. وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، قدمت برامج الأمم المتحدة المؤقتة لتوفير فرص العمل أكثر من ١٦ ألف وظيفة، مع توقع توفير ١٠٠٠ وظيفة أخرى في الأسابيع المقبلة. أشكر الدول الأعضاء التي دعمت تنفيذ مشاريع لجنة الاتصال حتى الآن وأحث الدول الأخرى على المساهمة في هذه المبادرات الحيوية.

على الرغم من هذه الجهود الحيوية، لا يزال الوضع الإنساني في غزة مزرئياً. حتى نهاية أيلول/سبتمبر ظل قرابة نصف الأدوية الأساسية وحوالي ثلث المواد الطبية الأساسية غير متوفرة. ويظل مقدمو الخدمات الصحية يناضلون لعلاج الجرحى المصابين خلال المظاهرات الأسبوعية. وتستمر القيود الشديدة المفروضة على الحركة والوصول، بما فيها القيود المفروضة على المحتاجين للعلاج خارج غزة والموظفين الوطنيين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في غزة.

وبينما يجب أن تظل معالجة الأزمة الإنسانية أولوية لنا، أكرر مرة أخرى أن جوهر الأزمة في غزة سياسي. لا يمكن تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في غزة بشكل حقيقي

بما في ذلك حوالي ١,٢٣٦ شجرة و ٦٣ مركبة، وحادث واحد أدى إلى إتلاف سيارة إسرائيلية.

إنني أخشى بشدة من الهجمات المقلقة التي يشنها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، في سياق الحصاد السنوي للزيتون. وحيث يبدأ حصاد الزيتون، أدعو السلطات إلى ضمان وصول المزارعين الفلسطينيين بسلاسة إلى أراضيهم وحماية المزارعين وممتلكاتهم من الهجمات.

في حادثة تندر بالخطر وقعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر قرب قرية بورين، تعرض مزارعون فلسطينيون ومتطوعون إسرائيليون وأجانب يحدون أشجار الزيتون للهجوم بالحجارة والقضبان المعدنية على أيدي أشخاص من مستوطنة يتسهار. وفي ٢٢ تشرين/أكتوبر تم إعلان منطقة يتسهار منطقة عسكرية مغلقة، وتم نشر القوات فيها. كما أصيب حاخام يبلغ من العمر ٨٠ عاماً وأربعة متطوعين أجانب. وألقي القبض على أحد المرتكبين المزعومين لهذه الهجمات. وفي قريوت، جنوب نابلس، مُنع الفلسطينيون أيضاً من الوصول إلى أراضيهم لحصد الزيتون.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال التوترات حادة في القدس الشرقية على الرغم من محاولات التوصل إلى اتفاق بين السلطات الإسرائيلية وسكان حي العيسوية.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين اجتماعها نصف السنوي في نيويورك. وقد سلطت الأمم المتحدة الضوء على الحاجة الماسة إلى دعم الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ودفع حل الدولتين قدماً باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق لحل سلمي للصراع. علاوة على ذلك، أشار الأعضاء في الاجتماع إلى أنه يجب بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية في كل من غزة والضفة الغربية.

بالجرائم الإلكترونية، الذي استخدم كأساس قانوني للقرار، إلى المحكمة الدستورية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وإذ تحول إلى التطورات الحاصلة في المنطقة، فإن الاحتجاجات الشعبية لا تزال مستمرة في عدة بلدان، من الأردن إلى العراق وإلى لبنان، حيث يطالب الناس بإجراء تحسينات في حياتهم اليومية ووضع حد للفساد. ففي لبنان، شارك ما يقدر بـ ١,٥ مليون لبناني في مظاهرات سلمية إلى حد كبير احتجاجاً على تدهور الحالة الاقتصادية والفساد. ورداً على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر مجموعة من تدابير الإصلاح ووضع الصيغة النهائية لميزانية الدولة لعام ٢٠٢٠، مستهدفاً ألا يتجاوز العجز العام ٠,٦ في المائة. ومع ذلك، استمرت الاحتجاجات وسط دعوات إلى استقالة الحكومة.

وفي العراق، خرجت احتجاجات مناهضة للحكومة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة من ١ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في بغداد والمحافظات الجنوبية، والتي تحولت إلى أعمال عنف أسفرت عن سقوط عشرات القتلى. وجاء في تقرير أعقب تحقيقاً حكومياً، وصدّر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن العدد الإجمالي للقتلى ١٥٧، مشيراً إلى الافتقار للرقابة على المستوى المحلي من جانب كبار المسؤولين، بالإضافة إلى الاستخدام غير المأذون به للقوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، من قبل قوات الأمن. وأعلنت الحكومة في بغداد عن تدابير لمعالجة المطالب المشروعة للمتظاهرين، بما في ذلك توفير فرص عمل للشباب العراقيين وإعانات للإسكان للفقراء.

وبدأت جولة ثانية من المظاهرات الواسعة النطاق في وقت متأخر من مساء يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في بغداد وغيرها من المناطق في الجنوب ولا تزال مستمرة حتى الآن. وتفيد الأنباء بوقوع اشتباكات عنيفة، فضلاً عن أعمال تدمير للممتلكات العامة والخاصة ووجود عناصر مخزية مسلحة. وفي ٢٧ تشرين

ومستدام دون التخفيف بدرجة كبيرة من القيود المفروضة على حركة البضائع والناس والوصول إليهم، وذلك بهدف رفعها في نهاية المطاف تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة وطنية فلسطينية واحدة وشرعية.

وفي هذا الصدد، أذعن مرة أخرى جميع الفصائل الفلسطينية إلى الانخراط مع مصر في جهود المصالحة.

لقد شجعتني الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى تحويل حوالي ٤٢٥ مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي إلى السلطة الفلسطينية. على الرغم من التطبيع النسبي للوضع المالي للسلطة الفلسطينية يجب على الجانبين الانخراط بشكل بناء من أجل استعادة تحويلات الإيرادات بالكامل وبما يتمشى مع بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية.

وعلى صعيد إيجابي، أرحب بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بتقديم تعديلات على قانون الأحوال المدنية الفلسطيني لصالح المرأة. ويشمل ذلك رفع الحد الأدنى لسن الزواج ومنح النساء الحق في إدارة الحسابات البنكية لأطفالهن. ولقد عبرت النساء الفلسطينيات بنشاط في الأشهر الأخيرة عن مطالبهن بالاعتراف بحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحماية من العنف الجنساني.

ومع ذلك، يساورني القلق إزاء قرار محكمة رام الله الابتدائية الصادر في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول والذي أمر بحظر حوالي ٥٠ من مواقع الإنترنت وصفحات الفيسبوك الفلسطينية والعربية التي اعتُبرت منتقدة للسلطة الفلسطينية ومسؤوليها. وثمة أهمية للحق الأساسي في حرية الرأي والتعبير وما يرتبط به من حرية في الحصول على المعلومات ولا بد من حمايته. وإثر انتقادات موجهة من نقابة الصحفيين والتماس من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أُحيل تفسير المرسوم الرئاسي المتعلق

والظلم. ولا يمكن للمنطقة تحمل نشوب حرب أخرى ويجب علينا أن نواصل جهودنا من أجل نزع فتيل التوترات وتهيئة الفرص لإيجاد حلول سياسية لصالح السلام. وفي هذا السياق، أود العودة إلى المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية لأذكر الجميع بأنه على الرغم من جهودنا الجماعية لمنع الحرب في غزة، فإن هذه الجهود لا يمكن أن تستمر على أساس إنساني بحت. بل هي بحاجة إلى منظور سياسي يبرر طريقاً نحو تحقيق الوحدة الداخلية الفلسطينية، وفي نهاية المطاف، صوب إيجاد حل يقوم على وجود دولتين. ولم يعد بوسعنا الاستمرار في تلبية الاحتياجات الملحة لسكان غزة على أساس شهري من دون مواجهة الواقع السياسي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك تشديد إجراءات الإغلاق وأعمال العنف والافتقار إلى الوحدة.

وبالمثل، لم يعد بوسعنا تجاهل الفجوات الناشئة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فمع استمرار بناء المستوطنات والتوسع فيها، لم يتم حل الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وما زال الاقتصاد يعاني من الركود. ولذلك، يجب علينا أن نعيد تأكيد أن السبيل الوحيد لإحراز تقدم في بلوغ هدف إحلال السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو العودة إلى المفاوضات بهدف قيام دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وكما هو الحال في إسرائيل وفلسطين، وكذلك في بقية أنحاء الشرق الأوسط، فإن جهودنا الجماعية يجب أن تسترشد بميثاق الأمم المتحدة. وفي كل نزاع في المنطقة، تمثل الدبلوماسية الوقائية ووقف التصعيد عنصرين حاسمين في عملنا. غير أن السلام المستدام في الأجل الطويل لا يمكن أن يقوم إلا على العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

الأول/أكتوبر، أفادت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة، بحادث ٧٤ حالة وفاة وإصابة ٦٥٤ ٣ شخصاً، تلقى معظمهم العلاج وغادروا المستشفيات، فضلاً عن إحراق ٩٠ مبنى.

وفي سورية، شهدنا خلال النزاع المستمر منذ ما يقرب من تسع سنوات ما نتج عنه من خسائر فادحة في صفوف المدنيين، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وادعاءات عن وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال الاحتجاز والتعذيب المنهجية وشن هجمات على المرافق الطبية والمدارس ومخيمات النازحين وتآكل القواعد التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. لقد نشأ جيل كامل من الأطفال السوريين في خضم الحرب. وقُتل مئات الآلاف من الناس ونزح نصف سكان البلد.

وقد أوضح الأمين العام ومجلس الأمن أنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية تيسرها الأمم المتحدة، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويؤمل أن يكون إطلاق اللجنة الدستورية في جنيف الخطوة الأولى في عملية سياسية أوسع نطاقاً تلي التطلعات المشروعة لجميع السوريين.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في الجولان المحتل هادئة. ولا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية قائماً في بيئة لا تزال مضطربة. واستمر وقوع انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤، بما في ذلك انتهاكات لخط وقف إطلاق النار.

وبينما نعمل على معالجة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في الشرق الأوسط، يجب ألا ننسى أبداً أن الدبلوماسية الوقائية هي إحدى أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لنزع فتيل التوترات قبل أن تتحول إلى مواجهات. لقد شهدت شعوب الشرق الأوسط ما يكفي من العنف

وبينما تتعالى النداءات المطالبة بالحفاظ على تعددية الأطراف في مواجهة التهديدات الحالية، يجب إعطاء الأولوية لدعم دور مجلس الأمن في التسوية السلمية للنزاعات. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تعزيز وإعمال القانون الدولي بهدف وقف الانتهاكات وردع أي انتهاكات في المستقبل وتهيئة بيئة مواتية للسعي إلى تحقيق السلام.

وفي حالة فلسطين، فإن قرارات المجلس ذات الصلة، من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى جميع القرارات السابقة، توفر أساساً متيناً لهذا العمل. وتوافق الآراء الدولي ثابت وقد باءت المحاولات الرامية إلى تغييره أو إبطاله بالفشل. والواقع إننا سمعنا كثيراً أنه عندما يتعلق الأمر بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فلا حاجة إلى إعادة اختراع العجلة. فالقانون الدولي واضح. ومعايير الحل العادل واضحة ولا يوجد بديل عن رؤية الدولتين، استناداً إلى خطوط عام ١٩٦٧ ووفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ مدريد القائم على الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية. ولكن في ظل عدم اتخاذ إجراءات جادة لإعطاء معنى ملموس لذلك التوافق في الآراء، فإن البديل يتكشف بسرعة أمام أعيننا متمثلاً في دولة فصل عنصري تسيطر على حياة الملايين من الناس الذين يجري حرمانهم بصورة قمعية وعنيفة وغير عادلة من حقوقهم الأساسية، وحتى من حقهم في العيش بوصفهم بشراً أحراراً ومتساوين.

وبعد مرور أكثر من ٥٢ عاماً من الاحتلال غير المشروع والمنفى القاسي المفروض على ملايين الفلسطينيين منذ أكثر من سبعة عقود، يتضح أن الإخفاق في التوصل إلى حل لا يرجع لقلّة الاهتمام المولى للنزاع أو للافتقار للقرارات، بل لانعدام الجهود الصادقة الرامية إلى التمسك بالقواعد والمقررات والالتزامات الإنسانية المتعهد بها مراراً وتكراراً. وكما خلص

أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا وتقديرنا لجمهورية جنوب أفريقيا على قيادتها القديرة للغاية لمجلس الأمن في هذا الشهر الذي ترأس المجلس خلاله. وأود أن أرحب بكم، سيدي الوزير، وأن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة اليوم. وأود أيضاً أن أرحب بمعالي السيدة أنتي ليندترس، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية.

ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمن العام، السيد ملادينوف، على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

في كل شهر، نأتي إلى مجلس الأمن مناشدين إياه العمل على ضمان تنفيذ قراراته بشأن قضية فلسطين، حيث أننا متأكدون من أن هذا العمل هو السبيل الوحيد لإعادتنا جميعاً من حافة الهاوية ولوقف المعاناة الإنسانية المؤلمة التي لا معنى لها الناجمة عن أزمة هي من صنع الإنسان ولإنقاذ آفاق السلام العادل. ومع ذلك، فإننا مضطرون كل شهر للاستماع إلى تقارير تتحدث عن تدهور الحالة لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تكثف احتلال واستعمار أرضنا ولا يزال الأفق السياسي للتوصل إلى حل سلمي مسدوداً.

إنه لا يمكن تقليص دور المجلس إلى مجرد منتدى لبث الشكاوى والإدلاء ببيانات التعاطف والتضامن على أهميتها، والإفراط في التحسر والأسف بصورة تنم عن العجز. فالشعب الفلسطيني والمجتمع العالمي بأسره يتوقعان ومنتظران ما هو أكثر من ذلك. ومن المؤكد أن ولاية مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلام والأمن الدوليين، تتطلب أكثر من ذلك.

مواطنينا المدنيين واحتجازهم، أو السرقة السافرة لمواردنا الطبيعية والمالية. وكل ذلك مستمر بلا هوادة.

والواقع أن السلطة القائمة بالاحتلال قيدت إلى الاعتقاد أن لديها تفويضا مطلقا بالتصرف كدولة فوق القانون إلى حد التهديد بضم أرضنا علنا وفي انتهاك صارخ للحظر العالمي على حيازة الأراضي بالقوة. وسواء في وجود حكومة رسمية أو بدونها، يتنافس السياسيون والمرشحون الإسرائيليون بلا حياء معرفة من يمكنه أن يكون الأكثر وحشية وإحفا بالعقاب بالفلسطينيين ومن يمكنه تلبية المزيد من احتياجات الجماعات الإسرائيلية المتطرفة التي لا يمكن إرضاؤها أبدا، كما يتضح من الحملة الترهيبية التي يشنوها ضد مواطنينا المدنيين يوميا، فضلا عن أعمالهم التحريضية واستيلائهم المسعور على الأراضي. ولا يمكن توقع غير ذلك في غياب تحمل عواقب ارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة من جانب الاحتلال الأجنبي الأطول في التاريخ الحديث. والمساءلة وحدها يمكنها تغيير ذلك. وأكرر - المساءلة هي السبيل الوحيد لتغيير ذلك.

وعليه، ناشد مرة أخرى مجلس الأمن وجميع الدول بعمل ما يلزم. ونحثهم على حشد الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتهم من خلال اتخاذ تدابير عملية تمشيا مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، مما يكفل تحقيق السلم والأمن العادليين والمستدامين. ويجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراء فوري تمشيا مع قراراته لإنهاء جرائم الاحتلال وتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار وحماية المدنيين الأبرياء وإنقاذ أي فرصة لتحقيق السلام. ويجب على الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بها.

ويجب أن تتحمل إسرائيل، إذا ما واصلت تحدي المجلس وإرادة المجتمع الدولي، عواقب انتهاكاتهما. ويجب توظيف كل ما هو متاح من الأدوات والتدابير السياسية والقانونية المشروعة،

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في تقريره الأخير:

”لم يحدث في العالم الحديث أن كان هناك احتلال تجري انتهاكاته الجسيمة العديدة للقانون الدولي على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي وهو يعي تماما نوايا المحتل الواضحة والمعلنة بضم الأراضي وفرض السيادة الدائمة ويدرك جيدا حجم المعاناة والحرمان الذي يتعرض له السكان المشمولون بالحماية في ظل الاحتلال، ومع ذلك لا يزال غير راغب في اتخاذ الإجراءات بناء على الأدلة الدامغة المعروضة عليه من أجل استخدام الأدوات القانونية والسياسية الملموسة والوفيرة المتاحة له لوضع حد للجزور.“

ولا شك أنه في غياب المساءلة، ستزداد الحالة المزرية التي واجهناها سوءا، مما يمهد الطريق أمام المزيد من المعاناة وانعدام الأمن للجميع وتحمل المدنيين الأبرياء، ومن بينهم الأطفال والنساء، لأثقل الأعباء والهموم من جراء إهمال المجتمع الدولي. وفي الواقع، وعلى الرغم من عقود من الاهتمام العالمي، لم تتوقف أي من انتهاكات إسرائيل في فلسطين المحتلة. وتشمل تلك الانتهاكات استعمار أرضنا أو ضمها بحكم الأمر الواقع بكل الوسائل الممكنة، ومن أخطر الأمثلة على ذلك المستوطنات والحدار. هذا فضلا عن ١٢ سنة من الحصار اللاإنساني والعقاب الجماعي للميوني فلسطيني في قطاع غزة، ممن أسقطوهم في برائن الفقر واليأس المدمرين، وقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين العزل على يد قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين، وتدمير المنازل والممتلكات والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة - حيث جرى هدم ١٤٠ منزلا في المدينة في عام ٢٠١٩ وحده - مما أدى إلى تشريد ٢٣٨ فلسطينيا، يشكل الأطفال أكثر من نصفهم. وهناك أيضا الاستفزات والاعتداءات الخطيرة في الأماكن المقدسة، وإفقار الآلاف من

على تأييد تجديد ولايتها بقوة فهي مثال هام على المسؤولية والتضامن ومصدر لا غنى عنه لبعث الأمل وتحقيق الاستقرار إلى حين إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٢). ووحدها هذه الإجراءات الحازمة والجماعية والمنسقة كفيلة بأن تنقلنا من هذا الطريق المسدود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ملية بذلك حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن تحقيق السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين اللذين يشكّان حجر الزاوية للسلام والأمن في الشرق الأوسط حسب توافق الآراء الدولي الطويل الأمد.

ويجب علينا، من أجل إحلال السلام وتحقيق منفعة جميع شعوب المنطقة واحترام سلطة القانون الدولي، العمل معا لتغيير المسار واستعادة الأمل وتحقيق السلام العادل والشامل. وسيكون لعدم القيام بذلك تداعيات بعيدة المدى وسيؤدي إلى تقويض عقود من الجهود والموارد المستثمرة لتحقيق أهدافنا النبيلة المشتركة المتمثلة في السلام والاستقرار والكرامة الإنسانية. ويجب ألا ندع جيلاً آخر يعاني من هذا الظلم.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** إننا نجتمع هنا كل ثلاثة أشهر لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. ولا أشك في أن أعضاء هذه الهيئة سيختارون اليوم أيضا أن يتحدثوا عن إسرائيل رغم الأحداث المروعة التي تشهدها المنطقة.

ومنذ جلستنا الأخيرة التي عقدناها بشأن هذا البند (انظر S/PV.8583) قام أردوغان بغزو شمال سورية وتسبب في زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من فداحة عدوان أردوغان الأخير، ينبغي ألا يكون مستغربا. فقد ظل أردوغان، على مدى

بما في ذلك الجزاءات والملاحقة القضائية، سعيا لكفالة المساءلة. ويجب أن يشمل ذلك إجراءات تتخذ عملا بالدعوة إلى التمييز الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس والقرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي دعا فيه المجلس جميع الدول بوضوح إلى عدم تقديم أي مساعدة لإسرائيل لاستخدامها تحديدا فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ونحث الدول على اتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الصدد، من خلال الأطر المتعددة الأطراف والثنائية، وفقا لالتزاماتها القانونية ومع تأكيد دعمها للحل القائم على وجود دولتين. ونكرر الدعوة إلى إطلاق قاعدة بيانات الشركات التجارية العاملة في الأنشطة المتصلة بالمستوطنات غير القانونية وفقا لتكليف مجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي سيساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها. ويقع على عاتق الدول أيضا واجب عدم الاعتراف بأي قرارات أو تدابير تغير أو تدعي تغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو وضعها في انتهاك للقانون، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ويتحتم اعتبار جميع هذه القرارات والتدابير غير مشروعة وباطلة، وينبغي تحمل العواقب في حال عدم إلغائها. ويجب احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف، وكذلك وصاية الأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى استمرار الدعم المبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير والحرية. وإلى أن يتحقق ذلك، سنواصل نداءاتنا لتقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من محنة شعبنا، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، وضمان عدم تخلفهم عن الركب. وننوه مع عميق الامتنان بالدعم الدولي السخي في ذلك الصدد من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونحث

ولسوء الحظ فإن دعم أردوغان للمنظمات الإرهابية من غير الدول ليس فعلاً منعزلاً. فقد شهدت المنطقة على مدى سنوات التأثير المتزايد لهذه المنظمات التي تقوم الآن بدور هام في تشكيل واقع الشرق الأوسط. لقد تمكنت هذه المنظمات الإرهابية من التنامي والإقدام على أعمال جريئة بشكل متزايد لأنها مدعومة من جانب دول. وليس سراً أن البعض في المنطقة يرغب في متابعة سياسات وتطوير قدرات تعرض المجتمع الدولي للخطر. وفي بعض الحالات تتحدى الدول بشكل صارخ المجتمع الدولي وتواصل استخدام قدراتها في مجال التسليح، كما رأينا مع استمرار إيران في تطوير برامجها النووية والصاروخية. بيد أن تلك الدول في حالات أخرى ترغب في المضي في طموحاتها الخطيرة من دون أن تبدو مسؤولة عن تلك الأفعال. ولهذا السبب تدعم تركيا حماس وتقوي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكل متهور. ولهذا السبب شكلت إيران ميليشيات. ويستخدم النظام الإيراني، الذي تمثل طموحاته النووية أكبر تهديد للسلام العالمي، المنظمات كوكلاء للمضي قدماً في خططه الخطيرة. وتلك المنظمات تتولى عمل إيران القذر وتتيح لها سبيلاً للتوصل عن المسؤولية.

لقد تكاثرت هذه المنظمات وانتشرت مثل الفيروس الخطير. فهي الآن موجودة في سورية والعراق ولبنان واليمن وغزة وشبه جزيرة سيناء وليبيا ومناطق أخرى. فميليشيات الحشد الشعبي الشيعية على سبيل المثال قد توقفت منذ فترة طويلة عن التركيز على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وعكفت منذ ذلك الحين، تحت تأثير إيران، على محاولة النيل من استقرار العراق. ويشكل معقل الميليشيات على الحدود العراقية السورية وهي منطقة تشكل جزءاً أساسياً من الجسر البري الإيراني عبر الشرق الأوسط، تهديداً لأمن مواطني العراق واستقرار الحكومة. وفي شمال سورية، تعزز تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرًا بسبب هجوم أردوغان على الأكراد ولا يزال يشكل تهديداً للسلام

سنوات حتى الآن، يزعزع استقرار المنطقة من خلال العنف ودعم المنظمات الإرهابية. إن أردوغان يجر تركيا في مسار جديد من الإمبريالية العثمانية الخطيرة. إنه يهدد الصحفيين ويضطهد الأقليات الدينية ويشجع معاداة السامية. ولم يكتف أردوغان باضطهاد المواطنين الأكراد في بلده. بل أرسل الآن قواته لكي ترتكب مذبحاً في حق الشعب الكردي في سورية أيضاً. وهو مسؤول عن مقتل العديد من الأبرياء وعن تشريد عشرات الآلاف.

وأدى العنف الذي تسبب فيه في سورية إلى تقوية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبينما انشغل بقتل أولئك الذين ساعدوا على حماية العالم من تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سمح لأعضاء التنظيم بالخروج من السجن وتعريض العالم لهجمات في المستقبل. وينبغي ألا يكون ذلك مستغرباً أيضاً لأن أردوغان تاريخاً طويلاً في مجال دعم الإرهاب. لقد منح أردوغان الدعم السياسي والمالي لحماس، المنظمة الإرهابية. وسمح لحركة حماس بمواصلة بناء قيادتها وبنيتها التحتية على الأرض التركية. وحول تركيا إلى ملاذ آمن لإرهابيي حماس ومركز مالي لتحويل الأموال لدعم الهجمات الإرهابية. وتركيا أردوغان لا تظهر أي انضباط أخلاقي أو إنساني تجاه الشعب الكردي. وقد حوّل أردوغان تركيا إلى مركز إقليمي للإرهاب.

وبينما يوسع أردوغان حملته الإرهابية في سورية، يركز مجلس الأمن على إسرائيل. ويخون المجلس ولايته إذ يواصل استهداف إسرائيل عوضاً عن الفظائع التي يرتكبها أردوغان. وبينما يجلس هنا اليوم فإن إعادة تدوير الحجج القديمة ضد إسرائيل مراراً وتكراراً بدلاً من التركيز على الدمار الذي سببه أردوغان لن ينقذ أرواح الشعب الكردي. وتحذر إسرائيل من التطهير العرقي للأكراد وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك وتقديم المساعدات للشعب الكردي.

كل ما في وسعها لهزيمة تلك المنظمات والحفاظ على سلامة مدنيينا. ومع ذلك ليست سلامة ورفاهية دولة واحدة فقط أو حتى منطقة واحدة هي التي على المحك. فلعدم الاستقرار عواقب وخيمة على المجتمع الدولي بأسره.

إن الهجمات الإيرانية الأخيرة على المملكة العربية السعودية، التي دفعت إيران الحوثيين إلى إعلان مسؤوليتهم عنها، لم تتسبب في وقوع اضطرابات في المنطقة فحسب، بل أثرت أيضاً على الاقتصاد العالمي. حيث قفز سعر النفط بعد الهجمات على المنشآت النفطية. وتحمل المستهلكون في جميع أنحاء العالم التكلفة الجسيمة للأضرار التي لحقت بالإمدادات العالمية من النفط الخام. وتعمل المنظمات الإرهابية غير الحكومية في المنطقة بطرق تشكل خطراً على الاقتصاد العالمي وبآثار تتجاوز المنطقة.

وليس الإضرار بالاقتصاد الطريقة الوحيدة التي تؤثر بها تلك المنظمات على المجتمع الدولي. فعندما يتعرض المواطنون للاضطهاد في أوطانهم وترهبهم تلك المنظمات فإنهم لا يبقون في مواطنهم. إنهم يسعون إلى الفرار أبعد مكان ممكن حيث يصبحون لاجئين. ويبقون في الشرق الأوسط أحياناً غير أن الكثيرين منهم يشقون طريقهم إلى أوروبا، كما شهدنا في السنوات الأخيرة. فحتى نهاية عام ٢٠١٦، وصل ما يقرب من ٥,٢ ملايين من اللاجئين والمهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية بعد أن قاسوا رحلات مؤلمة، قادمين من سورية والعراق وبلدان أخرى. وللأسف، لم يتمكن العديد غيرهم من الوصول إلى تلك الشواطئ. وفي عام ٢٠١٨، خاطر أكثر من ١٣٨ ٠٠٠ من البشر بحياتهم في محاولة للوصول إلى أوروبا عن طريق البحر. وغرق أكثر من ٢ ٠٠٠ منهم. وفي اليمن، اضطرت ثلاثة ملايين شخص للفرار من ديارهم بسبب تزايد العنف. وفر العديد منهم إلى بلدان مجاورة مثل المملكة العربية السعودية وجيبوتي وإثيوبيا. إن أزمة الهجرة نتيجة مباشرة لتزايد قوة المنظمات الإرهابية من

والاستقرار في المنطقة. ويستمر حزب الله في تعزيز قبضته على غرب سورية وتسليح نفسه في لبنان. ولا يزال الحوثيون من أتباع جماعة أنصار الله يسببون العنف في اليمن وفي بقية المنطقة كما شهدنا مؤخراً في المملكة العربية السعودية. وفي غزة تواصل منظمتا حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية استهداف المدنيين الأبرياء على جانبي الحدود وتحدي الجهود التي تبذلها الأطراف في المنطقة لوضع حد لأعمال العنف.

ولا تشترك هذه المنظمات الإرهابية جميعها في نفس الإيديولوجية، وهي تختلف في تفسيرها المنحرف للنص الديني. ومع ذلك فهي تشترك جميعاً في هدف رئيسي واحد هو تخليص المنطقة من الدول القومية وتأسيس قيادة دينية واحدة لرئاسة العالم. وتقوض هذه المنظمات سيادة الدول وتتجاهل حقوق المواطنين وتتسبب في عدم الاستقرار. إنها لا تؤمن بحقوق المرأة ولا بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، كما لا تؤمن بحرية الدين. وما فتئت هذه المنظمات تستخدم القوة الوحشية ضد السكان المدنيين لتحقيق مخططاتها. وقد عكفت على القتل والاغتصاب. وهي تنهب المدن وتستخدم الأطفال كجنود ودروع بشرية. وعندما تمثل إحدى هذه المنظمات طرفاً واحداً في نزاع ما فإن عدم تورعها عن استخدام أية وسيلة قد يكون خطيراً؛ ولكن عندما يتصرف العديد من الأطراف على هذا النحو في منطقة يسودها التقلب أصلاً، فإن العواقب يمكن أن تكون وخيمة. وهذه هي الأطراف الفاعلة التي تقوم الآن بدور كبير في تشكيل واقع الشرق الأوسط.

وقد أقام العديد من هذه المنظمات معازل على حدود إسرائيل. ففي الشمال يوجد في لبنان حزب الله وفي سورية الميليشيات الإيرانية وحزب الله. وفي غزة توجد حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وفي شبه جزيرة سيناء يوجد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وستواصل إسرائيل بذل

ثالثاً، يجب علينا أن نشجع البلدان التي توجد فيها تلك المنظمات الإرهابية على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها، ويجب أن نساعدنا في تلك الجهود.

وأخيراً، إذا فشل كل شيء، يجب علينا أن نتخذ إجراءات عسكرية لإيقاف تلك المنظمات الإرهابية. وتهنئ إسرائيل صديقتنا العزيزة الولايات المتحدة على عمليتها الأخيرة الناجحة. لقد كان البغدادي، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يشكل تهديداً لسلامة وأمن العالم بأسره. ونشكر الولايات المتحدة على جعل عالمنا أكثر أمناً.

إن الخطوات الأربع التي أشرت إليها ليست كافية. وإذا ما أرادت هذه الهيئة أن تؤدي الغرض منها والمتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار في النظام العالمي الجديد، فيجب عليها أن تتكيف. ويجب علينا أن نعمل معاً لتشجيع اتباع طرق وأشكال جديدة للتعاون. فقد أنشئ المجلس لضمان أمن واستقرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتمثل المنظمات الإرهابية من غير الدول أكبر خطر على الأمن والاستقرار على السواء. ومن واجبنا الإنساني أن نكافح من أجل حياة المدنيين الأبرياء؛ ومن واجبنا الأخلاقي أن نكافح من أجل حقوق الإنسان للجميع؛ ومن الواجبات المنوطة بنا ألا تقع الدول القومية رهائن في يد المنظمات الإرهابية والبلدان التي تدعمها. وأدعو زملائي الأعضاء إلى توحيد قواهم في مكافحة هذا التهديد.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

تؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً بأن مسألة السلام في الشرق الأوسط لن تُحل ما لم تُحل قضية فلسطين. ونحن اليوم نناقش أقدم موضوع على جدول أعمال مجلس الأمن. وإخفاقنا في إيجاد حل لمحنة الشعب الفلسطيني وكفالة تمتعه بالسلام والحرية هو وصمة عار كبيرة لمهمتنا وأهدافنا المعلنة. وقد تدهورت الحالة

غير الدول في المنطقة. فوكلاء إيران وغيرها من الدول الداعمة للإرهاب يجبرون الناس على مغادرة ديارهم، تاركين لبقية العالم مهمة رعايتهم.

لقد أنشئت هذه الهيئة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في العالم. غير أن العالم الذي أنشئت فيه هذه الهيئة - عالم كان العنف يسود فيه بين الدول - لم يعد موجوداً. ويسعى المجتمع الدولي إلى كسب لاعبين جدد مرة أخرى، مستخدماً استراتيجية قديمة في لعبة تطورت منذ زمن بعيد. فإذا ما أرادت هذه الهيئة فعلاً أن تفي بولايتها المتمثلة في تعزيز الأمان والاستقرار، يجب عليها أن تكيف نفسها مع عالم توجد فيه جهات من غير الدول.

وقد تعين على إسرائيل أن تتعامل على مدى سنوات مع منظمات إرهابية من غير الدول تسعى إلى تدميرها. وقد وضعت إسرائيل، من خلال تجربتها، أساليب للتعامل معها وتتطلع إلى تقاسم هذه الأساليب مع العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً مرة أخرى لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وذلك باتخاذ الخطوات الأربع التالية على الفور:

أولاً، يجب علينا جميعاً أن ندرك هذه المنظمات غير التابعة للدول هي بطابعها منظمات إرهابية. ويجب على المجتمع الدولي توصيفها بوصفها منظمات إرهابية وأن يدينها ويدين أعمالها علناً.

ثانياً، يجب أن نحول دون تمويل هذه المنظمات. ويشمل ذلك استخدام قواتنا المخابراتية للعثور على جميع مصادر الإيرادات التي تملكها وتخفيها. ويعني كذلك إجبار الأنظمة على إيقاف توفير تمويل تلك المنظمات وتطبيق المزيد من الجزاءات.

في الفترة الممتدة من تاريخ مناقشتنا السابقة بشكل ملحوظ، مما يشير إلى تضاؤل الأمل في تحقيق السلام.

ولعلّ المجلس واجب تجاه الشعب الفلسطيني، وهو أمر

منصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وثمة أهمية حيوية لتوجيه اهتمام مكرس كي نحقق أخيرا النتائج المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة المتعددة .

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه من الممكن دائما إيجاد حلول للتحديات التي تبدو مستعصية. فقد تعزز كفاحنا نحن بفضل عمل الأمم المتحدة وتصميمها على وضع حد لجرمة مرتكبة ضد الإنسانية. ونحن بحاجة إلى تضامن دولي قوي مماثل وغضب والتزام من أجل فلسطين. والمجلس يدرك إدراكا تاما أن الإنجاز البعيد المنال يكمن في هذه الهيئة في حد ذاتها وأن عدة أعضاء فقط من الأعضاء الحاضرين هنا يمكنهم كفالة تحقيق السلام والأمن في فلسطين والشرق الأوسط برمته.

وتدعم جنوب أفريقيا دعما كاملا حل الدولتين وإطلاق عملية سلام متفق عليها تهدف إلى كفالة وجود دولتين متعايشتين وقابلتين للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب مما سيبعث الأمل في نفوس من يعانون من الكراهية وانعدام الأمن وسيشكل مثالا لهم.

وسيحقق هذا الحل فوائد مهمة للمنطقة بأسرها. وندين أيضا بشكل كلي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، والعنف الموجه ضد سكان غزة والضفة الغربية عن طريق الاحتلال والعدوان من جانب إسرائيل.

ولا يمكن أن يُنظر إلى المجلس على أنه يتغاضى عن أعمال العنف والعداء من قبيل بناء المزيد من الحواجز والجدران وإغلاق المدارس وقتل المدنيين. وينبغي للمجلس أن يتخذ إجراءً لضمان بوادر الأمل وبناء الثقة بين الطرفين، الأمر الذي يتطلب، كخطوة أولى، بيانا قويا ضد التعصب والانتهاكات العنيفة والأعمال السلبية الأخرى.

إن قرارات المجلس يجري انتهاكها وتجاهلها. فقد أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن المجلس لن يعترف بأي تغيير لخطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، ما عدا أي تغيير يتفق عليه الطرفان من خلال الوساطة. ومع ذلك، تم تقويض تلك القرارات عينها والمفاوضات من خلال اتخاذ قرارات انفرادية تستهدف تحديد نتائج المفاوضات مسبقا. وذلك يدل على سوء النية ولا يمكن أبدا أن يحقق السلام.

وما يدعو إلى المزيد من القلق أنه يبدو أن الشعب الفلسطيني أصبح شعبا منسيا تتبخر آماله في مواجهة تناقص الدعم العالمي وغياب أي محاولة حقيقية لإجراء مفاوضات نزيهة وحقيقية. ويساورنا، نحن في جنوب أفريقيا، قلق بالغ إزاء استمرار التجاهل الطويل الأمد لعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المنهج للنظر في قضايا الوضع النهائي، ولا سيما فيما يتعلق بالحدود وعودة اللاجئين ووضع القدس والمستوطنات غير القانونية الآخذة في التوسع. فمن الواضح أنه ليست هناك نية

الدولي معاً، ويظل ملتزماً بمجموعة موحدة من القواعد والقيم، والقيام بذلك في إطار الأمم المتحدة.

لذلك لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاماً تاماً وراسخاً بحل الدولتين عن طريق التفاوض استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً. ونرى أن حلّ الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويحقق التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويسوي جميع مسائل الوضع الدائم، ويضمن حقوقاً متساوية لجميع السكان.

إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو أولاً وقبل كل شيء نزاعٌ سياسي يتطلب التوصل إلى حل سياسي. بيد أن معالجة الجوانب الاقتصادية للنزاع وحدها لا يمكن أن تحل محل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض بين الطرفين لأغراض تحقيق السلام الدائم. وتماشياً مع الاتحاد الأوروبي وشركائنا الأوروبيين، نرحب بأي مبادرة تهدف إلى إحياء عملية السلام ونؤيدها ما دامت تستند إلى الالتزام بحل الدولتين الذي يملك مقومات البقاء، على النحو المتفق عليه دولياً، ما دامت مقبولة لكلا الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين.

هناك حاجة ملحة إلى بذل الجهود المشتركة الرامية إلى استعادة المنظور السياسي لاستئناف عملية السلام. ولذلك، فإننا نؤيد أي محاولة لاستئناف المحادثات المباشرة والمفاوضات المجدية بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم.

وليس هناك، بل لا يمكن أن يكون هناك، مسارٌ سريعٌ للسلام. إن ترك المسائل الأكثر إثارة للجدل خارج عملية السلام بسحبها من المفاوضات أو خلق حقائق على أرض الواقع لن يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب وإلى التصدي الجماعي للتطورات السلبية التي تحدث في الميدان،

وأنشئت هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، على مبادئ ضمان وجود حقوق الإنسان وممارستها، واحترام قيمة وكرامة كل شخص، والمساواة سواء كان غنياً أو فقيراً، قوياً أو ضعيفاً، وعالم يسوده العدل والسلام واحترام القانون الدولي. وفيما يتعلق بموضوع فلسطين، من الواضح أننا أخفقتنا بخصوص هذه المبادئ. ولم نَفِ بالتزاماتنا، ولا تزال المعاناة مستمرة بلا هوادة. ويجب علينا أن نعمل المزيد قبل المناقشة المقبلة.

وهناك العديد الذين سيتكلمون بشأن هذا الموضوع اليوم، الأمر الذي يشير إلى مشاكل كبيرة واهتمام كبير بهذه القصور المثير للقلق. فلنتذكر أنه على الرغم من أن المناقشة مهمة، فإننا نفقد مصداقيتنا كمؤسسة عندما لا تقتزن الكلمات بالأفعال. ويستدعي أمر الشعب الفلسطيني اتخاذ الإجراءات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تلتزم ألمانيا التزاماً راسخاً بالنظام الدولي القائم على القواعد والتعاون المتعدد الأطراف، وهذا هو السبب في أن ألمانيا، إلى جانب فرنسا والدول الأخرى، استضافت اجتماعاً وزارياً خلال الأسبوع الرفيع المستوى هنا في نيويورك، تحت رعاية التحالف من أجل تعددية الأطراف، بمشاركة وزراء من الدول أكثر من ٥٠ دولة. ويجب التصدي للتحديات العالمية معاً في جهد مشترك وفي إطار متعدد الأطراف قادر على الدفاع عما تم الاتفاق عليه.

وما هو صحيحٌ على الصعيد العالمي، هو صحيحٌ أيضاً على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. والسبيل الأفضل والوحيد لتحقيق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو أن يعمل المجتمع

إن الزيادة في العنف والتصريحات والإجراءات الاستفزازية تثير بالغ القلق. ونحث بقوة جميع الأطراف على التخفيف من التوترات وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب والأعمال الاستفزازية. ونظرا للأحداث التي وقعت مؤخرا في الحرم الشريف، نذكر بالأهمية القصوى للوضع الراهن المتفق عليه بغية الحفاظ على السلام في هذا الموقع المقدس.

إن تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، ولا سيما الحالة في قطاع الرعاية الصحية، يبعث على القلق البالغ. كما ندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى القيام بدورها في تحسين الحالة الإنسانية المتردية في غزة. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تكثيف دعمها المالي من أجل سد الثغرات في التمويل الحالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لكفالة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في غزة.

وتظل الأونروا ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وهي، بتقديمها المساعدة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، هي مفتاح الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وبوصف ألمانيا أكبر المانحين الثنائيين، فإنها تظل ملتزمة التزاما راسخا تجاه الأونروا، وستستمر في التبرع بشكل كبير لميزانية الوكالة. ونشجع الآخرين على مواصلة الدعم السياسي والمالي لعمل الأونروا الحاسم. ومع ذلك، فإننا نتوقع أيضا من الأونروا العمل بسرعة وبجهد لإنهاء التحقيقات الداخلية الجارية.

**السيدة كرافت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): المسألة الحالية هي إحدى المسائل الأكثر تعقيدا التي يتعين على المجلس مناقشتها. ولذلك، أود أن أشكر المنسق الخاص لما يبذله من جهود صادقة وللمنظور المحايدة الذي يضيفه على هذه المناقشات.

والتي تقوض صلاحية حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق التفاوض على أساس قيام دولتين، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً.

ونرى أن إحدى العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هي استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونؤكد مجددا موقفنا ومؤداه أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوض آفاق التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. إننا ندعو إسرائيل إلى إنهاء التوسع في بناء المستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها وطرد ساكنيها. ولن تعترف ألمانيا بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقدس، سوى التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ويتعين تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا تاما، وليس فقط فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية. ويتعين كذلك الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحرير والأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر. وتدين ألمانيا بأقوى العبارات الممكنة جميع الاعتداءات على إسرائيل، بما في ذلك الإطلاق المتكرر للصواريخ من غزة من جانب حماس وغيرها من الجماعات. وفي الواقع، لا بد لحماس وغيرها من الجماعات أن توقف إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل. ويجب عليها التخلي عن مسار العنف والسماح للسلطة الفلسطينية بالعودة إلى غزة. وفي ظل هذه الخلفية، ترحب ألمانيا بإعلان الرئيس عباس عن إجراء انتخابات في المستقبل القريب. وتظل ألمانيا ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ولن نصمت عندما يتعرض أمن إسرائيل أو حقها في الوجود للتشكيك أو الخطر.

يطالبون بمستويات معيشة أفضل. وأنا أدِين هذا السلوك. وينبغي لنا ذلك جميعاً.

إن التجاهل الذي تبديه حماس لإرادة وحقوق الشعب الفلسطيني لا يقابله إلا ازدياد الحياة البشرية البريئة. ونعلم جميعاً أن حماس تطلق الصواريخ على إسرائيل عشوائياً، كما فعلت مئات المرات في عام ٢٠١٩. ولكن من المهم لنا أن نفهم ما يعنيه ذلك على المستوى الإنساني. إن معظم الصواريخ التي تطلقها حماس غير موجهة، مما يعني أن الذخيرة الفتاكة قد تصيب فصلاً دراسياً مكتظاً بالأطفال كما قد تصيب أصولاً عسكرية. ولا يمكننا أن نتخيل مخاوف الأمهات الإسرائيليات اللاتي يعرفن أن على أطفالهن أن يهربوا من الملاعب إلى الملاجئ من القنابل، أو أولياء الأمور الفلسطينيين الذين يعرفون أن الصواريخ غير الموجهة تطير فوق أسطح منازلهم أثناء نوم أطفالهم. وإنني أدِين هذه الهجمات العشوائية. وينبغي لنا ذلك جميعاً.

وإذا كان هناك ما هو أكثر خسة من هجمات حماس على المناطق المدنية، فهي الطريقة التي يعاملون بها أطفالهم كبيادق في لعبة سياسية. وكل يوم جمعة، تشجع حماس القصر على الانضمام إلى أعمال الشعب عند السياج الأمني، على أمل أن يندلع العنف وأن يصاب الأطفال أو حتى يُقتلون نتيجة لذلك، وبالتالي تغذية آلتهم الدعائية. ولا يمكن إيجاد نصح أكثر إثماً وخزياً من ذلك. هذه إساءة للأطفال، واضحة وبسيطة، وأنا أدِينها. وينبغي لنا ذلك جميعاً.

علينا أن نقول هذه الحقيقة بوضوح عن حماس، وكذلك الجهاد الإسلامي الفلسطينية والفصائل المسلحة الأخرى في غزة، كما أن علينا أن نقول الحقيقة بوضوح فيما يتعلق بمنتهكي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. والتزام الصمت في هذه الحالة عمل مخالف للمبادئ وإساءة للشعب الفلسطيني. ولذلك يحدوني أمل وطيد بأن ترتفع في جنات هذه القاعة، بل وقاعات الأمم المتحدة، يوماً ما أصداء حقيقة حماس التي تكلمنا عنها.

وقبل مناقشة موضوع اليوم، أود أن أذكر بإيجاز الحدث المهم الذي وقع خلال عطلة نهاية الأسبوع. كما ذكر الرئيس ترامب، أصبح العالم أكثر أمناً في أعقاب العملية التي قامت بها قوات العمليات الخاصة الأمريكية وأسفرت عن مقتل البغدادي. أود أن أشكر الأمريكيين البواسل من النساء والرجال الذين يرتدون الزي العسكري، وأجهزة الاستخبارات، وشركاءنا الذين نفذوا هذه المهمة بدون أخطاء، على جهودهم في تقديم زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى العدالة.

وفي ملاحظاتي بشأن هذه المسألة في الشهر الماضي (انظر S/PV.8625)، ركزت إلى حد كبير على إسرائيل التي تحصل على قدر غير متناسب من اهتمام الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بمناقشة السلم والأمن في الشرق الأوسط. وهذا الاهتمام سلبياً وأحادي الجانب بصورة محزنة. وفي السنتين الماضيتين، كان هناك حوالي ٢٠ قراراً في الجمعية العامة تشمل بشكل صريح أو ضمني انتقاد إسرائيل. واليوم، أود أن أسلط الضوء على طرف لا يناله الكثير من الانتقادات مثلما تناله إسرائيل، ولم يسبق التدقيق في سلوكه بصورة جدية من قبل هذا المجلس أو الجمعية العامة: وأعني بذلك حماس، وهي منظمة إرهابية تقمع الشعب الفلسطيني في غزة من خلال التهيب والعنف الصريح مع التحريض على العنف ضد إسرائيل.

إن حماس من أكبر العوائق التي تعترض سبيل السلام الحقيقي والازدهار للفلسطينيين وحل هذا النزاع. وإذا كانت هذه المنظمة معنية بالسلام حقاً، ينبغي أن نتطلع إلى فحص سلوك حماس بصورة أوثق. بادئ ذي بدء، إن حماس لا تحترم المبادئ الديمقراطية بشكل صارخ. وفي الأشهر الأخيرة، عبر سكان غزة عن معارضتهم للظروف المعيشية غير المقبولة التي أوجدها حكم حماس. وقامت حماس بضرب المحتجين السلميين بوحشية، وداهمت البيوت واعتقلت المنظمين والصحفيين الذين

الدولتين ما هي إلا وهم. ولا يمكن تلبية تطلعات شعب ما على نحو مستدام على حساب حقوق وتطلعات الآخر. والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة شرط ضروري، ولهذا السبب، تؤيد فرنسا والاتحاد الأوروبي عمل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين. ولكن هذا لا يكفي - لن يكون هناك سلام في غياب حل سياسي حقيقي وشامل.

والتطورات الأخيرة يجب أن ينظر إليها في ضوء هذا الهدف المحدد جماعيا والمتمثل في وجود دولتين. وفرنسا ترحب بإعلان الرئيس عباس أمام الجمعية العامة بشأن إجراء انتخابات عامة (انظر A/74/PV.7). ولكي تكون هذه الانتخابات تعددية وشاملة، من المهم أن تعقد في جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة والقدس الشرقية. على أي حال، يجب أن يكون إعلان الرئيس عباس عن عناصر المصالحة الفلسطينية الداخلية، الأمر الذي يشكل أحد الشروط لتحقيق السلام. وأود التنويه بالجهود التي بذلتها مصر في هذا الصدد.

إن الترتيبات التي تم التوصل إليها في بداية تشرين الأول/أكتوبر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن تحويل الإيرادات هو أمر جدير بالثناء، ريثما يبرم اتفاق شامل ودائم. ومع ذلك، فإن الحالة على أرض الواقع ما زالت تتدهور مما يجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة. في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن بناء المستوطنات بشكل غير قانوني بموجب القانون الدولي، على نحو ما أكدته مجددا القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، يعمل على تأجيج التوترات وتقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين. كما أن التصريحات الأخيرة حول إمكانية ضم بعض المناطق في الضفة الغربية تثير قلقا شديدا. وسيشكل ذلك عقبة أمام السلام وانتهاكا خطيرا ولا سابق له للقانون الدولي. ومع شركائنا الأوروبيين، سنواصل رصد الحالة عن كثب، بما في ذلك أي تحرك نحو الضم، وستتصرف وفقا لذلك.

وعلى ذلك يتوقف السلام الدائم في الشرق الأوسط ومستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** تعرب فرنسا، مع الاتحاد الأوروبي، عن دعمها الثابت لحل الدولتين. ونحن نواصل مناصرة هذا الموقف، ليس لأنه عادل ومتسق مع القانون الدولي فحسب، بل لأنه واقعي أيضا. وهذا هو السبيل الوحيد لتلبية تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وإحلال السلام الدائم في المنطقة في نهاية المطاف. ويجب أن يمكن من إقامة دولة فلسطينية تعمل بكامل طاقتها، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ضمن خطوط عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة للدولتين. ومن جانبها، ستواصل فرنسا، كعهدنا دائما، الدفاع عن إقامة دولة فلسطينية. كما سنواصل معارضة كل من يتعرضون لأمن إسرائيل - بل وجود إسرائيل ذاته، كما فعلنا دائما. ونشهد كل يوم كيف أن غياب المنظور السياسي يغذي اليأس والتطرف بجميع أشكاله وخطر زعزعة الاستقرار في المنطقة. لذلك، يجب على الأطراف أن تمتنع عن أي إجراء يتعارض مع القانون الدولي ويعرض إمكانية تحقيق حل الدولتين للخطر.

وانطلاقا من هذه القنوات، قام المجتمع الدولي والمجلس بوجه خاص بتعريف حل الدولتين والمصادقة عليه. وجميع قرارات المجلس تظل سارية وذات صلة، من القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) إلى القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦) بشأن بناء المستوطنات، فضلا عن القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي اتخذته المجلس بالإجماع ويكرس حل الدولتين. واجتهادات المجلس يجب أن تحترم بالكامل؛ فهي ليست قائمة انتقائية لاختيار ما يروق للمرء منها.

وفي حين أن آفاق حل الدولتين قد تبدو بعيدة شيئا فشيئا، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نذكر الأطراف أنه ما من بديل قابل للتطبيق. وأي خطة سلام بعيدة عن حل

في غزة، وعلى الرغم من استمرار الهدوء الهش واحترام الهدنة منذ منتصف أيلول/سبتمبر، لا يزال الوضع الإنساني كارثياً. وبعيدا عن الاستجابات الطارئة، فلن يكون هناك تحسن دائم في الحالة في غزة دون التوصل إلى حل سياسي يشمل عودة السلطة الفلسطينية ورفع الحصار، إلى جانب ضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل. وندعو إلى احترام الحق في التظاهر السلمي والاستخدام المناسب للقوة.

وبينما ننتظر سلاما دائما، والذي سيوفر استجابة عادلة لمسألة اللاجئين، يظل دعمنا الجماعي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ضروريا. ومما يزيد من أهمية هذا الدعم اقتربنا من تجديد ولايتها لسنوات ثلاث من قبل الجمعية العامة هذا الخريف.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن فرنسا ستواصل العمل باتجاه حل الدولتين. ولأن فرنسا صديقة لكل من إسرائيل وفلسطين، فنحن على استعداد لتشجيعهما على استئناف الحوار. فمذ ربيع عام ٢٠١٤، غابت عملية السلام، فقط إعلانات مستمرة عن مبادرات مؤجلة لا ترى النور أبدا. وعلى مجلس الأمن أن يؤدي دوره، سواء من حيث ضمان تنفيذ قراراته السابقة ودعم ظهور حل لا يمكن إلا أن يأتي من الأطراف نفسها.

**السيد العتيبي (الكويت):** شكرا، السيدة الرئيس. في البداية نرحب بوجودكم معنا في هذه الجلسة ورئاستكم لها؛ وكذلك نرحب بوجود وزيرة الدولة في وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية. ونشكر السيد نيكولاوي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونؤكد على دعمنا الكامل لمساعيه وولايته في بيئة أمنية وسياسية صعبة وحساسة.

تلتزم الدول الأعضاء بالمقاصد والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة عند انضمامها لهذه المنظمة، ومن ضمنها الصلاحية المعطاة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن - وتحديد المادة

٢٤ من الميثاق - والتي تعهد فيها الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين وتوافق على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنها في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. وبحسب المادة ٢٥ أيضا، تتعهد الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق. ولذلك، نود اليوم تسليط الضوء على الصفة الإلزامية لتطبيق قرارات مجلس الأمن في ضوء إصرار إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - على عدم الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن وتجاهلها، بل وانتهاكها، وتقويض فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي.

أولا، يشكل ميثاق الأمم المتحدة معاهدة دولية، تتمتع البنود التي يتضمنها بما تتمتع به صكوك القانون الدولي من قوة إعمال وإلزام على الدول الأعضاء في هذه المنظمة، بهدف إنجاز مبادئ العلاقات الدولية الرئيسية، ومن ضمنها السيادة المتساوية للدول وتجريم استخدام القوة ضد الدول الأخرى. وقد أصدر مجلس الأمن منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، عشرات القرارات حول القضية الفلسطينية، تركزت غالبيتها على المطالبة بإنهاء الاحتلال ووضع حد لانتهاكات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ دون جدوى على الرغم من أن كل ما يصدر عن مجلس الأمن هو قرارات يلزم على جميع الدول تنفيذها.

ثانيا، على الرغم من الأمم المتحدة قد أوكلت جانبا رئيسيا من سلطاتها إلى مجلس الأمن، إلا أنه مع الأسف يقف عاجزا عن حمل السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قراراته. وإن ما يبعث على المزيد من القلق هو الازدراء الذي تمارسه هذه السلطة القائمة بالاحتلال للمجلس ولقراراته، لا سيما تلك التي تهدف إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ووقف

من الواجبات الأساسية لمجلس الأمن المحافظة على السلم والأمن الدوليين، مما يجعله نائبا عن الأمم المتحدة في ذلك باعتباره الجهاز التنفيذي لها، مما يكرس صفة الإلزام للقرارات الصادرة عنه، وهو ما يحمل أعضائه المسؤولية الدولية في حق الدول غير الملتزمة بقراراته لضمان تنفيذها، وعلى رأسها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - بسبب تعمدتها تجاهل القيمة القانونية لهذه القرارات منذ عقود من الزمن، دون اكتراث لما يجسده ميثاق الأمم المتحدة من حقوق أساسية للإنسان. وقد تطرق زميلي ممثل فلسطين إلى الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لضمان إلزام إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - بتنفيذ قراراته، ومنها فرض العقوبات بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونجدد هنا دعوتنا أعضاء المجلس لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة للوقوف على آثار الاحتلال ونتائجه المأساوية على الشعب الفلسطيني والعمل على اتخاذ تدابير وإجراءات لإنهائه.

في الختام، السيدة الرئيس، وعلى الرغم من استمرار تجاهل سلطة الاحتلال الإسرائيلية لإرادة المجتمع الدولي، إلا أننا نجدد تمسكنا بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين، وفقا للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد موريكو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يرحب وفد بلدي بمشاركتكم في جلسة اليوم بصفتكم وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، ويسرنا أن نراكم تتأسون أعمالنا. ونرحب أيضا بمعالى السيدة أنتي ليندرتس، وزيرة الدولة في وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

كافة الانتهاكات والممارسات غير القانونية وغير الشرعية ضده وضد ممتلكاته ومقدساته وحقوقه الأساسية.

ثالثا، تكمن أهمية القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن، كونه الجهاز الوحيد المكلف بموجب الميثاق بتحمل مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، وليس من حق أي دولة أن تتراجع عن الالتزام بها أو التنصل من تنفيذها، خاصة في إطار عمل المجلس على إنهاء النزاع.

رابعا، تكتسي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أهمية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية في ظل الإجماع الدولي على أن تكون إحدى الركائز الأساسية لأي اتفاق سلام لأنها تمثل أساسا قانونيا ومرجعا رئيسيا لمسامحي ومفاوضات حل هذه القضية، ومنها خيار حل الدولتين والعيش جنبا إلى جنب في سلام شامل.

خامسا، من المؤسف أن إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - تتصرف وكأن القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا تعنيها؛ لا بل تعمل على تغيير الوضع التاريخي والديمقراطي القائم على الأرض، بما في ذلك في مدينة القدس، عبر اللجوء إلى قوتها العسكرية، إما من خلال سياساتها الاستيطانية التوسعية التي يطالب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوقفها، أو

هدم المباني والمنازل الفلسطينية والتهجير القسري الناتج عنه، أو عنف المستوطنين ضد المدنيين، وحصار قطاع غزة والاقتحامات لساحة المسجد الأقصى، أو عبر الضغوط التي تتعرض لها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم منذ عقود طويلة خدمات أساسية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. ونجدد هنا دعمنا الكامل لاستمرار ولايتها. إن جميع هذه الممارسات تهدف إلى الاستيلاء على الأرض بالقوة بصورة تتنافى مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

سلميا جنبا إلى جنب داخل حدود عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالزيارة التي قامت بها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، إلى الشرق الأوسط، ولا سيما القدس، حيث تحدثت عن الحاجة إلى إحياء الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تعزيز الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك فمن المهم أن يمتنع كلا الطرفين عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد من تدهور البيئة الأمنية الهشة بالفعل وأن تعرّض للخطر جهود المجتمع الدولي صوب التقارب والمصالحة.

ويود بلدي أيضاً أن يكرر التزامه بأمن إسرائيل والحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير على حد سواء. وهذان مطلبان أساسيان لا يستبعد أحدهما الآخر، بل يعزز كل منهما الآخر، وهما يتفقان اتفاقاً وثيقاً مع حل الدولتين.

ويعتقد وفد بلدي أن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءاً، وتغذي التوتر بين فتح وحماس، وتؤجج سخط الفلسطينيين ضد دولة إسرائيل. هذه الحالة التي تبعث على القلق الشديد تتفاقم بما لا يدع مجالاً للشك بسبب بطالة الشباب ونقص المياه والكهرباء، وكلها تأتي في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للسكان الفلسطينيين المعرّضين للخطر وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وإعادة إعمار قطاع غزة عن طريق التمويل والاستثمار الكافيين. وبناء على ذلك، نرحّب بالتعهدات بتقديم الدعم لميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل الحد من العجز في ميزانية الوكالة.

وفي الختام، تجدد كوت ديفوار دعمها للجهود التي يبذلها السيد نيكولاوي ملادينوف لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق

كما نود أن نشيد بالسيد نيكولاوي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الممتازة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يصادف ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الذكرى السنوية الرابعة والسبعين لاعتماد الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في بناء عالم يسوده السلام والأمن والتقدم الاجتماعي. ومنذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة لم يتوان المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وبالرغم من العديد من النجاحات لا تزال توتر عديدة تلم بالعالم وتمثل حالياً تهديداً حقيقياً لأمننا الجماعي.

والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ عقود هو تجسيد لتلك النزاعات، ولا تزال تداعياته الإقليمية والدولية تقوض السلام والأمن على الصعيد العالمي. وهذا هو السبب في أن كوت ديفوار ما زالت يساورها بالغ القلق إزاء المأزق السياسي الذي ساد منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو، فضلا عن حالات العنف المتفرقة التي تساهم في الدفع بنا بعيدا عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. ويرحب وفدي بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي تتيح لنا مرة أخرى فرصة للتأكيد من جديد على إيماننا الراسخ بأن الحوار البناء بين الطرفين بشأن جميع المسائل التي تسبب الانقسامات الحالية هو ما قد يؤدي إلى إيجاد حل دائم ومقبول من الطرفين.

ووجهت كوت ديفوار مرة أخرى نداء عاجلا من أجل استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع القيام في الوقت نفسه بحض المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على العمل مع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق حل الدولتين، الذي تعيش فيه دولتان مستقلتان

ثانياً، ينبغي لنا أن نتمسك بالنهج العام للحفاظ على الحوار السلمي. إن المهمة المطروحة هي العمل للحيلولة دون تصاعد التوترات واستئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن. وينبغي لنا أن ننهي فوراً جميع الأعمال التي تقوض محادثات السلام والثقة المتبادلة، وأن ننفذ بجد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ونوقف المستوطنات الجديدة والعنف ضد المدنيين الأبرياء. إن الاشتباكات التي وقعت مؤخراً في المسجد الأقصى مخيبة للآمال. ويجب على جميع الأطراف أن تظل ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتسوية الوضع النهائي للقدس من خلال المفاوضات السياسية. وينبغي لنا تدريجياً إعادة بناء الثقة المتبادلة وزيادتها وتهيئة الظروف المواتية لمحادثات السلام.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نواصل السعي لإيجاد حل شامل. ويجب علينا أن نعزز المفاوضات السياسية وأن نركز على التنمية. ويجب علينا أيضاً أن نتابع عن كثب الحالة الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني ونحسّنها وأن نشجّع السلام دون تردد من خلال التنمية. وتشجع الصين فلسطين وإسرائيل على حل مسألة تحصيل الضرائب عن طريق التشاور والدعوات الصادقة إلى تنفيذ بروتوكول باريس وغيره من المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وندعو أيضاً إلى رفع الحصار المفروض على غزة رسمياً في أقرب وقت ممكن.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تأييده بقوة لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن يحسّن الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. إن الصين مستعدة وراغبة في مواصلة تعاونها مع فلسطين في مجالات الاقتصاد والمال والثقافة والتعليم والصحة، وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز الاستقرار والتنمية في البلد.

يواجه العالم اليوم الخطر البارز للنزعة الانفرادية والحمائية. ويتصاعد التوتر في الشرق الأوسط، وتزداد آثاره الجانبية وضوحاً.

الأوسط، بوجه عام، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، على وجه الخصوص. فهي متوافقة تماماً مع هدف السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، وتؤكد مجدداً استعدادها للعمل مع جميع أعضاء المجلس لضمان التوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أرحّب بوزيرة خارجية جنوب أفريقيا لدى ترؤسها جلسة اليوم، وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

يجب وضع القضية الفلسطينية في صميم جدول الأعمال الدولي لأنها سبب جذري للاضطرابات في الشرق الأوسط. لقد توقفت عملية السلام في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر. ويستمر النزاع على الوضع النهائي للقدس، وتظلّ الحالة الإنسانية خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا يزال بناء المستوطنات مستمرا. وتجد الصين جميع هذه العناصر مقلقة إلى حد كبير. وما نفتقر إليه ليس خطة كبرى، بل الشجاعة للوفاء بالالتزامات والضمير لإعلاء شأن العدالة. وأود أن أبدي بعض الملاحظات.

أولاً، يجب علينا تعزيز الهدف الشامل المتمثل في حل الدولتين. إن حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام يمثلان الحد الأدنى من العدالة الدولية، اللذين لا يمكننا أن نحيد عنهما أكثر من ذلك. إن إنشاء دولة مستقلة حق وطني غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، وهو حق لا يمكن استبداله. ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لديها نفوذ على فلسطين وإسرائيل، وبروح من المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني والإسرائيلي وبغية تحقيق السلام الإقليمي، دعم حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات الدولية الأخرى التي تستند إلى توافق الآراء من أجل إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الصحيح.

الوفود الأخرى هنا في هذه القاعة، للأهمية التي يعلقها على هذه المسألة والتي تتجلى في انضمامهما إلى قائمة المتكلمين.

قبل شهرين من نهاية السنة، نجد أنفسنا نشارك في المجلس مرة أخرى في المناقشة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في وقت لم يتوقف فيه التمرد والافتقار إلى الإرادة السياسية عن إيقاع الوفيات وتدمير البنية التحتية والتشريد القسري لملايين الأبرياء من ديارهم وممتلكاتهم.

ومن المؤسف أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى حل سلمي مقبول من الطرفين، على الرغم من العديد من المبادرات الإقليمية الانفرادية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يزال حل الدولتين يشكل الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل إنهاء النزاع. وليس هناك خطة بديلة معقولة يمكن أن تحل محله.

ومنذ بدأ النظر في هذه المسألة في الأمم المتحدة لأول مرة في عام ١٩٤٧، مع حدوث تداعيات لا جدال فيها في جميع أنحاء المنطقة، كانت تلك هي رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، وهو ما تشهد عليه مختلف القرارات المتخذة في هذا الشأن حتى الآن. وقد أكد على ذلك أيضا العديد من الشخصيات البارزة من جميع أنحاء العالم الذين تكلموا في المجلس والجمعية العامة. وعلى المدى الطويل، سيكون هذا هو الاختيار الذي سيعود بالنفع على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وسيكون رفضه بمثابة تنصل من تعددية الأطراف التي اعتنقناها مرة أخرى مع تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتؤيد غينيا الاستوائية حل الدولتين على أساس إجراء مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الأمر قد يستلزم تنازلات مؤلمة من الطرفين، فإن طبيعة الحوار تشمل الاستعداد لتقديم تنازلات وقبول ضرورتها. وينبغي إجراء جميع المفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ويجب أن تتمثل إحدى نتائج

وعلاوة على ذلك، فإن الإرهاب ينطوي على تحديات إضافية. وفي هذا المنعطف الحرج، الذي يتعرض فيه للخطر مستقبل العالم ومصيره، تتحمل البلدان الكبرى مسؤولية خاصة عن الحفاظ على الاستقرار الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يوظفوا بدور مثالي. وقد طرح مستشار الدولة ووزير الشؤون الخارجية في بلدي، السيد وانغ يي، في الخطاب الذي ألقاه في المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، اقتراحاً مكوناً من ثلاث نقاط بشأن الحالة في الشرق الأوسط والخليج (انظر A/74/PV.9). وقد نشرت روسيا مؤخراً أيضاً مفهوماً للأمن الجماعي في منطقة الخليج.

وترحب الصين بأي مبادرة حوار تُفضي إلى السلام والأمن في الشرق الأوسط وسنعمل على الحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف. وكما هو الحال دائماً، ستقف الصين إلى جانب السلام والعدالة، وهي ملتزمة بحل المنازعات عن طريق الحوار والتشاور والتصدي للتهديدات المشتركة من خلال التعاون الدولي. ونحن عازمون أيضاً على النهوض بعالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي وأداء دور بناء في صون السلام والأمن الدوليين.

**السيد إيسونو ميينغونو** (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بحضور السيدة نالدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، في مجلس الأمن اليوم. وأغتتم هذه الفرصة لأهنتها ووفد بلدها على النجاح في رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونرحب أيضاً بمعالي السيدة أنتي ليندرتس، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية.

ونود أيضاً أن نشكر الفريق الذي يمثل المنسق الخاص للسلام في الشرق الأوسط على ما قدمه من إسهامات كبيرة. ونرحب أيضاً بحضور الوفدين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن

والفلسطينيين ويؤيده المجتمع الدولي. ولا يمكن لهذا الحل إلا أن يكون حلاً يشمل وجود دولتين مستقلتين تعيشان في سلام، مع توفير الضمانات الأمنية لكلا الجانبين وللدول الأخرى في المنطقة. ويجب أن تحترم فلسطين وإسرائيل حق كل منهما في الوجود.

**السيدة فرونييسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود

أن أرحب بكم، سيدي الرئيسة، في مناقشة اليوم، وبوزارة الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا. في البداية، أود أيضاً أن أتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة للغاية.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على التزام بولندا بالتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين والتوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنهاء كل المطالبات، وتحقيق تطلعات كلا الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين والتطلعات الفلسطينية لإقامة دولة والسيادة عليها، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

وينبغي أن نواصل السعي إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إحياء عملية السلام. فالعودة إلى مفاوضات ثنائية مجددة، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، ستسهم إسهاماً إيجابياً في هذه العملية. وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وتسوية جميع قضايا الوضع النهائي. وفي الوقت نفسه، نحث طرفي النزاع على اتخاذ إجراءات لتحقيق المصالحة وصون كرامة الأماكن المقدسة وحرمتها، وخاصة في القدس. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب تحقيق تطلعات الطرفين بالنسبة للقدس، ويجب التوصل إلى طريقة لتسوية وضعها باعتبارها العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين عن طريق المفاوضات. كما ينبغي أن يراعى وضع القدس الاعتراف المتبادل بالعلاقات التاريخية والحقوق الوطنية

المفاوضات في تحديد الوضع النهائي للقدس. وقد أصاب هذه المفاوضات الجمود لعدة سنوات، وخلال هذه الفترة أدى وقوع أحداث مثل سياسة إسرائيل لبناء المستوطنات وتوسيعها إلى زيادة حدة التوتر على أرض الواقع وإثارة المزيد من الكراهية بين الطرفين. وتؤكد تقارير عديدة أن هذه السياسة تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين وآفاق إحلال السلام الدائم في المنطقة.

ويجب أن تتوقف الأعمال العدوانية التي تقوم بها الجماعات المسلحة من غزة. فالاستفزازات والهجمات على إسرائيل لن تساعد على التوصل إلى حل للنزاع. بل على النقيض من ذلك، فإنها يمكن أن تزيد من حدة التوترات بين الطرفين بقدر أكبر، مما يعرض بشكل عام حياة النساء والأطفال والناس على كلا الجانبين للخطر. وبالنظر إلى هذه الحالة، فإننا لا نزال نصر على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها مصر بهدف تيسير المصالحة بين الفلسطينيين، وبالتالي تمكين إعادة توحيد فلسطين تحت حكومة واحدة شرعية ديمقراطية لا تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب الفلسطيني فحسب، بل وتساعد أيضاً على إدخال تحسينات كبيرة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية هناك.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشادة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الخدمات الإنسانية النبيلة التي تقدمها، ودعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة تزويدها بالدعم المالي الذي تحتاجه من أجل تحسين فعاليتها.

وأمثالاً للولاية المنصوص عليها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد غينيا الاستوائية من جديد التزامها بدعم جميع المبادرات التي تأخذ في الاعتبار صكوك القانون الدولي القائمة، مثل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والصكوك الأخرى المعترف بها دولياً. وبالنسبة لنا، فإن أهم شيء هو التوصل إلى حل يقوم على أساس المفاوضات بين الإسرائيليين

لتجنب مزيد من التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفل) توفر الاستقرار اللازم في المنطقة التابعة لولاية البعثة. فمن الصعب اليوم تصور البيئة الأمنية في جنوب لبنان بدون وجود اليونيفل. ويجب أن يعرب المجتمع الدولي عن كامل تقديره للمساهمة التي تقدمها قوة اليونيفل في تحقيق الاستقرار في لبنان، ويسرنا للغاية الإسهام في ذلك الجهد، مع عودة بولندا إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

**السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرحب بكم، سيدتي الوزيرة، وأنتم تتأسون مجلس الأمن اليوم. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

إننا نجتمع اليوم مرة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. فما هي الحالة في الشرق الأوسط؟ وهل حتى من الممكن النظر في المنطقة بمعزل عن شمال أفريقيا أو منطقة الخليج الفارسي؟ وفي رأينا أن الجواب واضح. غير أن مسألة التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية محورية بالنسبة لجميع المشاكل في الشرق الأوسط. ولم نبرح نشاهد في الآونة الأخيرة محاولات ترمي إلى تحويل التركيز بعيدا عن هذه المشكلة، التي تشكل أساس كل ما يحدث هناك، والاستعاضة عنها بقضايا أخرى تُحتم بصورة مصطنعة في كثير من الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد اتجاهات خطيرة في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي ترمي إلى توسيع نطاق التدابير الانفرادية وتنقيح ترتيبات بشكل عدواني، وقد سُويت من قبل. وبالنسبة لنا، نعلن بشكل لا لبس فيه، أن الأساس المعترف به دولياً للتسوية في الشرق الأوسط لا يزال ثابتاً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد.

ونعتقد أن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير واقعية لإخراج عملية السلام من مأزقها الخطير.

لكلا الطرفين في المدينة. ومن العناصر الرئيسية في هذا السياق إجراء حوار حقيقي بين الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث.

ونواصل متابعة التطورات في عملية المصالحة بين الفلسطينيين عن كثب. وفي هذا السياق، أحطنا علما بدعوة السلطات الفلسطينية لإجراء انتخابات عامة، هي الأولى من نوعها منذ ١٣ عاما. إن المسألة في غاية الأهمية، لا سيما وأن عملية المصالحة قد وصلت إلى طريق مسدود، على الرغم من قيام مصر ببذل قصارى جهدها لتيسيرها.

وبالانتقال إلى غزة، أود أن أشدد على أن الحالة لا تزال متردية، ولا تبرح تُوَجَّح تغذية التطرف والتعصب وترسخ عدم الاستقرار. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز إحداث تغيير جوهري في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، فضلا عن إنهاء سياسة الإغلاق وكفالة استمرار فتح نقاط العبور الهامة للحياة اليومية لسكان غزة، وفي الوقت نفسه معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونثني على الجهود التي تقومها مصر وقطر والمنسق الخاص من أجل تحسين الحالة الإنسانية في غزة كجزء من الدولة الفلسطينية في المستقبل. كما أود أن أشدد على أهمية الاتفاق الذي توصلت إليه السلطة الفلسطينية مع إسرائيل بشأن استعادة جزء من إيراداتها الضريبية. ونؤمن إيمانا قويا بأن الإيرادات الإضافية ستخفف من الأزمة المالية، وتكفل جزئياً على الأقل دفع رواتب الموظفين المدنيين. فسيحصل أكثر من ١٦٠٠٠٠ من موظفي السلطة الفلسطينية على مرتباتهم.

كما أود اليوم أن أؤكد التزامنا بوحدة لبنان واستقراره واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية. وبالنظر في الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد اللبناني، التي تفاقمت بسبب الاضطرابات الإقليمية وأزمة اللاجئين، فإننا نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها الحكومة في بيروت لمعالجة الشواغل في هذا الصدد. إن إدخال إصلاحات يمكن أن يكون صعبا، ولكن يجب تنفيذها

خلال تضافر الجهود الدولية والإقليمية، مع قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور رئيسي.

ولا بد من اتخاذ خطوات فعالة لتحسين الحالة الإنسانية المحزنة في قطاع غزة. وسنواصل مساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تضطلع بأنشطة ذات بعد سياسي علاوة على البعد الإنساني، ولها أثر هام في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

إن إسرائيل وفلسطين لهما أهمية دينية كبرى بالنسبة لمئات الآلاف من معتقي الديانات التوحيدية. وإرساء السلام الدائم في تلك الأراضي هو لمصلحة كل المسيحيين والمسلمين واليهود. وفي الوقت نفسه، كانت زعزعة استقرار الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمثابة ضربة فظيعة للأقليات الدينية والعرقية في المنطقة. فالمتطرفون يستفيدون من العوامل العرقية والدينية للتحريض على الكراهية وتعزيز صفوفهم. ويجب أن نتخذ تدابير فورية لوقف النزوح الجماعي للمسيحيين والأقليات الأخرى من بلدان الشرق الأوسط، والحفاظ على التوازن الفريد الذي تعايشت به شعوب المنطقة طوال قرون.

لقد أدى عدم حل مشكلة فلسطين، إلى جانب سنوات من عدم الاستقرار في المنطقة برمتها، إلى تصاعد احتمال حدوث الاحتجاجات والتطرف. إن الحالة تتطلب جهوداً متضافرة من جانب الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي. وقد أوعز إلى الأمين العام أن يعمل بشأن هذه المسألة بموجب القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، وهناك اهتمام بمتابعة هذا الأمر فيما بين بلدان المنطقة. ولقد غدت الحاجة أكثر إلحاحاً لوضع آلية مستدامة للأمن الجماعي في المنطقة من خلال الحوار على قدم المساواة. وترمي مبادرة روسيا في هذا الصدد إلى إزالة حالات الصراع ووضع تدابير للثقة والرقابة. ونحث شركاءنا الدوليين والإقليميين على النظر بعناية في مبادرة إيران بشأن تدابير بناء

وتواصل روسيا بذل جهودها من أجل إحياء الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، سواء على صعيد ثنائي أو بأشكال أخرى. إننا نشعر ببالغ الانزعاج إزاء تحليل السيد ملاديونوف الذي يقول إن الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تكاد لا تحال زيادة تدهورها، ناهيك عن زيادة تحسنها. وعاجلاً أو آجلاً، وعلى الأرجح عاجلاً، سينتهي الأمر بتلك الحالة بأن تمحو الحد الافتراضي غير المقبول فعلاً بين الاستقرار المتداعي وبين الفوضى. ولذا فمن الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الحالة، والسبيل إلى ذلك واضح. فأولاً، وقبل كل شيء، يتعين أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وكذلك سياستها المتمثلة في مصادرة الممتلكات الفلسطينية. ويجب على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين الامتناع عن العنف والخطاب العدواني والاستفزازي. وينطبق الشيء نفسه على الإعلانات بشأن خطط ضم مناطق سكنية في الضفة الغربية.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن تحقيق إنجازات من خلال إجراءات يتخذها طرف من جانبه، كما أكد ذلك تاريخ الشرق الأوسط مراراً. وعلى الرغم من ذلك، هناك محاولات مستمرة بشكل متواصل ترمي إلى فرض ما يسمى بمخططات بديلة للتوصل إلى تسوية للحالة، وهي تقوض المعايير الراسخة المعترف بها دولياً لحل قضية فلسطين. ومن ثم فإن قرار الإدارة الحالية للولايات المتحدة بشأن القدس، واعترافها غير المشروع بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، أمر يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ونود أن نؤكد مرة أخرى، في هذا السياق، أنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن الجولان أرض سورية، احتلتها إسرائيل نتيجة لحرب ١٩٦٧، وضمّت بشكل غير شرعي بعد ١٤ عاماً. ومن الواضح بالنسبة لنا، شأننا في ذلك شأن معظم زملائنا، أن المخرج الوحيد من كل ذلك هو من

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بحضوركم هنا لترؤس المناقشة المفتوحة اليوم، سيدي الرئيسة، ونشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ما برحت بيرو تتابع الحالة في فلسطين بقلق بالغ. إن تشدد المواقف وانعدام الحوار بين الأطراف، إلى جانب استمرار اندلاع العنف أمر يخلق بيئة شديدة التقلب مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الأعمال الإرهابية المستمرة. إننا نشجب بشدة حقيقة أننا لا نزال نشهد حالات وفاة، وكثير منها لأطفال، نتيجة للحالة وللتدهور الملحوظ في الظروف الأمنية لملايين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونشدد على أهمية إنهاء العنف ومحاسبة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن الإفلات من العقاب يؤدي إلى تفاقم الصراع، ويساعد على تطبيع تجاهل حقوق الإنسان.

وفي الظروف الراهنة، يعد التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، ويتم التفاوض عليه مباشرة من قبل الأطراف نفسها، على أساس القرارات والاتفاقات القائمة، هو المسار العملي الوحيد المتسق مع القانون الدولي. ولذلك، فإننا نعتبر أن من الضروري وضع حد للأعمال التي تقوض الثقة اللازمة. وهذا يعني على وجه الخصوص الممارسات الضارة المتعلقة ببناء المستوطنات، وهدم المنازل، وإجلاء السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الأمر الذي يقوض احتمالات الحل القائم على وجود دولتين، ويتعارض مع الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). يجب أن تتوقف هذه الممارسات غير القانونية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضاً أنه من الأهمية بمكان نبد خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. وتقع على عاتق قادة كلا الطرفين إظهار بوادر ملموسة للاعتدال والالتزام بالسلام. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية أن يبدي المجلس مقدرته على توفير الحد الأدنى من توافق الآراء،

الثقة والتدابير الأمنية في مضيق هرمز. إنها دعوة إلى حوار جاد يهدف إلى تحسين الحالة في المنطقة، وهو أمر سندعمه دائماً بصورة راسخة.

وإذا لم نعمل على توطيد الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بلدان المنطقة وجيرانها المباشرين سيكون من المستحيل تهيئة الظروف اللازمة لإنهاء إراقة الدماء في ليبيا، وإحراز تقدم نحو تحقيق الحوار الهادف إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة هناك تحت رعاية الأمم المتحدة.

إننا لم نرحب نتابع باهتمام الحالة الراهنة في لبنان ونأمل أن يتمكن ذلك البلد من التغلب على هذه الأوقات الصعبة والخروج منها أكثر اتحاداً.

وكانت هناك بوادر تهدئة متواضعة للحالة في اليمن، مع توفر آفاق لإحراز تقدم على الطريق نحو تسوية سلمية بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام، وسنعمل على تعزيز هذه الاتجاهات.

لقد بذلت روسيا جهداً كبيراً، من خلال العمل البناء، والشامل، للجميع، والنزيه، دون أي معايير مزدوجة، من أجل تحويل تركيز الصراع في سورية إلى المسار السياسي. ونأمل أن نرى تقدماً في تسوية ذلك الأمر، استناداً إلى الاتفاقات التي يتوصل إليها السوريون أنفسهم. فهم وحدهم من يتحملون المسؤولية الرئيسية بشأن مصير بلدهم.

ونحن على استعداد للتعاون بشكل بناء مع شركائنا بشأن كل بند من بنود جدول أعمال الشرق الأوسط. ونعتقد أن من الأهمية بمكان تحسين تنسيقنا وتطويرنا لنهج موحدة وغير متحيزة، لا لما فيه مصلحة الجهات الفاعلة الخارجية، ولكن لما فيه مصلحة حكومات وشعوب الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بيرو.

كما نود أن نشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة. إذ نوافق على العديد من النقاط التي أثارها، ولا سيما أهمية منح الدبلوماسية الوقائية الأولوية.

وتعنتم إندونيسيا هذه الفرصة لتكرر مرة أخرى تأكيد تأييدها الصريح للقضية الفلسطينية، وهو التأييد ذاته الذي أكدته مجدداً إندونيسيا، إلى جانب أعضاء آخرين في حركة عدم الانحياز قبل يومين في مؤتمر قمة الحركة المعقود في باكو. وكما ذكر العديد من المتكلمين صباح اليوم، باتت هذه المسألة واحدة من بين أطول المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس أمداً. وطُرح سؤال عن عدد المناقشات التي سنحتاج إلى عقدها بعد. ونحن نوافق على أن هناك حاجة إلى إغلاق ملف هذه المسألة، ولكن طالما لم يحصل الشعب الفلسطيني على الاستقلال، سنواصل رفع صوتنا، عالياً.

وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تعقد مناقشة هذا الصباح عقب تهديدات إسرائيلية جديدة ومثيرة للقلق بالضم الرسمي للأراضي الفلسطينية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا يشكل تهديداً خطيراً وواضحاً لحل الدولتين. ومن هذا المنطلق، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولاً، يجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة عن أفعالها غير الشرعية. إذ تدين إندونيسيا استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية واعتزام ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أفاد تقرير أصدره مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٤٧ ٥ فلسطينياً قد فقدوا منازلهم ليكون مصيرها الهدم في الضفة الغربية في هذا العام وحده. وفضلاً عن ذلك، فقد تم استهداف ٤٤٣ مبنى في أكثر من ٨٠ مجتمعا محليا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨.

ومن دواعي قلقنا البالغ أيضا الاستفزازات المستمرة التي يُقدم عليها المستوطنون الإسرائيليون وأفراد الأمن في الأماكن

وأن يتحدث بوضوح عندما تستلزم الحالة ذلك على أرض الواقع، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتشعر بىرو بالاستياء إزاء تزايد تدهور الظروف المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والكيفية التي يسهم بها ذلك في زيادة مستويات التطرف والتشدد في صفوف سكانها. ونشعر بالقلق خصوصا إزاء تردي الحالة الإنسانية في غزة. ونعتقد أن توفير السلع والخدمات الأساسية في هذه المنطقة، فضلا عن إنهاء عزل ملايين الفلسطينيين، ينبغي أن يمثل مسائل ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نرى أنه لا غنى عن إحراز تقدم في عملية المصالحة بين الأطراف الفلسطينية، مما سيمكن السلطة الفلسطينية الشرعية من استرداد السيطرة الفعلية على قطاع غزة. وهذا من شأنه أن يخفف من حدة الحالة الإنسانية ويرسي الأسس اللازمة لاستئناف الحوار مع إسرائيل.

وبالتالي، نود أن نشدد على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن المهم تزويدها بتمويل مستقر ويمكن التنبؤ به والسماح لمكاتبها في القدس الشرقية بأداء مهامها بصورة طبيعية، بما يتماشى مع الإطار القانوني القائم.

إن وضع حدّ لتدهور الأوضاع السياسية والإنسانية الكامنة وراء قضية فلسطين يُعدّ مهمة معقدة ولكنها عاجلة. ويجب أن يتصدى المجلس لخطر مزيد من التصعيد في الشرق الأوسط بوصفه تهديداً خطيراً لصون السلام والأمن الدوليين.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف، سيدي الرئيسة، أن تحضروا معنا هنا لترؤس هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويود وفد بلدي أيضا أن يرحب بمعالى وزيرة الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا، التي ساهمت في هذه المناقشة.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر تأكيد التزام إندونيسيا العميق بجميع الجهود الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها ودعمها تلك الجهود، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

واقناعاً منا بأن الوحدة والمصالحة تكتسيان أهمية قصوى، فإننا نشجع مرة أخرى جميع الفصائل الفلسطينية على العمل بمزيد من الجهد من أجل تحقيق المصالحة، لأن في الاتحاد قوة.

وختاماً، لا يوجد حل ناجع للنزاع غير الرؤية القائمة على وجود دولتين. ولن يفضي التحلي عن هذه الرؤية إلا إلى حلقة لا نهاية لها من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها، مع خطر حدوث كارثة إنسانية. بوسعنا، بل علينا القيام بأفضل من ذلك. ونحن، بوصفنا المجلس، لدينا ما يلزم من السلطة للقيام بما هو صائب من أجل الشعب الفلسطيني، بل يتعين علينا ذلك بحكم الواجب والالتزام الأخلاقي.

**السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الاتجاهات السلبية على أرض الواقع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي. ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

كما أود أن أكرر هنا تأكيد موقف المملكة المتحدة بأن ضم أي جزء من أجزاء الضفة الغربية من شأنه أن يقوض جهود السلام ولا يمكن أن يمر من دون رادع. فضم الأراضي بالقوة محظور بموجب القانون الدولي.

ويساورنا القلق إزاء زيادة العنف الذي يرتكبه المستوطنون. وقد تزامنت العديد من الحوادث التي سُجلت مؤخراً، بما في ذلك عمليات اعتداء على مزارعين فلسطينيين، وإضرار النار

المقدسة. إذ تشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعقبة كبيرة أمام التوصل إلى حل سلمي للمسألة. وأكرر الدعوة المستمرة التي توجهها إندونيسيا للمجلس ليفي بالتزامه بإخضاع إسرائيل للمساءلة.

ثانياً، إن الإبقاء على المساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية. فالحصار المفروض على قطاع غزة، إلى جانب توسيع المستوطنات بلا هوادة، وأعمال العنف وتدمير الممتلكات في الضفة الغربية، ما برحت، للأسف، تزيد من حالة الفلسطينيين الإنسانية تدهوراً. إذ يمثل الحصار المفروض على قطاع غزة عقاباً جماعياً للفلسطينيين كافة. إنه ظالم، ولا يسهم في حل النزاع. ويجب رفعه.

وأود أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى الحالة المالية الخطيرة التي لا تزال تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مما يعوق قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها الحيوية. وتؤكد إندونيسيا مرة أخرى على الأهمية البالغة التي يكتسيها دور الأونروا، ليس بوصفها شريان حياة فحسب، بل أيضاً ضماناً لحق الفلسطينيين في العودة. وعليه، فإننا بحاجة إلى تعزيز دعمنا للشعب الفلسطيني، بسبل منها كفالة استمرار عمل الأونروا.

ثالثاً، ثمة حاجة إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية. وفي كل يوم يمر، تواصل الاتجاهات السلبية السائدة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مفاقمة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولا بد من وقف هذه الاتجاهات وعكس مسارها. فلا يسعنا أن نبقي مكتوفي الأيدي. لأن تقاعسنا سنتجّم عنه انعكاسات كبيرة ليس على آفاق التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، بل أيضاً على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

في قطاع غزة. وندعو إسرائيل، والسلطة الفلسطينية ومصر إلى العمل معا لضمان التوصل إلى حل دائم.

وعلى صعيد التطورات الأكثر إيجابية، نرحب بالاتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن تحويل عائدات الضرائب. إننا نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة العمل معا للوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقات أوسلو. ونواصل حث السلطة الفلسطينية على إجراء إصلاحات في مدفوعات الأسرى، وضمان أن تكون قائمة على الاحتياجات وشفافة وميسورة التكلفة.

ونرحب بالعمل الذي تقوم به القيادة الفلسطينية لإجراء انتخابات وطنية حقيقية وديمقراطية لجميع الفلسطينيين.

إننا بحاجة إلى اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني قابل للاستمرار ويعالج الشواغل المشروعة لكلا الطرفين، مما يعني أننا بحاجة إلى مشاركة حقيقية وملزمة من كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك إنهاء الأعمال التي تقوض الثقة وتهدد جدوى حل الدولتين.

**السيد تروبولس يابرا** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نحن أيضا نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

لا تزال الجمهورية الدومينيكية تشعر بقلق شديد سبق أن أعربت عنه بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعواقبه الوخيمة على السكان المدنيين. إن اتجاهات الصراع المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك التدهور المستمر للحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، تزيد من مستوى عدم اليقين بشأن مستقبل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ومن نفس المنطلق نضم صوتنا إلى الأمين العام في إعرابه عن القلق بشأن ضم إسرائيل المحتمل لغور الأردن وشمال البحر الميت، والذي

في أشجار الزيتون وسرقة المنتجات مع موسم قطف الزيتون الفلسطيني، الذي بدأ في وقت سابق من هذا الشهر. وتقع على عاتق السلطات الإسرائيلية مسؤولية توفير الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد المباني التي تعرضت للهدم هذا العام بنسبة تقارب ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وندين هدم الممتلكات الفلسطينية وطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم. أما التوترات الدورية والمستمرة في الحرم الشريف، أو جبل الهيكل، فهي مصدر قلق آخر. وندرك أن القدس تحمل أهمية وقداسة عظيمتين عند اليهود، والمسلمين والمسيحيين، ونكرر التأكيد على الضرورة الأساسية للحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن خفض أعمال العنف عند السياج الحدودي أمر جدير بالترحيب، ونحث على مواصلة تهدئة الوضع. أما شن الهجمات العشوائية على المدنيين فأمر غير مقبول ولا مبرر له. ويجب أن تكفّ حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية عن جميع أعمال العنف أو الاستفزاز. وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها ضد هذه الأعمال الإرهابية.

وأود أيضا أن أردد الشواغل التي أثارها المنسق الخاص بأن حماس تعرض الأطفال لخطر العنف خلال المظاهرات عند سياج غزة. ينبغي ألا يكون الأطفال أبداً هدفاً لأعمال العنف. ويجب ألا يكونوا أبداً عرضة لخطر العنف أو يشجعوا على المشاركة في أعمال العنف. ومن غير المقبول تماماً أن تستغل حماس ونشاطها بخبث تلك الاحتجاجات لمصلحتهم الخاصة. بل يجب عليها أن تكفّ عن جميع الأعمال التي تشجع على نحو استباقي على العنف أو تعرض حياة المدنيين للخطر.

وتشدد المملكة المتحدة على الضرر الذي تلحقه القيود الإسرائيلية المفروضة بمستويات معيشة الفلسطينيين العاديين

والإسرائيليين هو التفاوض على حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ونشجع جميع الأطراف على وضع حد للأعمال التي تقوض الدعم لحل الدولتين وتعرقل السلام في نهاية المطاف.

في الختام، نكرر التأكيد على أهمية تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالسلام، مما سيمهد الطريق لعملية شاملة من المفاوضات تهدف إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

أود أن أركز انتباهي على تطورين حديثين. الأول هو إعلان الرئيس عباس مؤخراً بأنه سيتم تحديد موعد للانتخابات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي غزة. إن العملية الانتخابية ذات المصدقية، والتي تكفل على وجه الخصوص مشاركة المرأة على قدم المساواة التامة والهادفة هي مسألة ضرورية لبناء مؤسسات ديمقراطية وشاملة من أجل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للاستمرار وذات سيادة. نتوقع من جميع الفصائل الفلسطينية أن تشارك في هذه العملية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا للفصائل الفلسطينية إلى الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة. ومن الضروري إعادة قطاع غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ثانياً، أحطنا علماً بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي أدت إلى تحويل عائدات الضرائب. ونشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات من أجل إيجاد حل دائم.

سيشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويمكن أن يتسبب في كارثة للهدف المتمثل في استئناف المفاوضات بين الطرفين.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو الطرفين إلى وضع حد للمطالبات الإقليمية واحترام السيادة وتحرير الأراضي المحتلة. ومع ذلك، ما زلنا نرى عمليات الهدم والاستيلاء على بني الممتلكات الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية.

تعتقد الجمهورية الدومينيكية أنه من الضروري مضاعفة الجهود الرامية إلى التوفيق بين الطرفين، وبدعم من المجتمع الدولي، من خلال حوار هادف وعادل حول العديد من العقبات التي تهدد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في الاستقلال والسيادة الوطنيين. وبالمثل، نعتقد أيضاً أنه من الضروري احترام حق إسرائيل في العيش بسلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وخالية من التهديدات أو أعمال العنف. إن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين هو عمل غير إنساني. يجب على حماس وغيرها من الجماعات وضع حد فوري لهذه الممارسة.

تستنكر الجمهورية الدومينيكية الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة وتدعو المجتمع الدولي إلى تلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين وبشكل فعال. يواجه اللاجئون الفلسطينيون العديد من التحديات الصحية، وذلك بسبب تردي مرافق الصرف الصحي وعدم كفاية البنية التحتية، ومحدودية الحصول على الأدوية، والافتقار إلى التغذية، وأوجه القصور في النظافة. يوجد سوء تغذية في جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بغض النظر عن مواقعها، ولكنه يمثل مشكلة خاصة في غزة. إننا نقدر العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والتحديات التي تواجهها، وهي الوكالة التي يلزمها التمويل الكافي لأداء عملها البالغ الأهمية.

تواصل الجمهورية الدومينيكية الدفاع عن الإجماع الدولي القائم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً للفلسطينيين

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المطبوعة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** إننا نجتمع هنا كل ثلاثة أشهر لمناقشة بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وإذا أردنا بالفعل أن نحقق فائدة من هذه الاجتماعات، فيجب أن نبدأ بالتوصل إلى تسمية أنسب وأكثر صراحة لهذا البند. وأقترح أن نسميه "الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها معاناة الشعب الفلسطيني على يد حكومة ترعى الإرهاب" أو، إذا أردنا أن نكون أدق، نستطيع أن نسميه "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك جرائم إسرائيل ضد الإنسانية".

وعلينا إجراء هذا التغيير لأننا نسمع في كل هذه الاجتماعات قصصاً عن كيفية انتهاك حكومة إسرائيل للحقوق الأساسية للفلسطينيين بشكل يومي. ونسمع عن عدد الأطفال الذين يُقتلون على أيدي المتطرفين الذين يديرون حكومة إسرائيل. وينمو إلى علمنا عدد الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الحصول على العلاج الطبي أو الذهاب إلى المدرسة لا لشيء إلا لأن الحكومة الإسرائيلية أصبحت أسيرة عقلية إرهابية. ونسمع عن الفلسطينيين المحتجزين في السجون بسبب احتجاجهم ضد إسرائيل وسكان غزة الذين يتضورون جوعاً مجرد أن الحكومة الحالية في إسرائيل ترى أن السياسات اللاإنسانية ستساعدها على توسيع حدودها. وكما لو كانت جميع تلك القصص غير كافية، نجد أنفسنا مضطرين لأن نستمع في جميع هذه الاجتماعات إلى الأعداء الواهية لممثلي حكومة الإرهاب هذه وهم يبررون كيف يتمشي قتل الأطفال مع القانون الدولي.

إن استمرار سياسة الاستيطان والتدابير ذات الصلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يجعلنا أكثر قرباً من نقطة اللاعودة في حل الدولتين. هذا غير قانوني بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن الأحداث الأخيرة بالقرب من مستوطنة يتسهار وقرية بورين الفلسطينية توضح أن سياسة الاستيطان تؤدي إلى توترات وعنف على الأرض. إننا ندين استخدام كل أشكال العنف، وندعو إلى وقف تصاعد التوترات ونطلب ألا تظل أعمال العنف هذه دون عقاب. من الضروري الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

أخيراً، نعيد التأكيد على انزعاجنا الشديد من الزيادة المقلقة في عدد عمليات الهدم والمصادرة للبنية التحتية والمشاريع الإنسانية في المنطقة جيم. إننا نحث السلطات الإسرائيلية على وضع حد لعمليات الهدم هذه وإعادة ما تم الاستيلاء عليه أو دفع تعويضات عن الأضرار الناجمة لصالح الشعب الفلسطيني.

فيما يتعلق بالوضع في قطاع غزة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير المظاهرات على الأطفال. وبينما نقر بحق إسرائيل في ضمان أمنها فإننا ندين الاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوة. نحث إسرائيل على احترام حق الفلسطينيين في التظاهر السلمي. ومع ذلك فليس من المقبول اختطاف العناصر المتطرفة للمظاهرات في غزة.

ونود أن نشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي ندعم ولايتها وعملها تماماً. أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين، والذي تكون فيه مدينة القدس عاصمة المستقبل لهاتين الدولتين، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. لا يمكن أن يكون السلام شاملاً وعادلاً ودائماً إلا إذا لبي الطموح المشروع لكل طرف في بناء مصيره الوطني بسلام وأمن في منطقة مستقرة.

واليوم استمعنا مرة أخرى إلى جرعتنا اليومية من الأكاذيب. وعندما تأتي هذه الأكاذيب من ممثل حكومة ترعى الإرهاب، فإنها ليست سوى مضیعة للوقت. ولن نسمح لمن يسعون لتحقيق المكاسب السياسية لأنفسهم على جثث الأطفال بأن يلقوا علينا دروسا في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي الآونة الأخيرة، أشارت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن الجنود الإسرائيليين ارتكبوا خلال مسيرة العودة الكبرى انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، وقد يشكّل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ووفقا لما ورد في التقرير، أطلق قناصة الجيش النار، أسبوعا بعد أسبوع في أماكن الاحتجاج قرب الجدار الفاصل، على أكثر من ٠٠٠ ٦ متظاهر عُزل عن السلاح. وأطلق القناصة الإسرائيليون النار على صحفيين وعاملين في مجال الصحة وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة، وهم على علم بصفتهم تلك. ولعل الوقت قد حان ليخبرنا ممثلو إسرائيل عن الغرض من أعمال القتل هذه؟ ولماذا قد يُقدم أحد على قتل طفل أو شخص ذي إعاقة؟ وكيف يساعد ذلك على تحقيق أمن إسرائيل؟

ولا يزال حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. ويشكّل أيضا السبيل الوحيد لحماية الفلسطينيين ضد الفكر الإرهابي الذي تعنته حكومة إسرائيل الحالية. ويجب أن تستند أي خطة أو مبادرة للسلام إلى تلك المعايير المحددة وستستند إليها بالفعل. ويتطلب ذلك وحدة الصف وشجاعة وقدرة على الصمود، لا سيما من جانب مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث (الأردن):** السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة وإلى جنوب أفريقيا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وبالشكر على قيادتكم الحكيمة لأعمال هذا المجلس، كما أرحب بوزيرة الدولة الألمانية وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، أكد جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس على ما يلي:

ويجب أن توقف إسرائيل فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن هدم المنازل ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من السياسات التي تحرم الفلسطينيين من حقهم في التنمية. ومحاولات إنكار الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني انتهاك للقانون الدولي. ولا يمكن حجب هذه الحقوق، بما في ذلك حق العودة. ولن يسفر استمرار تلك الممارسات سوى عن تعميق الشعور بالظلم وجلب اليأس. وليس ذلك في صالح أحد. وحكومة إسرائيل الحالية هي التي سببت هذه المأساة المستمرة. وتريد الآن تشويه سمعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووقف عملها. ولكننا لن نسمح بذلك. فعلى مدى سبعة

إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وبما يضمن حق اللاجئين في العودة والتعويض.

إن الحفاظ على الأونروا وخدماتها في مناطق عملياتها الخمس يعني الحفاظ على حق ٥,٥ ملايين لاجئ فلسطيني في العيش الكريم والحفاظ على حق نصف مليون طالب في التعليم والحفاظ على حق مئات الآلاف في الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الضرورية. وهذه مسؤولية دولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا حين إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار الحل الشامل وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣).

ونؤكد من جديد أن لا حل عسكري للأزمة السورية، وأنه لا بد من أن نكثف جهودنا لإنهاء الأزمة حرصا على سورية الشقيقة وشعبها الأصيل عبر حل سياسي يصنعه ويقبل به السوريون، حل يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها ويعيد لها الأمن والاستقرار ويخلصها من الإرهاب، حل يضمن العودة الطوعية والأمنة والكرامة لمواطنيها الذين شردتهم الأزمة. ونؤكد أيضا أنه لا بد من أن تستعيد سورية الشقيقة عافيتها ودورها كركيزة من ركائز أمن واستقرار ونماء الشرق الأوسط ومنظومة العمل العربي المشترك.

ولقد كان الأردن دوما وجهة كل ملهوف، وفتحنا أبوابنا وقلوبنا وبيوتنا لكل من استجار بنا. وقد واجهنا العديد من التحديات منذ بداية الأزمة السورية، كما أخذنا على عاتقنا منذ البداية جزءا كبيرا من عبء الكارثة الإنسانية التي نتجت عنها.

لقد كان الأردن دوما وجهة كل ملهوف وفتحنا أبوابنا وقلوبنا وبيوتنا لكل من استجار بنا وقد واجهنا العديد من التحديات منذ بداية الأزمة السورية وقد أخذنا على عاتقنا منذ البداية جزءا كبيرا من عبء الكارثة الإنسانية التي نتجت عنها وتحملنا أعباءها بالنيابة عن المجتمع الدولي. ويحتضن الأردن اليوم

”إنها لمفارقة صادمة أن تكون الأراضي المقدسة، مهد الأديان الثلاثة التي تشترك في وصية حب الجار العظيمة، مكانا للنزاع. فهذه الأرض هي مسرى الأنبياء والأرض التي سعى فيها أجيال من المسلمين والمسيحيين واليهود إلى العيش في طاعة الله وتعليم أطفالهم التسامح والرحمة واحترام الآخرين. وهذه الأرض المقدسة ليست مكانا للفصل العنصري والنزوح القسري والعنف وانعدام الثقة.“ (A/74/PV.3، ص ٣٩)

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بهذه المبادئ فإن المملكة الأردنية الهاشمية مستمرة في جهودها لحماية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية وعلى الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها. فالقدس كانت ولا تزال مفتاح السلام.

ونحن مستمرين في العمل مع المجتمع الدولي من أجل كسر الجمود في العملية السياسية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي سبيلا للسلام الشامل والعادل. إلا أن الإجراءات الإسرائيلية اليومية من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني واستيطان غير شرعي ومصادرة للأراضي واعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية تقوض فرص تحقيق السلام وفق حل الدولتين وهو الحل الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل. وإن استمرار خرق إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتكريسها للاحتلال والظلم والقهر لن يحقق سلاما ولا تنمية لمنطقتنا ولن يضمن أمنا ولا استقرارا.

وخلال الشهر القادم، ستنظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، اللجنة الرابعة، في بند وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الدول الشقيقة والصديقة إلى التصويت لصالح تمديد ولاية الأونروا والعمل على تلبية احتياجاتها المالية والحفاظ على دورها وولايتها إلى حين

على جوهر هذا البند ولم يجد عن هذا الجوهر، ألا وهو القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ولا شيء غير ذلك. هذه هي ولاية هذا البند.

لقد حرص الآباء المؤسسون على إنشاء منظمة الأمم المتحدة بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول والمساواة فيما بينها ورفض التدخل في شؤونها الداخلية ونبذ أعمال العدوان والاحتلال والهيمنة. وأناط الآباء المؤسسون بمنظمتنا هذه مهمة تحقيق طموحات شعوبنا في السلم والأمن والتنمية والرفاه، إلا أن الرياح لم تبحر كما تشتهه سفينتنا ولا كما كان يشتهي البحارة، ذلك أن حفنة من الدول الغربية النافذة سعت للسيطرة على سفينة السلام وحرفها عن مجراها وتحويلها إلى أداة لخدمة أجنداتها القائمة على القرصنة والهيمنة. وبالتالي، شهدنا منذ إنشاء الأمم المتحدة تصاعدا كبيرا في عدد الأزمات والحروب وممارسات العدوان بدلا من انحسار عدد الحروب والنزاعات والأزمات والحروب والعدوان. وقد اتخذت منظمتنا، للأسف، موقف المتفرج إزاء الكثير منها، لا بل تم استخدام هذه المنظمة أحيانا للترويج لتهامات باطلة وبناء المسوغات لشرعنة أعمال الغزو والاحتلال كما جرى في غير مكان.

وقد كان لشعوب منطقتنا العربية، ولا يزال، النصيب الأكبر من تلك الممارسات العدائية والأزمات المصطنعة والتي لا تزال إحدى صورها تلقي بآثارها الكارثية وظلالها القائمة على واقعنا الراهن رغم انقضاء ما يزيد على سبعة عقود عليها، ألا وهي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجزولان السوري وجنوب لبنان وعجز الأمم المتحدة وبشكل خاص مجلس الأمن عن فرض تنفيذ قراراته الخاصة بإخلاء هذا الاحتلال.

أمام هذا الواقع والتحديات القائمة، يجد الكثير من الدبلوماسيين والمهتمين أنفسهم أمام تساؤل مشروع حول

ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة بعدد السكان وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن هذا المنبر، نكرر دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والاستمرار في دعم الأردن والدول المضيفة للاجئين. فاللاجئون السوريون هم ضحايا الأزمة السورية الكارثية ولا بد أن نتحمل جميعا لا الدول المستضيفة وحدها مسؤولية توفير العيش الكريم لهم إلى حين عودتهم إلى بلدانهم.

إن العمل الجماعي الجاد والدبلوماسية متعددة الأطراف الدؤوبة لا بد أن ينجح في معالجة القضايا العالمية الملحة والتوصل إلى حلول سياسية سلمية للأزمات ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة وتوفير المزيد من الفرص والأمل، خاصة للشباب، ذكورا وإناثا، تباديا ودحرا لتجذر اليأس وانتشار العنف والتطرف والإرهاب، هذه الآفات التي تجدد بيئة خصبة في العوز والقهر والظلم وغياب الأمل.

ختاما، تبقى الأزمة المحورية في الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية ولن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار والسلام دون زوال الاحتلال والوصول إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين الذي يضمن للفلسطينيين حقهم في الحرية والدولة والعيش الكريم ويفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أرحب بمشاركة معالي السيدة نالدي باندي، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا الصديقة، وأشكرها على ترؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن وعلى مواقف بلدها المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق. كما أشكر كل من ركز

ذلك وتنظيم ما سُمي زورا بالانتخابات المحلية لتصيب دُمي تحركها إسرائيل كالماريونت، وهي كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يتعامل معه البعض بازدواجية فاضحة في المعايير وبنفاق فاق كل الحدود.

وما كان لهذه الانتهاكات الإسرائيلية أن تستمر وتتصاعد بهذا الشكل لولا الدعم الأعمى المقدم لسلطات الاحتلال من حكومات دول معروفة. ولذلك، فإن هذه الحكومات تتحمل المسؤولية الكاملة عن تبعات ما تقوم به إسرائيل من جرائم. وما القرار الأمريكي بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل وقبله الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها والجهود الأمريكية الحثيثة لتصفية القضية الفلسطينية إلا صورا بشعة لهذا الدعم. وهي كلها قرارات مدانة وباطلة شكلاً ومضموناً ولا أثر لها وتمثل أعلى درجات الازدراء للشرعية الدولية.

ختاماً، تؤكد حكومة بلادي أن الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وأن استعادته إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وبكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي ستبقى الأولوية للسياسة السورية والبوصلة التي لن نعيد عنها. وتحدد حكومة بلادي مطالباتها بإلزام إسرائيل بالعمل على إطلاق سراح الأسير صدقي المقت، مانديلا سورية، وسراح جميع الأسرى السوريين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ونؤكد دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ ونجدد مطالبتنا بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أناشد جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على الأربع دقائق المخصصة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

ما آلت إليه هذه المنظمة التي باتت عاجزة عن أعمال وفرض احترام مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق. فهل سيقصر دورها على التباكي على ضحايا الحروب وأعمال العدوان والاحتلال؟ وهل ستكتفي بتحويل حقوق الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان إلى مجرد جلسات نقاش إعلامية لمجرد التنفيس المؤقت للاحتقان وذر الرماد في العيون والمناورة لعرقلة الحل؟ وهل من الممكن قبول مواصلة الأمانة العامة لامبالاتها إزاء استمرار تجاهل ممثلها ملادينوف لمسألة الجولان السوري المحتل في إحاطاته؟ وماذا عن أهمية الميثاق إذا كان بعض المؤتمنين عليه هم من ينتهكه بشكل مباشر أو من خلال أدواته؟ وهل تم وضع أحكام الميثاق ليتم تطبيقها على الدول الصغيرة فقط والتلاعب بها لأغراض تتنافى مع أهداف واضعها؟ هل آن الأوان لنعترف جميعاً بأن الأمم المتحدة هي مجرد حلم جميل انكسر وانتهى؟ وبالتالي، أن نساءل عما هو البديل عنها؟

بدلاً من أن نرى سعياً نحو السلام والاستقرار في منطقتنا، شهدنا مؤخراً فضلاً جديداً من فصول التصعيد الإسرائيلي دفع المنطقة إلى مستويات غير مسبوقه من التوتر، إذ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشن اعتداءات متكررة على الأراضي السورية وعلى أراضي دول عربية مجاورة في انتهاك فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولقرارات هذا المجلس. هذا، علاوة على مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، محاولاتها الرامية إلى تشويه تاريخ الجولان السوري المحتل وسرقة آثاره ونهب ثرواته وتغيير طابعه الديموغرافي وهويته الوطنية السورية من خلال مصادرة أراضي المواطنين السوريين الصامدين فيه بهدف توسيع مستوطنات اللاشريعة وإقامة مشاريع احتلالية جديدة كمشروع توليد الطاقة الكهربائية بالرياح وإجبار أهلنا في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية تحت طائلة مصادرة أراضي المعارضين على

الإسرائيلي - الفلسطيني. ودعا أعضاء لجنة الاتصال إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل استئناف نقل العائدات التي تحصلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. وترحب النرويج، في ذلك الصدد، بالترتيب الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الطرفين. إننا نشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تمديد حوارهما بغية التوصل إلى حلول دائمة لمسائلهما الاقتصادية المتعلقة الأخرى. وعلاوة على ذلك، حث أعضاء لجنة الاتصال المانحين على تكثيف دعمهم الإنساني لغزة. فإهاء الحصار المفروض على غزة وتيسير التجارة وفتح المنطقة جيم في الضفة الغربية لاستخدام الفلسطينيين جميعها شروط مسبقة لتحقيق اقتصاد فلسطيني مستدام.

وتشعر النرويج بالقلق إزاء الدعوات الإسرائيلية الأخيرة إلى ضم مساحات كبيرة من الضفة الغربية. وكما حدد مجلس الأمن، فإن أي قرار ستتخذه إسرائيل في المستقبل لتغيير وضع الضفة الغربية المحتلة أو فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في المنطقة لن يكون له أي أثر قانوني دولي. فالإجراءات مثل توسيع المستوطنات وهدم المنازل واستخدام العنف واستعمال القوة من جانب واحد، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير مقبولة. إنها تقوض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين وعملية السلام والاقتصاد الفلسطيني وتهدد الاستقرار الإقليمي. وندعو الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. إن للنرويج التزاما طويل الأمد ومتواصلا بتيسير وتحسين ظروف تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ويظل تعزيز حل النزاعات في المنطقة والوساطة من أجل ذلك أولوية رئيسية لسياسة النرويج الخارجية. وإذا ما انتخبنا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، فإننا سنولي هذه المسألة أعلى أولوية ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن آخذ بضع لحظات لتناول الحالة في المنطقة. يساور النرويج قلق بالغ إزاء الحالة في شمال سورية. نخطط علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين تركيا والاتحاد الروسي، ولكن يظل يساورنا القلق إزاء النتائج المترتبة عن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والحالة الإنسانية، التي تتدهور بالفعل. للحماية وإمكانية الوصول يظان بالغتي الأهمية للاستجابة الإنسانية في شمال شرق سورية، وأيما كان المسيطر فإنه سيواجه توقعات المجتمع الدولي وتمحيصه الدقيق، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية مراكز احتجاج سجناء داعش. إننا نؤيد تأييدا قويا عمل المبعوث الخاص غاير بيدرسن، ونرحب بعقد الاجتماع الأول الهام للجنة الدستورية.

وتظل زيادة التوترات في منطقة الخليج تشكل مصدر قلق كبير. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تسهم في المزيد من التصعيد. ويساور النرويج قلق بالغ إزاء الحالة في اليمن. ونشيد بالتعهدات الأخيرة بتقديم المساعدة الإنسانية مع الإشارة كذلك إلى أن الفجوة التمويلية لا تزال كبيرة. ومع ذلك، تشجعنا التقارير الواردة عن إحراز تقدم في محادثات جدة والانخفاض الأخير في العنف والإفراج عن السجناء. ونؤيد جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث. ستكون مشاركة المزيد من النساء في المحادثات السياسية هامة. ولا يمكن حل النزاع وإحلال السلام الدائم والاستقرار في اليمن والمنطقة إلا بحل سياسي شامل.

وقد عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ومجموعة الجهات المانحة الدولية لفلسطين اجتماعا على المستوى الوزاري في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وشدد الاجتماع، الذي استضافته الأمم المتحدة وترأسه وزير خارجية النرويج، على الدعم الدولي الواسع النطاق لحل الدولتين عن طريق التفاوض كأساس لحل النزاع

التزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني، وندين بشدة أي هجوم يمكن أن يؤثر على حياة المدنيين وهياكلهم الأساسية، بما في ذلك المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، الذين يجب حمايتهم في جميع الأوقات.

وتؤكد البرازيل دعمها للعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص غاير بيدرسن، وترحب بإنشاء اللجنة الدستورية السورية كخطوة مشجعة نحو التوصل إلى حل سياسي تمس الحاجة إليه، استناداً إلى المعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإعلان سوتشي. كما نرحب أيضاً بعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية، المزمع عقده في جنيف. وما زلنا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لن يتحقق السلام الدائم والتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري، إلا بعملية سياسية يمتلك زمامها السوريون بقيادة سورية وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة سورية الإقليمية.

وتدين البرازيل بأشد العبارات الهجمات التي شنت في أيلول/سبتمبر على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية وتثني على حكومة المملكة العربية السعودية على دعوتها خبراء دوليين، بمن في ذلك من الأمم المتحدة، للمشاركة في إجراء التحقيقات. فقد زادت الهجمات من المخاطرة المتمثلة في أن الحرب اليمينية يمكن أن تمتد إلى نزاع إقليمي أوسع. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى زيادة في الأعمال القتالية، وإلى أن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث فيما يتعلق بالتوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع وتوفير مساعدة إنسانية مستمرة ومن دون عوائق. وتعيد البرازيل تأكيد التزامها برصد وقف إطلاق النار من جانب بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الذي وافقنا بشأنه

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن الشرق الأوسط.

ما زال الشرق الأوسط يحتل جزءاً كبيراً من اهتمام المجلس إذ تظهر تحديات جديدة وتواصل الأزمات القائمة في التكشف. إن عدم إحراز التقدم في حل النزاعات وتحسين حياة الناس يسبب الإحباط، ولا سيما بين الشباب، الذين يغادرون المنطقة باستمرار للتماس الفرص في أماكن أخرى. إن الاستقرار السياسي طويل الأجل والازدهار الاقتصادي يرتبطان ببعضهما، ونحن نأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل كوحدة في تنفيذ استراتيجيات فعالة تجاه تحقيق تلك الأهداف.

ويظل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أحد أسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وتعيد البرازيل تأكيد دعمها لحل الدولتين في هذا النزاع، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونشجع الأطراف على السعي إلى تهيئة بيئة سياسية بناءة تشجع على العودة إلى مفاوضات مجددة. وما زالت الحالة الإنسانية في غزة هشة للغاية، وتبرز الضوء على الحاجة إلى حل سياسي منصف وعادل للنزاع يمكن للطرفين الاتفاق عليه. ومن ذلك المنطلق، تشجع البرازيل جميع الأطراف المعنية على المشاركة في جهود دبلوماسية جديدة ومبتكرة بعقل متفتح بغية تحقيق تسوية عادلة وشاملة. فلا يمكن تحقيق السلام إلا بقرارات صعبة وتنازلات من جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، فإن البرازيل لا تزال تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلد. ونشجع المجلس على إيجاد أرضية مشتركة بهدف إرساء وقف دائم لإطلاق النار في محافظة إدلب. وفيما يتعلق بالتطورات في شمال شرق سورية، فإن البرازيل تحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وكفالة الوصول الآمن وغير المعاق للمساعدة الإنسانية إلى المنطقة. إننا نشدد على

المعروفة. ويجب علينا أن نواصل تشجيع الطرفين على السعي إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات. وستظل اليابان تتحاور مع الجانبين وستواصل تعزيز تدابير بناء الثقة. إن استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين، اللذين قدم لنا السيد ملادينوف إحاطة بشأنهما اليوم، يقوضان حل الدولتين. وتحت اليابان إسرائيل مرة أخرى على وقف تلك الأنشطة. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء استمرار العنف في غزة والضفة الغربية. إننا ندين بشدة أعمال العنف والإرهاب التي تظال المدنيين الأبرياء وندعو الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف والاستفزازات والتحرير.

وأعلن الرئيس عباس في الجمعة العامة في الشهر الماضي عن عزمه إجراء انتخابات عامة (انظر A/74/PV.7). والانتخابات أمرٌ أساسيٌّ في الديمقراطية. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونأمل أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأنه يمكننا أن نسلط الضوء على المسار المؤدي إلى السلام والأمن بتوفير الأمل للفلسطينيين في مستقبلهم ومساعدتهم على الحفاظ على كرامتهم. وترى اليابان أن المساعدة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤدي دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد. لقد صرفنا بالفعل أكثر من ٣٢ مليون دولار للأونروا هذا العام وسنقدم قريبا مساعدة إضافية تبلغ حوالي ١١ مليون دولار للتعليم والمياه والصرف الصحي والمساعدة الغذائية. وستواصل اليابان، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، دعمها للوكالة في هذا الوقت العصيب من خلال الإسهامات المتعددة الأبعاد.

ونعتقد أنه يمكن لجميع البلدان أن تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى جهود السلام. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت اليابان، جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين، مبادرة مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين بهدف تعزيز

على نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة برازيليين. ويحدونا الأمل في أنه يمكن لتفعيل الآلية الثلاثية لرصد وقف إطلاق النار أن يسهم كذلك في منع حدوث تصعيد عسكري في المدينة الميناء. وأخيرا، تتابع البرازيل عن كثب التطورات في ليبيا وتحت جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تفادي تصعيد أعمال العنف وعلى أن تتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات ذات الصلة بهدف تحقيق وقف كامل وشامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. إننا ندين الهجمات الأخيرة على الشعب الليبي وموظفي الأمم المتحدة. وتحت البرازيل جميع الأطراف على التقيد بالقانون الدولي الإنساني وأن تفي بالتزامها بحماية المدنيين. وما زلنا مقتنعين بأن إرساء السلام والوحدة الوطنية في ليبيا ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة يتطلب، في نهاية المطاف، عملية سياسية بقيادة ليبية ويتولى زمامها الليبيون، وفقا للاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا.

ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى العمل مع الممثل الخاص غسان سلامة بغية التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الأمنية والحالة الإنسانية المتردية في ليبيا. ولا نزال نأمل في أن يعقد المؤتمر الوطني الليبي في أقرب فرصة ممكنة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود مرة أخرى أن أذكر جميع المتكلمين بالتقيد بالحدود الزمنية المخصصة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيشو (اليابان) (تكلم باللغة الإنكليزية):** أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

تظل اليابان ملتزمة بدعم حل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وينبغي تسوية الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير

من التعقيد الذي تتسم به الحالة الإقليمية المشحونة أصلاً. وفي الوقت نفسه، حاولت الجهات الفاعلة من غير الدول والتنظيمات الإرهابية استغلال الاضطرابات لتحصل على موطئ قدم في جميع أنحاء المنطقة. والأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإرهابية هذه، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له، أوجدت الشواغل الأمنية المشروعة للدول الإقليمية. وفي هذه المرحلة من التاريخ، أصبحت المصالحة في المنطقة أمراً ضروري إذا أردنا أن نتجنب المزيد من عدم الاستقرار. وهي ضرورة أيضاً إذا أردنا أن نحقق رؤيتنا المشتركة للسلام والرخاء في الشرق الأوسط.

ولا بد من بناء إطار السلام على التقيد بفضائل الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، وهي ليست مجرد مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل أيضاً الجوهر الأساسي للتعاليم الإسلامية الداعية إلى الألفة وحسن النية والإخاء. وإذ يسترشد رئيس وزراء باكستان، عمران خان، بتلك الاعتبارات، فإن يتشاور مع قادة المملكة العربية السعودية وإيران في إطار تحقيق الوحدة في صفوف الأمة الإسلامية. وستواصل باكستان الاضطلاع بدورها في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وهناك بعض النقاط التي نعتبرها بالغة الأهمية.

أولاً، إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحلول السياسية الشاملة للجميع. ولذلك، يجب أن تعطي الأولوية لاحترام الحوار والدبلوماسية.

ثانياً، إن خطوات التهدئة وتدابير بناء الثقة ضرورية للحد من التوترات ومنع نشوب نزاعات جديدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمكاسب التي تحققت في النهوض بالعملية السياسية في سورية. وتتلج صدرنا أيضاً بالمبادرات الإيجابية من جانب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن بشأن الحالة السياسية في البلد. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم.

التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال استخدام موارد بلدان شرق آسيا وخبراتها. وانضم عدد متزايد من البلدان والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المبادرة، ونأمل أن ينضم المزيد منهم.

وأود أن أختتم بياني بتناول موجز للمسائل الإقليمية الأوسع نطاقاً. بما أن موارد الطاقة والعديد من السلع تُنقل عبر الشرق الأوسط وإليه، فإن السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك تأمين سلامة الملاحة، يتسمان بأهمية بالغة للسلام والازدهار الدوليين، بما في ذلك لليابان. لذلك تبعث التوترات الشديدة الراهنة في المنطقة على القلق البالغ. وتؤمن اليابان بأن هناك حاجة لاستمرار الجهود الدبلوماسية كي يتم خفض التوترات وتحقيق استقرار الحالة. وسنبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لتحقيق تلك الغاية بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة جنوب أفريقيا على الدعوة لعقد مناقشة اليوم المهمة.

في بياني الأول أمام المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط في نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر S/PV.7430)، تكلمت عن المد المتزايد من التحديات المعقدة والمتشابكة التي هددت بدفع المنطقة إلى دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار. واليوم، إذ آخذ الكلمة فيما سيكون بياني الأخير بشأن هذه المسألة، أقول بقلب حزين إن الحالة الكئيبة السائدة على أرض الواقع، على ما يبدو، أكدت بعض أسوأ مخاوفنا. إن الشرق الأوسط الذي تمرقه النزاعات الطويلة الأمد والناشئة، وتصاعد العنف وتفاقم الأزمات الإنسانية، مثقلٌ مشهد جغرافيته الاستراتيجية بالمصالح المتنافسة والمتضاربة فيما بين القوى الإقليمية الرئيسية. ويضيف الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الخارجية طبقة أخرى

مستقلة. ورغم أن المأساة المستمرة للفلسطينيين والكشميريين لا تزال تنتظر معالجتها، إلا أنهم مطمئنون إلى اعتقادهم بأن ليل الاحتلال سينتهي يوما وسيشرق نور الحرية والكرامة لهم وللشعوب الأخرى التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

وأقول في الختام إن كفاحكم ضد الفصل العنصري، سيدي الرئيس، هو نفسه شهادة حية على تلك النبوءة الأبدية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أتمنى لممثلة باكستان كل التوفيق في مهمتها التالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا، الذي سيتكلم بصفته الوطنية وكذلك بصفته نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** تتقدم ناميبيا بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في المنطقة. ووفدي يؤيد البيان الذي سيدي به لاحقا ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

منذ بياني السابق أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8583) بشأن هذه القضية الأساسية للسلام والأمن الدوليين، لم يتغير الوضع على أرض الواقع. علاوة على ذلك، وكما أوضح المنسق الخاص في إحاطته الإعلامية الحادية عشرة لمجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم تتخذ أي خطوات ملموسة لتنفيذ القرار، كما لم تتخذ أي خطوات من أجل الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. على العكس من ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية مضت قدما خلال هذه الفترة في خطط لبناء قرابة ٣٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في

ثالثا، من المهم التخلي عن المصالح الوطنية الضيقة، وبدلا من ذلك الاستثمار في تحقيق الاستقرار الدائم. وأي محاولات لإعادة تشكيل المنطقة وفقا لأفضليات سياسية محددة ستؤدي إلى نتائج عكسية ويجب تجنبها.

رابعا، لئن كان الاستقرار في الشرق الأوسط على الدوام مسألة تحظى باهتمام عالمي، فإن مشاركة المجتمع الدولي يجب أن تستند إلى الالتزام القاطع بالحلول المتعددة الأطراف والعمليات السياسية. ولا يقتصر الأمر على التهديد باستخدام الجزاءات وحالات الحظر والإجراءات النشطة بالعودة إلى التكتيكات الإمبريالية، فالتاريخ الحديث للمنطقة يؤكد أيضا أن التدابير الانفرادية لا تعمل إلا على زيادة معاناة شعوبها وآلامها. ومع ذلك، ولا يتجلى هذا الأمر أكثر منه في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لا تزال تُنتهك عمدا وبصورة ممنهجة قواعد القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الاحتلال العسكري وتوسع النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب الخطر المحدق من ضم الضفة الغربية، لا يقوضان الهدف المتمثل في حل الدولتين، لكنهما أيضا يعرضان للخطر السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه.

وتضامن باكستان مع الشعب الفلسطيني ثابت وراسخ. وبالنتيجة، نستقي من التاريخ درسا ثابتا مفاده أن المحاولات الرامية إلى قمع وإخضاع الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، محكوم عليها بالفشل في نهاية المطاف. وبالأمس، أحيا الكشميريون في جميع أنحاء العالم الذكرى السنوية الثانية والسبعين للاحتلال الهندي غير المشروع لجامو وكشمير.

وفي الشهر القادم، يحيي الفلسطينيون الذكرى السنوية الثانية والسبعين لخطة التقسيم التي تحدد إنشاء دولة فلسطينية

وهذه الإمدادات لا تكفي لأكثر من شهر واحد. وهذه الأرقام المذهلة تؤكد على الضرورة الأساسية لاستمرار وجود المراكز الصحية التابعة للأونروا، والتي تستقبل ١٠٠ مريض يوميا في المتوسط.

إن إيجاد حل للأزمة المالية المستمرة التي تواجه السلطة الفلسطينية مسألة ملحة. واستمرار الأزمة يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني المشأصلا ويهدد بزعزعة استقرار الوضع المتقلب بالفعل. ونحث الأطراف على تنفيذ واحترام اتفاقاتها الثنائية.

لقد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تلك الوثيقة التاريخية التي أعطت الفلسطينيين الأمل والتوقعات لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده. غير أن الحالة الإنسانية والاجتماعية والسياسية قد تفاقمت منذ اتخاذه، وتزايدت حدة التوترات بدرجة كبيرة. والإجراءات المتخذة قوضت بشدة عملية التوصل إلى حل مقبول وعادل ودائم. لشعب فلسطين حق أساسي في تقرير المصير والاستقلال. ويجب أن نحقق السلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من خلال إقامة دولتين تتعايشان في جو من السلام والأمن ولا يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني والاقتصادي أن يكون بديلا لحل الدولتين عن طريق التفاوض، فهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يلبي التطلعات والاحتياجات الأمنية المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

سأدلي الآن ببيان بصفتي بموجب المادة ٣٩ نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

في البداية، وباسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أثنى على قيادة وفد جنوب أفريقيا في رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر.

ذلك حوالي ٤٠٠ وحدة في القدس الشرقية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة أمام السلام وتحقيق حل الدولتين. ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء التصريحات التي يُدلى بها بشأن ضم إسرائيل لوادي الأردن. فضم الأراضي ممنوع معا باتا بموجب القانون الدولي. وعمليات الهدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية تشكل عقبة أمام السلام أيضا. وهذه الأعمال مستمرة بلا هوادة، مما أدى إلى تشريد الرجال والنساء والأطفال.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) تؤدي دورا أساسيا في المنطقة. وتقدم الوكالة خدمات لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة. والخدمات الحيوية التي تقدمها تمثل عنصرا للاستقرار في منطقة لا تزال ضحية للعنف. وناميبيا تشعر بالقلق إزاء العجز المالي المستمر الذي لا تزال الأونروا تعاني منه. ونود أيضا أن نعتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعم ناميبيا للوكالة، وتطلع إلى تجديد ولايتها.

لقد أحطنا علما بحقيقة أن المستويات العامة للعنف في غزة قد انخفضت، وأعتنم هذه الفرصة أيضا لإدانة جميع أشكال العنف التي ترتكب ضد المدنيين. وترحب ناميبيا بزيادة إمدادات الطاقة للأسر في غزة، والتي زادت بأكثر من الضعف، وفقا لتقرير المنسق الخاص. كما أن تخفيف إسرائيل لقبود الاستيراد والتصدير وتوسيع منطقة الصيد المسموح بها إلى ١٥ ميلا بحريا من الساحل هي تطورات نرحب بها. ولكن على الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، لا يزال الوضع الإنساني مقلقا للغاية. وناميبيا تشعر بالقلق بشكل خاص إزاء حالة النظام الصحي، الذي ما زال على شفا الاختيار. وفي تموز/يوليه، استنفد ٤٤ في المائة من الأدوية الأساسية في غزة تماما، ولم يتبق سوى ٢٦ في المائة من اللوازم الطبية الأساسية التي تستخدم مرة واحدة،

وتود اللجنة أن تعرب عن قلقها العميق إزاء تصاعد الخطاب والتهديدات من جانب المسؤولين الإسرائيليين فيما يتعلق بنوايا ضم المستوطنات ووادي الأردن. ويشكل وادي الأردن ٣٠ في المائة من الضفة الغربية المحتلة، ويضم أكثر من ٦٥ ٠٠٠ فلسطيني. والضم ممنوع بتاتا بموجب القانون الدولي ولا يمكن أن يمر دون اعتراض من المجتمع الدولي، مما يلزم المجلس بالتصرف في حالة ارتكاب أي عدوان من هذا القبيل. وكما ذكر المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان، مايكل لينك، مؤخرا:

”من خلال ضم هذه المناطق، ستحصر إسرائيل الفلسطينيين أكثر في العيش في كانتونات صغيرة، مجزأة ومنقطعة، بينما سيظل الآخرون يعيشون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. والضم، إذا ما تحقق، سيؤدي فعليا... إلى ترسيخ واقع الدولة الواحدة المتمثل في نظم قانونية منفصلة وحقوق سياسية وفرص اجتماعية غير متساوية إلى حد كبير.“

ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في ما يعنيه ذلك فيما يتعلق باستمرار الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والذي سينتهي بهذا الإجراء فعليا.

وتشعر اللجنة ببالغ القلق إزاء التوترات المتكررة والمتصاعدة في القدس عند الأماكن المقدسة، بما في ذلك استمرار الاستفزازات والتحريض والانتهاكات عند المسجد الأقصى. وتحث اللجنة السلطات الإسرائيلية على الالتزام بالقانون الدولي وتجنب الأعمال التي تقوض الحالة الهشة بالفعل هناك، وتدعو إلى احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن وحرمة الأماكن المقدسة.

وفي غزة، ما زالت الحالة متقلبة، مع استمرار المظاهرات الأسبوعية لمسيرة العودة الكبرى وما أعقب ذلك من إصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، جنبا إلى جنب مع الإطلاق

وإذ يجتمع كل ثلاثة أشهر في المجلس للنظر بشكل جماعي في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا يسعني إلا الإعراب عن الأسف لاستمرار الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية والحالة المتدهورة على الأرض، التي لا تقتصر آثارها السلبية على حقوق الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فحسب، بل أيضا على أمن الإسرائيليين وآفاق التوصل إلى حل سلمي وعادل لقضية فلسطين، الذي تأخر طويلا جدا بالفعل. واستمرت أعمال العنف والخسائر في الأرواح، وتوسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وتسارعت عمليات هدم المنازل الفلسطينية وإجلاء سكانها، واستمرت الحالة الإنسانية والاقتصادية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، في التدهور تحت وطأة القمع ونتيجة للممارسات غير القانونية للاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي دام ٥٢ عاما.

وأود أن أكرر بأشد العبارات أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وكما تم التأكيد مرة أخرى في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في جملة أمور، يجب على إسرائيل وقف توسعها فورا وبصورة كاملة. وتنضم اللجنة إلى الدعوات إلى تقديم تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) كتابة، وإدراج تقارير الدول الأعضاء بشأن كيفية امتثالها للفقرة ٥ من المنطوق، التي تتطلب من الدول الأعضاء التمييز في تعاملاتها بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدابير التمييز هذه ضرورية لدعم القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولضمان عدم حصول هذا الوضع غير القانوني على الدعم أو الاعتراف. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى أن ينشر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قاعدة البيانات ذات الصلة، حسب التكليف الصادر بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١.

وإجراء الانتخابات العامة، التي ستُنظم في وقت قريب، كما أعلن الرئيس محمود عباس أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين (انظر A/74/PV.7)، ستشكّلان خطوتين إيجابيتين نحو إعادة توحيد الشعب الفلسطيني تحت قيادة حكومة وطنية فلسطينية شرعية واحدة.

وأخيراً، فإن الحل الوحيد العادل والقابل للتطبيق لكفالة تحقيق السلام والازدهار في المنطقة لا يزال هو توافق الآراء الدولي بشأن كيفية حل النزاع: دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

إننا نقف عند منعطف حاسم، وقد حان الوقت للأطراف ولبقية المجتمع الدولي على حد سواء لكسر الجمود وترجمة الأقوال إلى أفعال. يجب أن ننفذ جميع القرارات المتخذة في هذه القاعة وأن نواجه مسؤوليتنا الجماعية تجاه الأجيال السابقة واللاحقة من الفلسطينيين والإسرائيليين.

وكلنا نعلم أن تحقيق حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. لقد حان الوقت لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وإحقاق حقوق الفلسطينيين التي طال حرمانهم منها، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير والحرية؛ ولجعل السلام حقيقة واقعة. إن التقاعس عن العمل لن يؤدي إلا إلى التعجيل باختيار حل الدولتين وجلب المزيد من النزاع والمعاناة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عنا جميعاً، أود حقاً أن أشكر المترجمين الشفويين وأفراد الأمن والمهندسين على تبرعهم بـ ١٥ دقيقة من وقتهم من أجل السلام والأمل في الشرق الأوسط.

هناك عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

العشوائي للصواريخ على إسرائيل. إن الحالة الاقتصادية الصعبة، ولا سيما عدم كفاية إمدادات الطاقة إلى جانب ندرة الأدوية الأساسية، تتسبب في أزمة صحية مع ما أفيد بأن النظام الصحي على وشك الانهيار. ونكرر دعوتنا لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للالتزام بالمعايير الدولية فيما يتعلق باستخدام القوة. كما ندعو المقاتلين الفلسطينيين في غزة إلى وقف الإطلاق العشوائي للصواريخ على جنوب إسرائيل.

وترحب اللجنة بالخطوات التي اتخذتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني على النحو المبين في تقريرها الصادر في أيلول/سبتمبر من أجل إيصال الإغاثة إلى السكان من خلال مجموعة من التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة. وينبغي أن تسير هذه التدابير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة المالية المستمرة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، والتي تعوق قدرتها على تقديم الخدمات للسكان.

وفي أيلول/سبتمبر، تمكنت الأونروا من إعادة فتح ٧٠٩ مدارس، مما سمح لـ ٥٣٠.٠٠٠ من الأطفال اللاجئين بمواصلة تعليمهم. بيد أن الحالة المالية للوكالة لا تزال صعبة وإن تحسّنت في أعقاب المؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وتؤكد اللجنة من جديد دعوتها جميع الدول الأعضاء إلى تزويد الأونروا بالتمويل المستدام والموثوق به اللازم لتقديم الخدمات الإنسانية الحيوية للاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات الخمسة، الأمر الذي يسهم في تنميتهم وحمايتهم وفي الاستقرار في المنطقة. كما نحثّ الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم القوي للولاية التي أنشطتها بها الجمعية العامة، التي من المقرر تجديدها في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشيد بمصر وغيرها لما تبذله من جهود دؤوبة للمضي قدماً في عملية المصالحة وندعو الأطراف الفلسطينية إلى العمل بنشاط من أجل تحقيق هذه الغاية. إن تحقيق المصالحة

اللبنانية المحتلة؛ وقبول حل الدولتين؛ وإقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية؛ وعودة اللاجئين؛ ووقف الاستيطان؛ وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة؛ ورفع الحصار عن قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية.

واستشعاراً من دولة قطر بمسؤوليتها حيال تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فإنها لم تقف موقف المتفرج. بل واصلت، وسط العراقيل التي تواجه عملية السلام، جهودها الحثيثة والملموسة، ولا سيما جهودنا للتخفيف من الوضع الإنساني، والأثر الإيجابي لتلك الجهود في تخفيف التوتر نحو تحقيق السلام. فقد قدمت دولة قطر هذا العام مبلغ ٤٨٠ مليون دولار لتعزيز ميزانية السلطة الفلسطينية وتوفير الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة. وساهمت هذه المنحة في ارتفاع إنتاج محطة الكهرباء في غزة بدعم من الإمداد بالوقود، مما أحدث فرقاً في وضع الكهرباء. كما دعمت برامج التوظيف التابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة. وكذلك نواصل العمل مع شركائنا في المجتمع الدولي للدفع بكافة الجهود الرامية لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، ولكي يعم الاستقرار والسلام في المنطقة بأسرها.

لا يزال الشعب السوري الشقيق يتطلع إلى الحصول على حقه في الأمن والسلام والحياة الكريمة من خلال الحل السياسي الذي يلي تطلعاته المشروعة، وفق بيان جنيف (S/2012/522)، الملحق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما يحفظ وحدة سورية الوطنية والإقليمية وسيادتها واستقلالها. وفي هذه المرحلة، نتطلع إلى استكمال الخطوات نحو بدء عمل اللجنة الدستورية وتحقيق الآمال المعقودة عليها. وستواصل دولة قطر دعم كافة

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٣ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص المكتوب، مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم السداد والتوفيق. ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على جهوده القيمة وإحاطته الإعلامية صباح اليوم.

تتجه اليوم أنظار المجتمع الدولي إلى الأحداث والتطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط. إلا إن النزاع العربي الإسرائيلي يبقى، وبعد أكثر من سبعة عقود، في صميم الأزمات في المنطقة، حيث إن مرور المزيد من الوقت دون التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من شأنه أن يفاقم الوضع في هذه المنطقة، ويلقي بآثاره الخطيرة على الأمن والاستقرار فيها وفي العالم. كما يتعين أخذ العبرة من تأكيد المجتمع الدولي بأن إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي يعد شرطاً أساسياً لإعادة الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، مما يلقي على المنظومة الدولية مسؤولية إنهاء مأساة الشعب الفلسطيني وتمكينه من نيل حقوقه وتحقيق تطلعاته المشروعة.

واليوم، وبعد اختبار العديد من الحلول التي لم تفض إلى الهدف الذي ينشده المجلس الموقر والعالم، فقد تأكد أن تسوية القضية الفلسطينية لن تتم إلا وفق المعايير والأسس التي أجمع عليها المجتمع الدولي، وهي: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي

وفي هذا الخصوص، فإن إصرار دول الحصار على فرض الإجراءات الأحادية غير القانونية والحصار الجائر على دولة قطر بعد أكثر من سنتين، وارتكاب جريمة القرصنة الإلكترونية ضد وكالة الأنباء القطرية من أجل تبرير حملة التضليل والابتزاز ضد دولة قطر يتناقض مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وتشجيع حل النزاعات بالسبل السلمية. وذلك علاوة على ما تشكله تلك الإجراءات من انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن ما يؤكد النوايا السيئة التي تقف خلف فرض الحصار وحملة التحريض ومحاولات الإساءة لدولة قطر أن دول الحصار فشلت إلى يومنا هذا في تقديم أي دليل على مزاعمها ورفضت اللجوء إلى طاولة الحوار. وبالمقابل فإن دولة قطر، وحرصا منها على أمن واستقرار منطقتنا البالغ الأهمية للعالم، وتماشيا مع سياستنا المعروفة حيال احترام القانون الدولي وحل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، واصلت التأكيد على استعدادها لحل الأزمة عن طريق الحوار غير المشروط، والقائم على الاحترام المتبادل. وفي هذا الخصوص نحدد التقدير للجهود المحلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة. ختاماً، إن ما تواجهه منطقتنا من تحديات نتيجة للسياسات القائمة على عدم احترام الإرادة الدولية والاستهانة بالقانون الدولي أمر يتطلب التحرك الفاعل والسريع لوقف تلك السياسات ومحاسبة المسؤولين عنها، وبما يتماشى مع مقاصد وأهداف الميثاق ويصون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد أحمد (مصر):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بلدكم الشقيق الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، كما أنتهز الفرصة

الجهود الرامية لإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق السلام والحل السياسي المستند إلى المرجعيات الأممية والقانونية.

وفي ليبيا، فإن استمرار العمليات العسكرية التي تشنها الميليشيات ضد طرابلس، واستهداف الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً ينذر بمخاطر على وحدة ليبيا الوطنية واستقرارها. ونحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تحمل مسؤولياتها واحترام إرادة الشعب الليبي الشقيق في الحل السلمي. ونحذر من أن التدخل في الشأن الليبي يزيد من تعقيد الأزمة، ويجول دون الوصول إلى التوافق الوطني، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن. كما نعرب عن دعمنا الكامل لجهود السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا.

وفيما يتعلق باليمن، فإننا نؤكد مجدداً أن إنهاء النزاع يتطلب انخراط جميع الأطراف في الحوار لتحقيق الحل السياسي والمصالحة الوطنية، بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره. ونعرب عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعام لليمن. ونشدد على الحاجة الماسة لتأمين الاحتياجات الأساسية لجميع اليمنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان.

إن خطورة الوضع في الشرق الأوسط وتزايد الأزمات وتعقدها تجعل من احترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان مسألة غير قابلة للمساومة والتأخير. وبالتالي يقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لوقف الانتهاكات والتخفيف من التوترات التي لم تحقق سوى المزيد من الآثار الكارثية على السلم والأمن الدوليين، وأضافت أعباء جديدة على الأمم المتحدة وألتهتها عن القيام بدورها الأساسي. وعليه فإن التوقف عن إثارة الأزمات وتوجيه الاتهامات لتحقيق أهداف غير مشروعة سيساهم في تعزيز قدرة المنظمة الدولية ومجلس الأمن على مواجهة التحديات.

التخفيف عن كاهلهم فضلا عن الاستمرار في الحفاظ على التهدئة والاستقرار في القطاع، والعمل على تهيئة الأجواء من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية بين كافة الأطراف المعنية. وفي ذات السياق تأتي الممارسات الإسرائيلية التي تهدد بتغيير الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس الشرقية بما تمثله من قيمة كبرى لدى العالمين العربي والإسلامي؛ تلك الممارسات التي تشهد عمليات اقتحام متكررة بحق الحرم القدسي الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. إن استمرار هذه الممارسات يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الشعب الفلسطيني، ومخالفة صريحة لكافة قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما يعد استمرار هذه الممارسات عاملا كبيرا لعدم الاستقرار في المنطقة بما تسهم به من انتشار الإرهاب والفكر المتطرف في ظل غياب حل عادل للقضية الفلسطينية.

ما زالت مصر تأمل في إمكانية التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ينهي معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق ويحقق آماله التي طال انتظارها في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٧٦، وعاصمتها القدس الشرقية. وإلى أن يأتي اليوم الذي تتحقق فيه تطلعات الشعب الفلسطيني فإن مصر تحت المجتمع الدولي وخاصة الدول المانحة على استمرار الدعم المقدم لأبناء الشعب الفلسطيني من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في ظل دور الوكالة الهام والضروري من أجل توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يستوجب علينا جميعا بأن نتكاتف من أجل دعم الوكالة. كما تنتهز مصر الفرصة لكي تدعو كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة من أجل العمل على تمديد ولاية الوكالة لمدة ثلاث سنوات خلال الدورة الحالية من اجتماعات الجمعية العامة وذلك لتمكينها من الاستمرار في القيام بالدور الإنساني المهم المنوط بها.

للتعبير عن تقدير مصر لجهود السيد نيكولاي ملادينوف المنسق الخاص لعمليات السلام وعلى الإحاطة التي قدمها للمجلس.

نجتمع اليوم في ظل استمرار حالة تراجع الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط نتيجة العديد من الأزمات التي تعصف بها خاصة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تشهده الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية من تدهور للأوضاع نتيجة سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما أكدته التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة. لقد أكدت مصر دوما على أنه لا سبيل لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط دون حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية يلي تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية طبقا لقرارات الشرعية الدولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد، بالإضافة إلى مرجعيات عملية السلام خاصة مبادرة السلام العربية التي ما زالت مصر ترى أنها صالحة كأساس لحل القضية الفلسطينية.

لقد اطلعت مصر بقلق بالغ على التصريحات الإسرائيلية بشأن ضم أراضٍ بالضفة الغربية في غور الأردن وشمال البحر الميت بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء وحدات سكنية جديدة في إطار السياسات الإسرائيلية الاستيطانية مما يهدد فرص حل الدولتين ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

كما أن استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة فضلا عن إغلاق المعابر بين إسرائيل والقطاع قد أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين وتراجع الخدمات المقدمة لهم على مستوى كافة القطاعات الخدمية وحال دون تقديم بعض الخدمات الأساسية لهم. لذا فقد حرصت مصر على تقديم المساعدات للأشقاء الفلسطينيين من أجل

آفاق السلام والحل القائم على وجود دولتين. وفي الوقت نفسه، لم تُقدم أي مقترحات من أجل السلام.

وإزاء هذه الخلفية يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداداه للعمل مع الطرفين ومع شركائنا في المنطقة والمجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات مجدية لحل جميع قضايا الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم. إننا نواصل الدعوة إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، ووضع حد للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أخيراً، بالتوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ووقف جميع الادعاءات، وتلبية تطلعات كلا الطرفين، بما في ذلك ضمان الاحتياجات الأمنية للإسرائيليين والفلسطينيين، والوفاء بالتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة وتحقيق السيادة على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد جرى بالتفصيل توضيح موقف الاتحاد الأوروبي الثابت والموحد في مناسبات عديدة. وتمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما انفك الاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً اعتراضه الشديد على سياسة إسرائيل الاستيطانية وما تتخذه من إجراءات في هذا السياق. إن أي أنشطة استيطانية في القدس الشرقية تشكل تهديداً خطيراً لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان. وتتوقع من كلا الطرفين، بما في ذلك أي حكومة إسرائيلية مقبلة، التصرف وفقاً للقانون الدولي.

لا يزال الوضع السياسي والأمني في غزة متقلّباً، ولا يزال الوضع الإنساني يشكل مصدر قلق بالغ. إن كل أعمال العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل من غزة، تذكرنا بأن استعادة الأفق السياسي للسلام أمر ضروري للحد من العنف واحتواء التطرف في المنطقة. نكرر دعوتنا إلى إسرائيل

وتؤكد مصر على أهمية قيام المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن بواجباته تجاه الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته والعمل على حل القضية الفلسطينية عبر تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ وأنه لا سبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية ووقف معاناة الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان. إسبانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، والمملكة المتحدة، وبلدي كرواتيا، التي هي أيضاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشاتنا اليوم تأتي في منعطف حاسم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وجدوى الحل القائم على وجود دولتين. ويدعو مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من اتخاذ القرار، ما زالت الحالة على أرض الواقع مستمرة في التدهور. فإسرائيل تواصل احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كما تواصل أنشطتها الاستيطانية. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك أيضاً دعوات للضم. إن التهديد المستمر بالعنف، والتحرير على الكراهية والعنف من جانب المتطرفين والإرهابيين وعدم إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين كل ذلك يقوض

لاستخدام هذه الإرادة السياسية في دفع عجلة حل الدولتين. لا يزال من الممكن التوصل إلى السلام على أساس حل الدولتين إذا تم اتخاذ خطوات موثوقة. في نهاية المطاف، وكما قال الاتحاد الأوروبي من قبل، فإن عدم تنفيذ القانون الدولي هو التحدي الحقيقي لتحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط. وسيكون للتقدم نحو حل هذا الصراع تأثير على الجهود المبذولة لحل الأزمات الأخرى في المنطقة.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الوضع في سورية. يظل هذا الوضع أحد أسوأ الأزمات في عصرنا - فهو صراع أودى بحياة نصف مليون شخص وشرّد نصف السكان السوريين وهدد استقرار الشرق الأوسط بأسره. كما أنه وفر أرضاً خصبة لقيام الدولة الإسلامية المزعومة في العراق والشام (داعش). قبل شهر واحد تقريباً، خلال الأسبوع الرفيع المستوى في الجمعية العامة، استضاف الاتحاد الأوروبي اجتماعاً وزارياً حول سورية بهدف إعادة التأكيد على الالتزام القوي بتحقيق حل سياسي للصراع السوري والحفاظ على الدعم الدولي للشعب السوري من خلال التعهدات التي قطعت في مؤتمرات بروكسل الثلاثة. وقد ساعد هذا الاجتماع أيضاً على إعادة تأكيد دعمنا للدول المضيفة للاجئين مع التأكيد مجدداً على موقف الاتحاد الأوروبي الثابت من إعادة الإعمار، وهو أن الاتحاد لن يكون مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عندما يكون هناك انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع لكل ويسير بشكل ثابت، وذلك في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

خلال هذا الاجتماع كانت هناك في القاعة بارقة تفاؤل نادرة وذلك على ضوء إعلان الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر أن النظام السوري والمعارضة قد توصلا إلى اتفاق بشأن إطلاق اللجنة الدستورية - وهو الاتفاق الأول بين السوريين منذ بداية الحرب في عام ٢٠١١. ومع ذلك فإن الأحداث تتحرك بسرعة في سورية، فبعد أسبوعين فقط شهدنا توغل تركيا الأحادي

لاحترام الحق الأساسي في الاحتجاج السلمي، وكذلك دعوتنا إلى حماس لضمان بقاء الاحتجاجات خالية من العنف تماماً. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات عاجلة، تمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما يؤدي إلى تغيير أساسي في الوضع الإنساني والسياسي والأمني والاقتصادي في غزة، بما في ذلك من خلال إنهاء سياسة الإغلاق وفتح المعابر بالكامل وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية، مع معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. هذه الخطوات من شأنها أن تنفذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن تزيد من فرص حل الدولتين.

بما أن قضية اللاجئين - وهي عامل آخر متفق عليه دولياً لحل الصراع - لا تزال دون حل، فمن الأهمية القصوى أن تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من الاستمرار في توفير الحماية اللازمة والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. إن عمل الأونروا مهم أيضاً لاستقرار المنطقة، وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه.

لقد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. إن المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية القوية والشاملة والخاضعة للمساءلة والتي تعمل على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان هي مؤسسات حيوية لحل الدولتين. وفي هذا السياق، ومع مراعاة إعلان الرئيس عباس بشأن إجراء الانتخابات (انظر A/74/PV.7)، ينبغي تحديد موعد قريب جداً للانتخابات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام القاطع بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات.

من الممكن إجراء مفاوضات ناجحة بين الطرفين، وكما رأينا مؤخراً عندما تم التوصل إلى ترتيب بشأن تحويل عائدات الضرائب. يُظهر هذا الاتفاق أنه يمكن إحراز تقدم إذا كانت هناك إرادة سياسية. فينبغي أن يستجمع الطرفان الشجاعة

ونزيهة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ ولدعم المجتمع المدني السوري، بما في ذلك النساء وإشراكهن المنصف والمهادف في العملية السياسية؛ ولتحديد تدابير بناء الثقة بين أطراف الصراع، بما فيها التدابير المتعلقة بقضية المحتجزين والمفقودين؛ والحفاظ على حوار دولي حول سورية.

علاوة على ذلك، سنظل في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المساءلة والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب باعتبارها جزءاً من أية عملية مستقبلية للمصالحة الوطنية في سورية، ونؤكد من جديد دعمنا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونعيد تأكيد دعوة الاتحاد الأوروبي إلى إحالة الوضع في سورية إلى آليات العدالة المناسبة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

لقد شدد الاتحاد الأوروبي جزاءاته ضد النظام السوري في وقت سابق من هذا العام وسيواصل النظر في اتخاذ مزيد من التدابير التقييدية طالما استمر القمع. نحن نؤيد حق اللاجئين السوريين والمشردين داخلياً في العودة الآمنة والطوعية والكرامة. يجب تلبية الشروط التي حددها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومراقبتها بشكل صارم.

أخيراً، يسرنا أن نعلن أنه منذ شهر آذار/مارس، عندما انعقد مؤتمر بروكسل الثالث لدعم مستقبل سورية والمنطقة والذي بلغت فيه التعهدات إجمالي ٨,٣ بليون يورو لعام ٢٠١٩ وما بعده، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتلثي هذه الأموال، والتي تم بالفعل تخصيص نسبة ٩٢ في المائة منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على إلقاء أقصر خطاب في هذا اليوم؛ حيث تكلم لمدة ٤٠ ثانية في المتوسط لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي. إذا تمكن الجميع

الجانب في شمال شرق سورية. وقد سارع الاتحاد الأوروبي بإدانة عمل تركيا العسكري لأنه يقوض بشكل خطير استقرار المنطقة بأسرها، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. أسفر القتال عن معاناة مدنية وعن المزيد من النزوح، كما أعاق وصول المساعدات الإنسانية. وقد تم الإبلاغ عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء، والتي يجب التحقيق الدقيق فيها من أجل تحديد المسؤولية.

لقد قوض التوغل التركي بشكل كبير التقدم الذي أحرزه التحالف العالمي لهزيمة تنظيم داعش، والذي لا يزال يمثل تهديداً للأمن الأوروبي والإقليمي والدولي. كما جعل هذا التوغل آفاق العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة لتحقيق السلام في سورية أصعب بكثير. إن الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك في مجلس الأمن، ضرورة لوقف هذا العمل العسكري بشكل دائم. وينبغي معالجة الشواغل الأمنية لتركيا في شمال شرق سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وبما يتوافق تماماً مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

إن الوضع في شمال غرب سورية، حيث يستمر العنف وتشريد المدنيين، لا يزال يشكل مصدر قلق كبير. إن وجود جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة في تلك المنطقة يساهم في معاناة المدنيين، ومع ذلك لا يمكن استخدام القتال ضد الجماعات الإرهابية من قبل النظام وحلفائه سبباً لتبرير انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. يواصل الاتحاد الأوروبي دعوة روسيا وتركيا لإحياء وقف إطلاق النار في إدلب الذي اتفقا عليه في إطار مذكرة سوتشي.

كما قلنا دائماً، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية. سنحافظ على دعمنا القوي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف وسواصل دعم جهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص لإنعاش العملية السياسية والمساعدة في إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة لتمهيد الطريق أمام انتخابات حرة

من التحدث لمدة ٤٠ ثانية فقط سيتم الانتهاء قبل الساعة ٤ مساءً.

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

وهناك حاجة ماسة إلى العمل وبذل الكثير من الجهود لتفادي تدهور الحالة في الميدان أكثر من ذلك. وفي ظل هذه الحالة الحرجة والمثيرة للقلق، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، لا بد من تخفيف حدة التوتر على أرض الواقع؛ وتلك هي الخطوة الأولى صوب تهيئة بيئة مواتية للحوار والتفاوض. وندين جميع الهجمات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على التقيد الصارم بالقانون الدولي والامتناع عن جميع أعمال الاستفزاز أو العنف ووضع حد للهجمات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونشجع ونشيد أيضاً بجميع الجهود الفلسطينية، فضلاً عن مبادرات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، التي تهدف إلى تعزيز الوحدة بين الشعب الفلسطيني في سعيه الوطني لإنشاء دولة مستقلة ومزدهرة.

ثانياً، إن الاحتلال غير المشروع هو السبب الجذري للنزاع ولا يزال الاستيطان غير المشروع يشكل أكبر عقبة أمام عملية السلام. ويستحيل إجراء مفاوضات في سياق استمرار بناء المستوطنات غير القانونية. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثالثاً، ندعو إسرائيل إلى رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة ونحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في غزة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

السيد دينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة والهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفيدة وجهوده المستمرة.

لا يمكن أن يستمر السلام في الشرق الأوسط ما لم يتم حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ما فتئ المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يبذل جهوداً دؤوبة لمعالجة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. بيد أن الأمل في بدء عملية سلام عادلة وقابلة للاستمرار من خلال إجراء حوار هادف ومفاوضات مجدية يجب أن يجرى فيها يوماً ممارسة استفزازات وأعمال عنف وهدم للمباني الفلسطينية ومصادرتها وإصابة الأطفال والمدنيين الأبرياء وقتلهم، فضلاً عن تنفيذ إجراءات انفرادية.

ووفقاً لتقرير "حماية المدنيين" للفترة من ١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل فلسطيني واحد بالرصاص خلال النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر وأصيب ٢٦١ فلسطينياً، بمن فيهم ١٢٧ طفلاً، على يد القوات الإسرائيلية أثناء احتجاجات في غزة؛ فيما أصيب ٣٧ فلسطينياً آخرين، بما في ذلك طفلان، في احتجاجات في الضفة الغربية. ونلاحظ أيضاً بقلق شديد أن السلطات الإسرائيلية تواصل هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية أو إجبار الناس على هدمها. ومن المقلق للغاية أن حركة الأشخاص والسلع في الأرض الفلسطينية

الإنسانية في العالم تنشأ في المناطق التي يجري فيها تداول الأسلحة والذخيرة بحرية.

وفي سورية، يمثل تشكيل اللجنة الدستورية، المقرر انعقادها في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، خطوة هامة للغاية نحو إعادة بناء الثقة بين السوريين من خلال دستور يتولى السوريون أمره وبين السلطات السورية والمجتمع الدولي. بيد أن الأحداث الأخيرة في شمال شرق سورية مدعاة للقلق الشديد. ويجدد البابا فرانسيس مناشدته للجميع بتجنيب السكان المزيد من المعاناة. ويدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية، فضلا عن المجتمع الدولي، إلى الالتزام بإجراء حوار يتسم بالصدق والشفافية.

انتقل الآن إلى قضية فلسطين على وجه التحديد. فنحن نقرب من الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولكن هناك ما يدعو للشعور بالقلق بالفعل جراء تفاقم الحالة في الميدان. وكما أشار المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطته التي قدمها يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة:

”فقد توسعت المستوطنات وتسارعت أعمال الهدم واستمر العنف والتحرّض. ويبدو أن تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين أصبح بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، ولم يتم بعد إطلاق مفاوضات ذات مصداقية.“ (S/PV.8625، ص ٨)

وكل ذلك يؤثر على آفاق تحقيق سلام دائم والتوصل لحل قائم على وجود دولتين. ومما يثير القلق أيضا عدم تمكن إسرائيل من تشكيل حكومة.

وفي حين يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة حماية الأماكن المقدسة، تمشيا مع القانون الدولي وللحفاظ على الوضع الراهن في مدينة القدس حتى يتسنى لأتباع جميع الأديان زيارتها وممارسة شعائهم دون خوف، فإن من دواعي القلق البالغ أن يشعر أفراد

في الختام، تؤكد فييت نام مجددا تأييدها الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الحل العملي الوحيد يتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): تشير آخر الإحاطات التي استمع إليها المجلس بشأن اليمن قبل نحو أسبوع (انظر S/PV.8642) إلى أن الحالة الإنسانية لا تزال عصبية للغاية. فالأطفال يتضورون جوعا وتندر إمكانية الحصول على مياه نظيفة ولا يزال الاقتصاد يعاني بشدة، فضلا عن أن أولئك الذين لا يستطيعون الفرار من الخطوط الأمامية للحرب لا يزالون محرومين من اللوازم الأساسية لأن العاملين في المجال الإنساني ممنعون من العمل في بعض المناطق. وقد وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية شهر أيلول/سبتمبر بالشهر الأكثر دموية خلال هذا العام، حيث بلغ عدد القتلى فيه ١٣ شخصا في المتوسط يوميا. وعلى الرغم من أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن تكلم عن بوادر أمل، فقد أضاف أنها ”هشة وتحتاج إلى عنايتنا الواجبة واهتمامنا“ (S/PV.8642، صفحة ٥). وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية الصغيرة، فلا غنى عن وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، الذي دعا إليه المجلس مرارا وتكرارا، إذا كنا نريد أن تنتهي يوما معاناة الشعب اليمني التي لا تُطاق. ويتطلب تحقيق الاتساق والنزاهة أن يصاحب الدعوة إلى وقف إطلاق النار وضع حد ملموس لتدفق الأسلحة في المنطقة. والواقع أن أسوأ الأزمات

عصرنا. وهي لا تزال إحدى الأسباب الجذرية للعديد من الأزمات والمعضلات الأخرى. غير أن التوصل إلى حل سياسي سلمي وعادل وقابل للتطبيق لهذه الأزمة المحورية جدا ما زال بعيدا عن منال المجتمع الدولي. فثمة تقاعس في مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية المحدية والحاسمة التي يُنتظر على نطاق واسع أن يتخذها المجلس لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع المستمر منذ عقود للأرض الفلسطينية.

إن العدوان غير المحدود والقتل العشوائي للفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وتكثيف سياسات الاستيطان الإسرائيلية والاعتداء المستمر على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ولا سيما المسجد الأقصى، تشكل كلها أكثر المظاهر الصارخة للظلم المرتكب ضد الشعب الفلسطيني وهي تغَيّر التركيبة السكانية للأرض المحتلة. والحصار الإسرائيلي غير الشرعي يزيد من خطورة الحالة المضطربة أصلاً، مما يؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية، حيث يتم تشريد عدد متزايد من المدنيين الفلسطينيين الذين يُجبرون على العيش في ظل ظروف غير إنسانية. وأشارت مجموعة حقوقية إسرائيلية مؤخرًا إلى أن السلطات الإسرائيلية هدمت ما لا يقل عن ١٤٠ منزلًا فلسطينيًا في القدس الشرقية المحتلة هذا العام، وهو أعلى رقم سنوي منذ بدأت في تسجيل ذلك في عام ٢٠٠٤. وتدين بنغلاديش جميع هذه الأفعال الخاطئة وتؤكد من جديد التزامها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني الشعب الفلسطيني منه، لا سيما التحديات التي يواجهها في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد ساهم الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر في إطالة أمد الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيفشل فشلاً ذريعاً إذا استمرت معاناة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين من الناحية

الطوائف المسيحية الأصلية بأنهم مجبرون على التخلي عن تلك الأراضي - مهد دينهم - بحثا عن السلام والأمن لأنفسهم ولأطفالهم. وينبغي بذل مزيد من الجهد من أجل كفالة حمايتهم وازدهارهم الكامل في أرض ميلادهم، هم وأسلافهم.

يزعم البعض أن مصداقية المجلس تتآكل تحديدا بسبب عدم التنفيذ الكامل لقراراته بشأن قضية فلسطين. وقد حان الوقت لاستخدام القرارات المتخذة والآليات القائمة بالفعل استخداما فعالا بغية تحقيق الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعتزف بها دوليا.

في الختام، وبينما ننظر في النزاعات المأساوية في الشرق الأوسط، تزداد الحاجة الملحة لأن تلتزم جميع الجهات المعنية بمراعاة القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني. ومن الضروري فعلا حماية حياة ضحايا النزاعات المسلحة وكرامتهم وكفالة حماية الأشخاص العزل والمنشآت المدنية، لا سيما المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة ومخيمات اللاجئين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة جنوب أفريقيا على نجاحها في تسيير أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن الحالة المضطربة في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين، هي إحدى أطول الأزمات أمدا وأكثرها مدعاة للأسف في

الاستجابة لنداء الإنسانية المنكوبة وفتحنا الأبواب لأكثر من مليون من الروهينغا الذين فروا من الجرائم الفظيعة في ميانمار. إن بنغلاديش، مدفوعة في ذلك بالتزاماتها الدستورية والأخلاقية وإعلان رئيسة الوزراء الشيخة حسينة الذي أعربت عنه مرة أخرى خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين الذي اختتم مؤخراً وقالت فيه "إننا ندعم بقوة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين" (A/74/PV.10، الصفحة ٢٢)، ستستمر في الدفاع بحزم عن قضية النضال الفلسطيني حتى قيام دولة فلسطين على أساس حل الدولتين وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية):** أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لرئاستكم الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر متمنياً لجنوب أفريقيا الصديقة كل التوفيق. لقد شهد بلدي في ١٤ من أيلول/سبتمبر الماضي هجمات نكراء على مرافق النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية باستخدام أسلحة إيرانية متسببة في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب ٥٠ في المائة، إن هذا العمل العدواني يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية، واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين ويستلزم من المجتمع الدولي موقفاً تاريخياً. كما أنه يعتبر تهديداً كبيراً لإمدادات النفط للأسواق العالمية وبالتالي الاقتصاد الدولي، وليس للمملكة العربية السعودية فحسب، ولكن بلدي بفضل من الله استطاع أن يتدارك تبعات هذه الهجمات وأن يعيد الإنتاج للوضع الطبيعي في وقت قياسي. ويتضح لنا أن هذه الهجمات والهجمات الأخرى على إمدادات الطاقة الدولية والهجمات بالصواريخ على بلدي تأتي تحدياً لسياسات المملكة الحازمة والقوية وتحدياً للجهود الدولية المشتركة الرامية للتصدي

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بعدم التخلي عن أحد عن طريق إيلاء الاهتمام الواجب للحقوق والاحتياجات المشروعة للشعب الفلسطيني. إننا نشعر بالقلق لأن برامج الأونروا التي تقدم عبر السنين خدمات إنسانية أساسية للاجئين تعاني من نقص خطير في الميزانية. ونحث المجتمع الدولي على تقديم عرض جماعي سخي لضمان تمويل معزز وقابل للتنبؤ ومستدام للأونروا.

أدت أعمال العدوان المستمرة التي قامت بها إسرائيل إلى ظهور ثقافة فظيعة تتمثل في الإفلات من العقاب؛ وبالتالي يعد ضمان المساءلة أمراً لا بد منه. ويجب على المجتمع الدولي، وفي صدارته مجلس الأمن، الوفاء بمسؤوليته في مجال ضمان المساءلة عن جميع الأعمال الوحشية الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون الدولي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ونؤكد من جديد دعمنا لانضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن للتوصية بقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة والنظر بإيجابية في ذلك. ونحث أيضاً على تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة في الوقت المناسب، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يعد حجر الأساس لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. إن تنفيذ خارطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، إلى جانب جهود المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، أمر بالغ الأهمية.

خلال حرب التحرير التي خضناها في عام ١٩٧١، كان على شعبنا أن يتحمل أسوأ أشكال الإبادة الجماعية، فقد اضطر حوالي ١٠ ملايين شخص من بنغلاديش إلى اللجوء إلى الهند المجاورة. وشجعتنا تجارنا المؤلمة على الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة، وهذا هو السبب في أن دستورنا ينص على دعم أمتنا المطلق للشعوب المضطهدة التي تخوض صراعا عادلا في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في عدم ترددنا في

الواقع الذي تُبنى عليه سياسات إسرائيل ينبغي أن يتغير من أجل الوصول إلى حل للأزمة الكبرى في العالم التي عصفت بمصير شعبنا بأكمله.

لقد عانت فلسطين وعانى شعبها أبشع أوجه الاحتلال في عصرنا الحديث، ولكنه لم يستسلم ماضياً بالصمود في ظل دعم أشقائه وأصدقائه سعياً إلى الوصول إلى حل عادل لقضيته، إن معالجة هذه الأزمة ينبغي أن تتم من خلال معالجة السبب الرئيسي لها وهو الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدائية، ويؤكد بلدي الأهمية القصوى للقضية الفلسطينية باعتبارها منطلقاً نحو استقرار المنطقة، وإن أي حل للأزمة يجب أن يكون على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية، ولمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء احتلال إسرائيل للجلولان العربي السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

يعد بلدي من أكبر المساهمين والداعمين للشعب الفلسطيني على مدى التاريخ. وأعلن في أيلول/سبتمبر المنصرم، استكمالاً للدعم الذي يقدمه بلدي للشعب الفلسطيني، عن دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بمبلغ ٥٠ مليون دولار لدعم برامجها وتوفير المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. ويأتي هذا استكمالاً لما قدمه بلدي خلال العقدين الماضيين لوكالة أونروا من دعم قارب الـ ٨٠٠ مليون دولار.

أجدد ترحيب حكومة بلدي بالاتفاق الذي تم بشأن تكوين اللجنة الدستورية في سورية وبدء أعمالها، حيث نؤكد على أن هذه الخطوة تعتبر بارقة أمل نحو المضي قدماً نحو تحقيق حل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق ويضمن العودة الآمنة والطوعية الكريمة للاجئين من أبنائه، وفقاً للمعايير الدولية. كما أشير إلى إدانة بلدي للعمليات العسكرية التركية

للإرهاب الذي يُصدر للمنطقة، وتشكل دعوة للتدخل في شؤون دولها الداخلية.

وفي هذا الصدد يثمن بلدي الإدانات التي صدرت من المجتمع الدولي لهذه الهجمات، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات أشمل وأقوى للاضطلاع بمسؤولياته في مواجهة هذه السياسات الهدامة التي تدعم الإرهاب وتؤجج الطائفية في المنطقة وتدعم المليشيات المسلحة وتسعى إلى تفكيك دول المنطقة وإثارة الفتن فيها وتهديد أمن إمدادات الطاقة العالمية، وعلى المجتمع الدولي أن يعي أن الوقت قد حان للتحرك بحزم ووضع الأمور في نصابها والتوحد لحماية المنطقة والاقتصاد العالمي من أي مغامرات قد تزيد من أزمات المنطقة والعالم.

أكرر موقف المملكة العربية السعودية الواضح من إشعال أي فتنة أو حرب في المنطقة ونؤكد على أننا لا نسعى للحرب ولا نريدها ولا نشعل فتيلها ولكننا في الوقت نفسه لن نتردد في حماية أراضينا من أي عدوان ولن نتوانى عن الدفاع عن مواطنينا ومقدرات بلدنا بجميع الوسائل المشروعة، كما نؤكد إيماننا بمبدأ الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، ولكن أي دعوة للحوار لا بد أن تكون منسجمة مع وقف فعلي للتهديدات والأعمال العدائية وعلى الدول التي تدعو إلى الحوار أن تنبذ السياسات المرتكزة على تصدير الثورة وخلق الجيوب والطوابير الطائفية في الدول تمهيداً للتدخل في شؤونها.

لم يشهد العالم ابتداء من القرن الماضي حتى يومنا هذا أزمة طال أمدها مثل أزمة فلسطين أو معاناة مثل معاناة الشعب الفلسطيني أو سياسات احتلال قمعية مثل سياسات إسرائيل، وبالرغم من انضمام إسرائيل إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا أنها لم تول أي اهتمام لقرارات هذه المنظمة الدولية ومجلس أمنها الذي أنشئ لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولا تزال إسرائيل تمارس انتهاكات البشعة تجاه حقوق الإنسان في فلسطين على مرأى من العالم أجمع، إن مبدأ فرض الأمر

إنشاء نقاط مشتركة للمراقبة في الجديدة. كما أكرر دعوة بلدي المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق ستوكهولم الذي قارب العام من عمره وطال أمد تنفيذه بسبب مفاوضات ميليشيا الحوثيين. إذ يعتبر هذا الاتفاق خطوة أساسية للوصول إلى الحل الشامل وفقا للمرجعيات الثلاث، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بالتهنئة لوفد جمهورية جنوب أفريقيا على توليه وقيادته رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكر الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر. رغم القرارات المعتمدة والاتفاقيات المبرمة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لا يزال الشعب الفلسطيني ينتظر وقف الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه ويتطلع إلى التمتع بحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وتحدد المملكة المغربية، التي يرأس عائلها الملك محمد السادس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، مطالبته بالتخلي عن كل أشكال العنف والسياسات المحففة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها سياسة الاستيطان وهدم المنازل وما إلى ذلك من الممارسات التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني وتقف عائقا في وجه حل الدولتين. كما تعرب المملكة المغربية عن إدانتها للتصريحات الأخيرة بشأن ضم منطقتي غور الأردن وشمال البحر الميت، وتعتبر هذه التصريحات تصعيدا خطيرا وتلويحا بحرق جديد للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية من شأنه تقويض كل الجهود الحثيثة الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

في شمال سورية، حيث أنه من المهم عدم اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تفاقم الأزمة السورية ومعاناة الشعب السوري وتقوض الجهود الدولية في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في تلك المناطق وتحدد وحدة الأراضي السورية وسلامتها الإقليمية.

وتكرر حكومة بلدي مطالبته بالتصدي للمليشيات المسلحة وإخراجها من سورية، تلك المليشيات التي تبني خطط خارجية تسعى إلى تدمير سورية وجعلها مسرحا لزعزعة أمن المنطقة وسلامتها. وندعو المجتمع الدولي إلى ضرورة الاتحاد ضد أي تدابير أحادية الجانب قد تكون عائقا أمام الحل السياسي في سورية، وفقا لقرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

يقدم بلدي دعمه الكامل للحكومة اليمنية والشعب اليمني الشقيق، في ظل الأزمة التي يمر بها اليمن، وفي شتى المجالات، من أجل الوصول إلى حل سياسي شامل وإعادة الاستقرار لليمن. وقد تجلّى ذلك مؤخرا من خلال قيام المملكة بتقديم مساعدات، عن طريق الأمم المتحدة، بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٩، حيث بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة لدعم الشعب اليمني الشقيق منذ بداية الأزمة، أكثر من ١٤ بليون دولار. كما استضافت المملكة مؤخرا الحوار بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي من أجل تحقيق الوحدة وتقريب وجهات النظر في سبيل حل الأزمة اليمنية ومواجهة الانقلاب الحوثي. ويسعدني أن أرف لكم بشرى أنه قد تم التوصل إلى اتفاق الرياض المتوقع إعلانه قريبا، الذي ستسفر عنه مرحلة تطويرية جديدة لحكومة اليمن الشقيق، تقودها كفاءات سياسية تضم ٢٤ وزيرا وتتركز مهمة هذه الحكومة على توحيد الصف وتسخير مؤسسات الدولة لخدمة الشعب اليمني بجميع مكوناته والعمل على تلبية احتياجاته المعيشية.

إن المملكة العربية السعودية تدعم جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة في اليمن، ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز المتمثل في

وخلاقة لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويجب أن تنبني هذه المفاوضات على أسس سليمة ونية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإرساء دعائم دولة قابلة للاستمرار والحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما نثمن الجهود الدولية الرامية إلى إرساء أمن وسلم دائمين في منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيدة باغبروفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرف جمهورية أذربيجان أن تأخذ الكلمة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن مسألة أوليناها تاريخيا أهمية خاصة، وهي الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

في البداية، أتشرف شرفا كبيرا بالإعراب عن عميق احترامي لسعادة السيدة ناليدي باندر، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا، وهي بلد رفيق ضمن حركة بلدان عدم الانحياز، وبتهنئة وفد بلدها على رئاسته وقيادة مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وقبل خمسة أيام تحديدا، عقدت اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز بشأن فلسطين اجتماعا في باكو لاستعراض آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن المؤسف أن الحالة ما زالت حرجة، ومن الواضح أنها لا تطاق. وفي الإعلان السياسي الذي اعتمده اللجنة الوزارية بالإجماع، جددت، في جملة أمور، تضامن الحركة الثابت مع الحقوق غير القابلة للتصرف والقضية العادلة للشعب الفلسطيني ودعمها لها دعما لا يتزعزع، ودعت مرة أخرى إلى التوصل إلى

كما ترفض المملكة المغربية أي محاولة للمساس بالوضع القانوني والتاريخي للقدس. وفي هذا الصدد، ما فتى صاحب الجلالة الملك محمد السادس يتخذ مبادرات جديدة وعملية لصالح المقدسين والفلسطينيين بصفة عامة. وأذكر، في هذا الصدد، نداء القدس الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس وقدااسة البابا فرانسيس، بمناسبة زيارة قدااسة البابا إلى المغرب في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، بدعوة كريمة من جلالة الملك محمد السادس. وقد أكد جلالته وقدااسة البابا فيه على أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وصيانة وتعزيز الطابع الخاص للقدس الشريف كمدينة متعددة الأديان، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لفائدة أتباع الديانات التوحيدية الثلاث. وفي نفس الإطار، قامت المملكة المغربية بإطلاق مبادرات جديدة مشتركة مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لفائدة القدس الشريف،

خلال الاستقبال الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس أخاه صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، الذي زار المغرب في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩. وتروم هذه المبادرات المشتركة الدفاع عن المدينة المقدسة وحمايتها من كل محاولات تغيير وضعها التاريخي والقانوني والسياسي ومعالها الدينية والحضارية الإسلامية والمسيحية. وتؤكد المملكة المغربية على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها العاهل الأردني صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته لإيجاد مخرج للنفاق المسدود والجمود اللذين خيما منذ توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما أدى إلى حالات الاحتقان والتردي والعنف. لذا وجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام الأمر وأن يلقي بكل ثقله وبإرادة فعالة

مدريد - بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام - ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ولضمان تحقيق أبناء الشعب الفلسطيني لحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير والاستقلال في دولتهم فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. لذلك، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتنفيذ الفعال لما ينص عليه من أحكام والتزامات، وخاصة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز - وهو مسألة أساسية بالنسبة للمساءلة.

وبالمثل، فإن الدول الأعضاء في الحركة تواصل الدعوة إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة، لأن ذلك سيؤدي إلى تهيئة الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل للنزاع في جميع جوانبه وتحقيق السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما سيعود بالنفع على الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي قاطبة. ومن الضروري اتخاذ إجراء على الفور، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل معالجة الحالة في الميدان وتخفيف حدة التوترات وتعزيز البيئة الملائمة للسعي إلى تحقيق السلام، بما في ذلك عن طريق تفادي التدابير التعسفية الانفرادية أو الاستفزازية أو التعسفية التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على التمادي في سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي القائم في القدس الشرقية وأماكنها المقدسة أعمال استفزازية وخطيرة تدمر آفاق السلام. وينبغي ألا يدعمها أو يشيد بها أي بلد من البلدان. والتهديدات المتعلقة بالضم التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون يجب أن تُدان إدانة لا لبس فيها، وأي تدابير تُتخذ في هذا الصدد يجب رفضها على الفور

حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، الذي تأخر لفترة طويلة جدا وتسبب في الكثير من المعاناة الإنسانية والمآسي على مر العقود. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الحركة تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مجدداً أن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي - الذي يقع الاحتلال الإسرائيلي في صميمه - لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين ويتطلب اهتمام وإجراء عاجلين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة ذاته، فضلاً عن الأدوات التي توفرها الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل التسوية السلمية للنزاعات.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يفي بواجباته بموجب الميثاق ويعمل على تنفيذ قراراته، التي لا تشكل الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع فحسب، بل هي أيضاً ملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقضية فلسطين لا يمكن أن تكون استثناء. ولذلك، فإننا لا نزال نشعر ببالغ القلق لأن هذا الجهاز ظل لفترة طويلة عاجزاً عن الوفاء بولايته بشأن هذه القضية الهامة، بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد أعضائه الدائمين. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على عجزه والاضطلاع بواجباته بموجب الميثاق بشأن قضية فلسطين من أجل استعادة مصداقيته والوفاء بالتزاماته في سبيل تحقيق حل عادل وسلمي.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تؤمن بأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أعاد تأكيد العديد من قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بشأن هذه المسألة، يوفر السبيل الوحيد إلى السلام، ويحدد الشروط والمعايير الأساسية لتحقيق تسوية عادلة على أساس حل الدولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ووفقاً للمعايير المرجعية الراسخة للسلام التي أيدتها المجتمع الدولي، وهي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ

انعدام الأمن المتزايدة التي يعانيها السكان تحت الاحتلال ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية البريئة. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من التصعيد ومأساة فقدان المزيد من أرواح المدنيين.

وفي هذا الصدد، نعرب مجددا عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء عدم مساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها ويمكن اعتبار الكثير منها جرائم حرب. فانعدام العدالة يعزز مستويات الإفلات من العقاب ويؤدي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة في الميدان، مما يزيد من تضاؤل احتمالات السلام. وما زلنا ندعو إلى اتخاذ إجراء على الصعيد الدولي، لا سيما من جانب مجلس الأمن، بغية ضمان وقف الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال على نحو منهجي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها ومساءلة مقترفيها. ويجب على إسرائيل أن تمتثل لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي ويجب أن تخضع للمساءلة إن استمرت في إبداء الازدراء الصارخ للمجلس والالتزامات القانونية الدولية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستخضعها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - بهدف تغيير وضعه القانوني أو المادي أو الديموغرافي أو هيكله المؤسسي، مثل قرارها الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، فضلا عن أي تدابير إسرائيلية بهدف تطبيق ولايتها القضائية أو إدارتها هناك، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، تمشيا مع موقفنا المبدئي، فإننا نطالب مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتانسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذًا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد من جديد إدانتنا للإعلان الانفرادي والتعسفي للولايات المتحدة الأمريكية المتعلق

باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني ويجب الرد عليها بتدابير حازمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الحالة لا تزال تثير قلقا بالغا لدى الحركة، لا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، وهي للأسف لا تزال تتدهور يوما بعد يوم. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي، الذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة. ويجب معالجة هذه الأزمة معالجة شاملة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة. وينبغي القيام بذلك في سياق الحالة العامة فيما يتعلق باستمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والدعوات التي لا لبس فيه إلى إنهاء هذا الاحتلال القائم منذ أكثر من نصف قرن.

وفي ظل انعدام الحل، فإن الدول الأعضاء في الحركة تجدد دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في التخفيف من محنة الفلسطينيين. وندعو إلى تقديم الدعم الكامل لتحديد ولاية الأونروا من أجل كفالة استمرارية برامجها الحيوية وإسهامها في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وبالنظر إلى أن إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين احترامًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإننا نكرر أيضا دعوتنا الثابتة إلى المجتمع الدولي لضمان حماية الشعب الفلسطيني. وذلك أمر ملح من أجل التخفيف من وطأة حالة

لقد أصدر مجلس الأمن على امتداد العقود الماضية عشرات القرارات بشأن القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الإسرائيلي عموماً. غير أنها ظلت دون تنفيذ. وهو ما فسح المجال أمام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة سياساتها العدوانية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكاتهما المُنهجة للمقدسات والإمعان في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية، علاوة على إصرارها على المضي قدماً في تحدي الإرادة الدولية ورفضها للسلام واستهتارها بالقرارات الأممية.

لقد تسبب هذا الوضع في إطالة أمد الصراع وتعميق معاناة الشعب الفلسطيني، وزيادة مستوى التوتر والاحتقان في المنطقة، وتهديد الأمن والسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، الذي يمثل تحقيقه والحفاظ عليه المهمة الأساسية لمجلس الأمن. فلا يمكن أن تنعم المنطقة والعالم بالسلام والأمن والاستقرار ما لم يتم التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وحلّ كل المسائل المتعلقة بالتسوية النهائية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين.

إن تحقيق ذلك يمر حتماً عبر اجتماع إرادة كل الأطراف الدولية حول السلام وتحمل مجلس الأمن لمسؤوليته التاريخية في الحفاظ على الشرعية الدولية وحمل إسرائيل على احترام القرارات الأممية، وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية، ووضع حد لسياساتها الاستيطانية التوسعية ورفع الحصار الجائر الذي تفرضه على قطاع غزة.

في ظل تواصل جهود مسار السلام بسبب تعمد إسرائيل إفشال المبادرات والجهود الرامية إلى إحيائه، فقد شهدت السياسة الإسرائيلية المتعنتة تصعيداً خطيراً في إطار مواصلة

بالاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، وناشد مجدداً مجلس الأمن أن يدين إدانة قاطعة ذلك العمل الاستفزازي. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في الحركة تشدد على ضرورة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وكفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر حتى الخط الأزرق، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر تأكيد دعوتنا للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي ومسؤول، ويتمسك بالقانون الدولي ويبدل كافة الجهود اللازمة ويكثفها لدعم القضية الفلسطينية، إذ يمثل الهدف النهائي لتلك الجهود في إنهاء هذا الظلم التاريخي والخطير. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

**السيد بوقشة (تونس):** يسعدني في مستهل هذا البيان الذي تلقيه تونس نيابة عن مجموعة الدول العربية،

أن أعرب لكم عن امتناننا لعقد هذه الجلسة، وعن فائق تقديرنا لإدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الجاري. كما لا يفوتني أن أعبر للسيد ملادينوف عن شكر المجموعة العربية على إحاطته بهذه المناسبة.

واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية، السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

ثانياً، تجدد إدانة ما يسمى بقانون الدولة القومية اليهودية باعتباره تكريساً للممارسات العنصرية وتنكراً لحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير المصير.

ثالثاً، دعوة المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، تماشياً مع معاهدات جنيف وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وآخرها القرار ES-10/20 المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتنفيذ توصيات الأمين العام في تقريره الصادر تبعاً لهذا القرار.

رابعاً، دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بما يمكنها من مواصلة الاضطلاع بولايتها وتجاوز الضغوطات والصعوبات المالية التي تتعرض لها.

تجدد المجموعة العربية التأكيد على استعدادها لدعم أي مساع جديدة من شأنها إحياء عملية السلام بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال والتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية ومجمل الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها، وقرارات مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، وفق جدول زمني محدد يتم خلاله الاتفاق على قضايا الحل النهائي بضمانات دولية، بما في ذلك وضع مدينة القدس.

وتشدد المجموعة العربية في هذا السياق على أن أية مساع ومبادرات لتسوية النزاع لا تأخذ المرجعية السالفة الذكر ورؤية الدولتين كركيزة لها سيكون مصيرها الإخفاق في تحقيق أي تقدم في مسار التسوية. كما تؤكد المجموعة مجدداً وقوفها إلى جانب

سياسة فرض الأمر الواقع وضرب المرجعيات الأساسية وذلك من خلال القرارات والإجراءات المستهدفة للوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس وللجولان العربي السوري واستمرار احتلالها لأراض لبنانية وخروقاتها اليومية للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً.

وإمعاناً منها في هذا التوجه، جاء إعلان رئيس وزراء حكومة إسرائيل خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة في تحد صارخ للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وهو ما من شأنه دفع المنطقة نحو مزيد من العنف وتأجيج الصراع.

وبالمقابل ولئن كان الجانب العربي متمسكاً بالسلام خياراً استراتيجياً. وأُعيد، خياراً استراتيجياً، فإن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال القبول باستمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية وعمليات القتل والتكثيف الممنهج ضد الشعب الفلسطيني إلى ما لا نهاية؛ ولا بانتهاك قرارات الشرعية الدولية، والمساس بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس وبقية الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستباق مفاوضات الحل النهائي.

وفي هذا الإطار، فإن الدول العربية تجدد تمسكها بالمواقف المبدئية التي طالما عبر عنها قادتها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، ولا سيما في اجتماعات جامعة الدول العربية على مستوى القمة وآخرها القمة العربية الثلاثون في تونس وقمة منظمة التعاون الإسلامي الرابعة عشرة في مكة.

وتود المجموعة العربية، من هذا المنطلق، التأكيد مجدداً على: أولاً، رفض السياسات والممارسة الإسرائيلية وجميع الخطوات والإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والديمقراطي للقدس الشرقية، وانتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة؛ ومطالبة دول العالم بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل سفارتها إليها. كما تجدد دعمها للوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس،

السلام، وأهمها الالتزام بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحتمية أن تشمل المفاوضات قضايا الحل النهائي الخمس - بما فيها الاستيطان والمياه واللاجئين والأمن والقدس الشريف. وتشدد الجامعة على رفضها لأي قرارات أحادية يمكن أن تؤثر على الموقف التفاوضي الفلسطيني في مفاوضات السلام النهائية. كما تشدد على موقفها الراض للمساس بوضع القدس الشريف، والمطالب بالتصدي الفعال للهجمات الاستيطانية الإسرائيلية الشرسة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية. وتشدد أيضا على أهمية توفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل تحت الاحتلال من الهجمات الإسرائيلية، وأن ينظر المجلس في البدائل التي اقترحتها الأمين العام في تقريره (S/2018/462)، المقدم تنفيذًا لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وتشدد كذلك على الأهمية التي توليها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولدورها في رعاية اللاجئين الفلسطينيين والاهتمام باحتياجاتهم الإنسانية حين ممارستهم حق العودة تنفيذًا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

إن جامعة الدول العربية تتطلع إلى بدء مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على كل هذه القضايا بمجرد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها ومقررات أوسلو ومدير ومبادرة السلام العربية. وتثق في دعم القوى الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، للتوصل إلى التسوية الشاملة العادلة التي طالما تطلعننا إلى تحقيقها للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ككل.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإننا نقدر كافة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد ملاديونوف، وخاصة التقارير

دولة فلسطين في مساعيها الرامية إلى الحصول على عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة.

وختامًا، تجدد المجموعة العربية تمسكها بضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتدعو إلى تضافر جهود كافة أطراف المجتمع الدولي لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتغليب إرادة السلام بما يخدم الأمن والسلم الدوليين ويمكن كل شعوب المنطقة من العيش في أمان وسلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز:** أود أن أبدأ بتهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهام.

التي تكتسب أهمية خاصة في ضوء تزامنها مع عدد من التطورات الدولية الهامة التي تؤثر على استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذه الجلسة تكتسب أهمية خاصة في ضوء تزامنها مع عدد من التطورات الدولية الهامة التي تؤثر على استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. تلك التطورات التي استوجبت عقد جامعة الدول العربية لعدد من الدورات غير العادية على مستوى القمة والمستوى الوزاري، والتي ما زال مجلس الأمن يقف عاجزًا عن التعامل معها بفعالية، رغم اتصالها المباشر بصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من كافة الأوضاع المتوترة في العالم العربي، تظل القضية الفلسطينية في موضع القلب منها. ففي الوقت الذي تستشعر فيه جامعة الدول العربية القلق العميق من الأزمة الانتخابية الداخلية في إسرائيل، والتي تتسبب في عدم وجود شريك واضح في عملية السلام في المرحلة الحالية، فإنها تعاود التأكيد على الثوابت الرئيسية وقواعد الشرعية الدولية لعملية

وحرية وسلامة المنشآت البحرية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى، سواء قامت بها إيران أو عبر أذرعتها بالمنطقة.

ثالثاً، أن الدول العربية حريصة كل الحرص على التعامل مع التهديدات والتدخلات الإيرانية في إطار من الالتزام بالشرعية الدولية وعلى نحو يحترم قواعد القانون الدولي ذات الصلة، ويلتزم بميثاق الأمم المتحدة، ويقود لتنفيذ إيران لالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة وكدولة جارة للدول العربية بمنطقة الخليج العربي، كما يقود إلى تفادي اندلاع أي مواجهة عسكرية في المنطقة.

وقد مرت المنطقة أيضاً بالعديد من التطورات الإقليمية في التعامل مع الملف السوري. ففي الوقت الذي بدأنا نشعر بملامح انفراجة في جهود المبعوث الخاص بيدرسن نحو تشكيل وبدء أعمال اللجنة الدستورية، فوجئنا بقرار سحب القوات الأمريكية شمال شرق سوريا، مما فتح الباب واسعاً أمام العدوان العسكري التركي على الأراضي السورية، سعياً لإقامة منطقة عازلة.

ورغم تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، فقد اعتمد مجلس وزراء الجامعة القرار ٨٤٥٤ بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر متضمناً إدانة كاملة لهذا العدوان التركي ومطالبة صريحة للمجلس بالتدخل لوقف هذا العدوان العسكري. ومع تقدير جامعة الدول العربية للجهود المكثفة التي بذلتها الولايات المتحدة وروسيا، والتي أدت للتوصل إلى اتفاقين متتاليين مع تركيا تضمناً إقامة ترتيبات مبهمة على الأراضي العربية السورية، فإن الجامعة تشدد على ضرورة وقف العدوان العسكري التركي على الأراضي السورية وانسحاب كافة القوات التركية المعتدية خارج الأراضي السورية،

وتطالب مجلس الأمن بالقيام بمهامه في هذا الصدد وضمان ألا يتولد عن أي ترتيبات أو اتفاقات مؤقتة أي أوضاع تمس بسلامة ووحدة أراضي الدولة السورية أو تؤثر سلباً على الجهود الدولية المكثفة التي نجحت في القضاء على تنظيم داعش بالعراق

التي يقدمها حول الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يشكل علامة فاصلة في جهود المجلس وأساساً من أسس الشرعية الدولية الواجبة الاحترام.

لا شك أن استمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية ودعم إيران للتنظيمات والخلايا الإرهابية والمناهضة لأنظمة الحكم في الدول العربية ما زال يشكل مصدراً رئيسياً للقلق العميق في جامعة الدول العربية وفي المجتمع الدولي. وهو ما دعا إلى عقد قمة مكة الطارئة للتعامل مع هذا الموضوع الهام، وإصدارها إعلان مكة مؤكداً على ما ورد في إعلان قمة تونس العادية. كما أدى بعد ذلك إلى اعتماد الاجتماع الوزاري العربي الأخير في القاهرة في أيلول/سبتمبر، والاجتماع الوزاري التنسيقي في بداية أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة لبيانات تتضمن الموقف العربي الحازم والواضح من هذه المسألة، بما في ذلك ضرورة تعامل مجلس الأمن بكل فاعلية مع هذه التهديدات.

بالإضافة إلى الرسائل التي وجهتها بعثة الجامعة للأمين العام لتوزيع هذه البيانات والقرارات المتتالية كوثائق رسمية للأمم المتحدة، أجد لزاماً علي أن أشدد على عناصر الموقف العربي من هذا الموضوع. أولاً، إدانة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وخاصة في منطقة الخليج العربي؛ وإدانة الأعمال العسكرية التي تمت بدعم إيراني ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفي خليج عمان.

ثانياً، التضامن الكامل لجميع الدول الأعضاء في الجامعة مع دول منطقة الخليج العربي في مواجهة هذه التهديدات والأعمال العدائية، ومطالبتها لمجلس الأمن والقوى الدولية والإقليمية المختلفة بتكثيف التعاون الدولي الهادف لضمان الاستقرار والسلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، والتصدي بكل حزم وقوة لأي محاولات لتهديد أمن الطاقة

لقد ألقى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بظلاله القاتمة على الشرق الأوسط على مدى عقود من الزمن. ولا تزال المنطقة تعاني من الحلقة المفرغة للحرب والانقسامات والتوترات السياسية. وقد قُتل الكثيرون أو تعرضوا للتشويه أو التشريد. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فالإنسانية على وشك الفشل.

وأودّ أن أكون واضحاً: لا يتعلّق النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بنزاع على الأرض وحسب. فجميع الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال، لهم الحق في الحصول على حقوقنا نفسها - الحق في حياة كريمة وفي العدالة وفي التحرر من الخوف وفي الازدهار. ولكنّ تضامنا مع الشعب الفلسطيني يجب ألا يستند إلى التعاطف وحسب، مع أن ذلك أمر مستحق. فلدينا التزام تجاه هذا الشعب بأن نبذل كل ما في وسعنا لإنهاء محنته الطويلة.

ولنفس السبب، تواصل ماليزيا تقديم دعمها والتزامها تجاه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تقدم المساعدة والحماية والمناصرة لأكثر من ٢٠ في المائة من لاجئي العالم. وهذه ليست مسألة إحسان. فنحن نرى هذا الأمر باعتباره مسؤولية ملقاة على المجتمع الدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة إخواننا الفلسطينيين.

لا تزال أعمال العنف الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية تُقوض الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح لإسرائيل بمواصلة احتلالها الوحشي وسياساتها القمعية التي تنتهك العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ولا تعترف ماليزيا ولن تعترف بأي مصادرة سافرة للأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل لبناء مستوطناتها، لأن ذلك يشكل

وفي تحجيم أنشطته في سوريا، والتي كان آخرها استهداف رئيس تنظيم داعش الإرهابي في شمال غرب سوريا أمس الأول.

وفي هذا الصدد، فإن جامعة الدول العربية تعاد التأكيد على ما ورد في البيان الصادر عن قمة تونس العادية، والذي شدد على رفض الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل، وأكد على السيادة السورية عليه كاملاً وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، المتخذ بالإجماع. كما تؤكد الجامعة أنها على استعداد للحوء رسمياً إلى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية رغم استمرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وهو التحرك الذي تجرى المشاورات حوله مع الأطراف المعنية، بالتنسيق مع العضو العربي في مجلس الأمن.

وفي الختام، ستستمر جامعة الدول العربية في الاضطلاع بدورها الرئيسي جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لدعم جهود المبعوث الخاص لليبيا، غسان سلامة، نحو التوصل إلى السلام الشامل. ولن تدخر وسعاً في دعم جهود المبعوث الخاص إلى اليمن، السيد غريفيث، وسنستمر في دعمها لجهود إعادة الاستقرار في كل من الجزائر والسودان والصومال ولبنان والعراق وغيرها من الدول العربية. وتتطلع إلى تعزيز سبل التعاون والعمل المشترك مع الأمم المتحدة ومع كافة المنظمات الإقليمية والسياسية الأخرى، وصولاً لتحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا. السيد عثمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في الترحيب بمقدّم الإحاطة اليوم وأشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

انتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. كما نرفض أي إجراء انفرادي بشأن الوضع النهائي للقدس. كوبا.

ولذلك، تهب ماليزيا بالمجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وحزم لمنع وقوع مزيد من الخسائر في أرواح الفلسطينيين الأبرياء العزل. وقد نجحت ماليزيا، إبان عضويتها في المجلس في عام ٢٠١٦، جنباً إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين، في اتخاذ القرار التاريخي ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي طالب إسرائيل، في جملة أمور، بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وما زال يحدونا الأمل ونحث الأطراف المعنية على أن تكفل الاحترام الكامل لهذا القرار الهام وتنفيذه.

وتتمسك ماليزيا أيضاً بقوة بموقفها المتمثل في أن الحل العملي الوحيد للنزاع هو حل الدولتين الذي يعيش بموجبه الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب في سلام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعلى أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

إن الظروف المأساوية المحيطة بالشعب الفلسطيني ليست شيئاً جديداً. فقد ناقشها المجلس باجتهاد على مدى عقود من الزمن. ويجب علينا أن نتحرك الآن. وثمة ضرورة مطلقة للعمل بصورة جماعية من أجل إبطال أي تهديد لحل الدولتين. ويجب أن نواصل تشجيع الحوار وأن نبرهن على إيماننا بالدبلوماسية وتعددية الأطراف.

كما أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد للتقريب بين الأقوال والأفعال أو ربما حتى سد الفجوة بينهما. وإننا بحاجة إلى إرادة سياسية قوية، إذا أردنا أن ننجح في حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ونعتقد أن هذا النجاح قد يخلق فرصاً جديدة لتحقيق تقدم نحو الحل السلمي والأوسع نطاقاً للنزاعات في أجزاء أخرى من المنطقة.

السيد ريبيرو روساريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد بلدي لجنوب أفريقيا على القيادة المثالية لأعمال مجلس الأمن بحكم رئاستها للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور السيدة باندر، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا. ونرحب كذلك بوجود وزيرة الدولة في وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

منذ المناقشة المفتوحة الفصلية السابقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.8583)، استمرت إسرائيل مع الإفلات من العقاب في توسيع المستوطنات في المناطق المحتلة وهددت بضمّ منطقة غور الأردن الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وذلك بدلا من اتخاذ تدابير من أجل الإنهاء الفوري والكامل للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية. وهذه الإجراءات الجديدة خطيرة ومثيرة للقلق.

وتدين كوبا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وجميع السياسات والممارسات والتدابير الاستعمارية وغير القانونية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعمليات الهدم العقابي ومصادرة المباني الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية والتشريد القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين والحصار المفروض على قطاع غزة وازدياد العنف والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ونكرر رفضنا لما يُسمى صفقة القرن التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الحالية، والتي لا تتوخى إقامة دولة فلسطين وتتجاهل حل الدولتين الذي حظي بدعم تاريخي من الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والجهات المعنية الدولية الأخرى.

وندعو إلى احترام تعددية الأطراف وإنهاء استخدام المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية والعدوان الأجنبي والاتجار غير المشروع بالأسلحة ورعاية الجماعات الإرهابية في المنطقة.

ونكرر إدانتنا بأشد العبارات لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالجلولان السوري المحتل أرضاً إسرائيلية، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وسنواصل دعم مطالب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة.

ونعرب عن رفضنا القاطع لتطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التعسفية والظالمة الجديدة التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية إيران الإسلامية. كما أن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، وزيادة عدد الجزاءات الأحادية الجانب والتهديد العسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية كلها عوامل تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وندين الهجمات التي جرى شنّها على منشآت نفطيتين في المملكة العربية السعودية.

وندعو إلى ضبط النفس والاعتدال للحيلولة دون عدم الاستقرار ونشوب نزاع في الشرق الأوسط. ونطالب بأن تفي

وندعو مجلس الأمن مجدداً إلى المطالبة بوضع حد فوري لاحتلال الأرض الفلسطينية وسياسات إسرائيل العدوانية والاستعمارية، وفقاً للقرارات المتخذة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومن غير المقبول أن مجلس الأمن لم يرقم حتى بإدانة تصعيد أعمال العنف أو الأحداث المأساوية في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وتنال الإعاقة المتكررة لذلك من جانب الولايات المتحدة، وهي متواطئة مع إسرائيل في الاحتلال والعدوان، من مصداقية هذه الهيئة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتاً. ولا بدّ من صون السلام والأمن الدوليين ويجب علينا أن نكفل امتثال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولجميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس، ولا سيما القرار الآنف الذكر ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونؤكد من جديد دعمنا غير المشروط للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يُمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعيش في دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ويكفل حق عودة اللاجئين.

ونرفض الإجراء الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإنشاء تمثيلها الدبلوماسي في تلك المدينة، دون اعتبار لوضعها التاريخي. وندين قطع الدعم المالي المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك جميع التدابير الأحادية الجانب الرامية إلى تقويض حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الواقعي والقابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

للتماذي المتواصل للاحتلال في تحدي الشرعية الدولية، ومناوراته لفرض سياسة الأمر الواقع، والتخلص من التزاماته، وإفراغ كل الاتفاقات المبرمة من محتواها للقضاء في النهاية على مشروع الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

وإننا إذ نعبر عن قلقنا العميق من الوضع العام الذي آلت إليه القضية الفلسطينية في ظل الانتهاكات والخروقات المستمرة التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي، يتحتم على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لكي تتحمل منظمة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، مسؤولياتها كاملة والوفاء بالتزاماتها القانونية في الدفاع عن القانون والنظام الدوليين فيما يتعلق بفلسطين، والعمل وفقا لمقتضيات القانون والأخلاق لضمان المساءلة عن هذه الجرائم، وتوفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني.

وتشكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وممرتفعات الجولان السورية، ومحاولات تسويقها للقبول بها أمرا واقعا، خرقا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٢٣٤ (٢٠١٦). وإننا لنأسف لمحاولات إملاء مرجعيات مغلوطة وإدخال حلول نصفية باسم الواقعية بهدف فرض حل غير الحق الشرعي للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. لقد شهد العالم موجة تضامن واسعة مع القضية الفلسطينية، حيث أدان نقل سفارات بعض الدول إلى القدس، واعتبره عملا استفزازيا وعدائيا موجها ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية وانتهاكا للقانون الدولي. فضلا عن كونه اعتداء على النظام الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وبالرغم من ذلك يبقى الشعب الفلسطيني الأعزل محروما من أبسط حقوقه الوطنية، بما فيها حق العودة إلى أرضه المغتصبة، فضلا عن محاولات تغيير معالم القدس الشريف وخصوصياته. إن الجزائر تجدد من هذا المنبر التعبير عن موقفها المبدئي المتمثل في دعم قضية الشعب الفلسطيني العادلة، آملي أن تضطلع

هذه الهيئة بمسؤوليتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد ميموني (الجزائر): يسرني في مستهل هذه الكلمة أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وأهنئ في نفس الوقت وفد جنوب أفريقيا على العمل الدؤوب الذي تم بذله لقيادة أعمال هذا المجلس، لا سيما من خلال التنويه بالقضايا الجوهرية للعالم على غرار التطورات الحاصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنطقة الشرق الأوسط.

كما أتوجه بالشكر لسعادة سفير روسيا على حسن تسيير أعمال المجلس للشهر الفائت.

كما لا يفوتني أن أشكر المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته فيما يخص الوضع في الميدان.

نجتمع اليوم في ظروف جد خطيرة وحساسة تمر بها منطقة الشرق الأوسط، حيث تتعرض العديد من الدول الشقيقة إلى أزمات متصاعدة وانتشار الجماعات الإرهابية حتى أصبحت مهددة في كيانها. وعلينا للأسف أن نقر أن ما زاد الوضع استفحالا هو عجز المجتمع الدولي عن اعتماد المقاربات المناسبة لحل هذه الأزمات وفق ما تقتضيه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما ساهم في استشراف حالة الفوضى والارتباك وتزايد أخطار تفكك بعض الأقطار العربية.

وفي قلب العالم العربي والإسلامي تبقى القضية الفلسطينية المسألة المركزية التي تحمل في طياتها عوامل تنامي التوتر والعنف في الأزمات بالشرق الأوسط وفي العالم، أو عناصر حلها. وتبرز التطورات المأساوية الأخيرة ومعاناة الشعب الفلسطيني أن آفاق التسوية السلمية أصبحت بعيدة المنال بصورة متزايدة نظرا

لتصحيح هذا الوضع وتداركه عبر راب الصدع بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية لإعادة العدالة المفقودة لأهلها، فسيكون لذلك أثر مباشر على استتباب السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وأملنا كبير أن تتوج مداولاتنا هذه بقرار جريء يضع حداً نهائياً للأوضاع الخطيرة التي يعيشها الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد ناصر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر جنوب أفريقيا، على عقد هذه المناقشة المهمة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إن ملديف لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط وتعتبر قضية فلسطين ذات أهمية خاصة.

وقد شهد هذا العام مزيداً من التدهور في حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. فقد أدت إمدادات الكهرباء المحدودة في غزة إلى تعرض إمدادات المياه ومعالجة مياه المجاري، وعمليات المستشفيات للخطر. وتتسم غزة الآن بأنها واحدة من ذوات أعلى معدلات البطالة في العالم. ولا تزال حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفرض قيوداً شديدة على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، مما يقيد حركة الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه، فضلاً عن إصراعها بالنقل غير القانوني للمواطنين الإسرائيليين إلى مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ويقف الاحتلال حجر عثرة أمام كل التدابير التي قد تتيح للفلسطينيين أدنى قدر من الكرامة. وأود أن أؤكد مجدداً موقف حكومة بلدي المتمثل في اعتماد توافق دولي في الآراء بشأن الحل القائم على وجود دولتين، مع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يمكن للشعب الفلسطيني أن يعيش في سلام وكرامة وازدهار.

الأمم المتحدة بمسؤوليتها التاريخية أمام الشعب الفلسطيني في تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير ودحر كل الإجراءات المجحفة في حقه، ووضع حد لممارسات الاحتلال التعسفية في القدس الشريف والضفة الغربية وقطاع غزة. كما تدعو الجزائر أمام حالة الانسداد الكامل لعملية السلام، التي تم تعطيلها منذ سنوات، إلى تكثيف المبادرات الدبلوماسية على مستوى هذا المجلس، وكذا الهيئات الأقليمية والإقليمية الأخرى من أجل اتخاذ تدابير عملية لنزع فتيل الأزمة، وتهيئة الظروف للخروج من المأزق الحالي. ونأمل أن تشكل هذه النقاشات دافعاً وحافزاً قوياً لمنظمة الأمم المتحدة للاضطلاع بمهمتها لدعم المساعي الشرعية للشعب الفلسطيني في سعيه لاسترجاع أرضه وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد تبني بلدي، منذ استقلاله، موقفاً ثابتاً وواضحاً يقوم على مبدئين أساسيين في سياسته الخارجية، هما: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتباره قاعدة أساسية لتنظيم العلاقات الدولية، ودعم الحلول السياسية التوفيقية التي تحفظ سيادة الدول العربية ووحدها وتحقق الطموحات المشروعة لشعبها، بعيداً عن الاقتتال والفتن العرقية والطائفية والتدخلات الأجنبية مهما كان شكلها أو مصدرها. وعليه فإننا نؤكد، فيما يخص الوضع في سورية الشقيقة، على أهمية التركيز في الوقت الراهن على مقتضيات الحل السياسي والمصالحة الوطنية للسماح لكل السوريين بالعودة إلى أحضان وطنهم وإعادة الإعمار بمساهمة الجميع، في نطاق المحافظة على وحدة هذا البلد الشقيق وسيادته، بعيداً عن التدخلات الخارجية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي الختام، تؤكد الجزائر دعمها اللامشروط للمبادرات الصادقة الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط، كوننا على يقين أنه إذا لم يسارع المجتمع الدولي

ومن المقلق للغاية أنه في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والإضرار بها واستنزافها، لم نزل نجد أنفسنا في هذه القاعة اليوم لنعرب عن شواغلنا بشأن ضآلة التقدم المحرز من أجل وضع حد لتلك الإجراءات. وتدعو ملديف إسرائيل لوقف هجماتها على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن قضية فلسطين. وتحث ملديف المجلس أيضا على القيام بالمزيد من أجل تحقيق السلام الدائم للشعب الفلسطيني والمنطقة.

ولا يزال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان وأزمات إنسانية. وقد كان لهذه الكارثة المتعددة المستويات في الشرق الأوسط عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الدولي. وأدى النزوح الجماعي للاجئين إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري. ومن ناحية ثانية، أضحى النزاع في حالة جمود من دون أن تلوح له نهاية في الأفق. وترى حكومة بلدي أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بالمزيد من أجل تنشيط المحادثات بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

لقد أثرت الحرب في اليمن على ملايين المدنيين، والأطفال هم الأكثر تضررا. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الحالة المزرية لأكثر الفئات ضعفا. ويجب أن يكون السلام والرخاء في صميم الجهود الرامية إلى حل النزاع، ويجب اعتبار السلام شرطا مسبقا للتنمية.

لقد أدى استمرار وجود الصراعات في المنطقة إلى تولد الإرهاب والعنف، وتجاوزت آثار ذلك الشرق الأوسط لتشمل جميع أنحاء العالم. إن حكومة ملديف تدين بشدة الهجمات الإرهابية في المنطقة، بما فيها تلك التي تستهدف المدنيين، وطرق النقل البحري؛ واستهدفت في الآونة الأخيرة محطتي ضح خط

أنابيب شركة أرامكو السعودية الممتد من الشرق إلى الغرب في مدينتي الدوادمي وعفيف. إن هذه الهجمات تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك الاقتصاد العالمي. إن آفة الإرهاب هي أكبر تهديد للسلام والأمن العالميين. بل هي مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا. وتقف ملديف على استعداد لمساعدة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. ويجب على مجلس الأمن، الذي تمثل مهمته في صون السلم والأمن الدوليين، أن يفعل المزيد لكفالة عدم تقويض نفوذه وشرعيته. وينبغي أن يزيد ويواصل جهوده الرامية إلى إنفاذ قراراته، وهو أمر أساسي إذا ما أريد الحفاظ على السلم والأمن العالميين. وتكرر حكومة ملديف دعمها للمجلس وللأمين العام في كل ما يبذلانه من الجهود الجارية لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس على عقد جلسة اليوم المفتوحة. إننا نقدر مخلصين مواقف جنوب أفريقيا القائمة على المبادئ، وجهودها الجديرة بالثناء في المجلس.

وأؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي، والبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وحتى الآن، اعتمد مجلس الأمن زهاء ٢٥٠٠ قرار، يتعلق حوالي ٣٦٥ منها جزئيا أو كليا بالقضية الفلسطينية. ويركز العديد منها حصرا على القضية الفلسطينية، وهي قد اعتمدت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بيد أنه لم يُنفذ أي منها بعد. بل إن النظام الإسرائيلي ما برح يواصل سياساته غير القانونية وممارساته الوحشية، مع الإفلات التام من العقاب، بما في ذلك ارتكاب الجرائم الدولية الأساسية الأربع جميعها،

التي تخص أما برمتها. إن الإنتهاك الخطير، والجسيم والمنهجي للقانون الدولي من جانب النظام الإسرائيلي لا يزال له تداعيات سلبية خطيرة بالنسبة للصكوك والمؤسسات الدولية. وهو يقوض بشكل خطير مصداقية مجلس الأمن والمنظمة نفسها، وثقة العالم فيهما. أما الآثار الأخرى لهذه الاتجاهات فهي مدمرة كما لو كانت حربا شاملة، إن لم تكن أسوأ.

وللحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يجب ألا تُترك أي دولة في حالة إحباط ويأس، دون أن تجد أذنا صاغية أو عناية أو اهتماما.

ولن يفضي ذلك إلا إلى فقدان الثقة والائتمان تماما في الصكوك والمؤسسات الدولية، مما سيمضي بعالمنا صوب حالة من الفوضى الدولية. ويجب على المجلس أن يكون يقظا إزاء هذا الاتجاه الخطير والمثير للقلق وأن يلتزم بمسؤولياته في منع الجرائم والتهديدات التي يرتكبها النظام الإسرائيلي.

وقد وجه ممثل جامعة الدول العربية بعض الادعاءات ضد بلدي. وللأسف، فإنه قد استخدم جدول أعمال مناقشة المجلس المفتوحة بشأن فلسطين لاثام بلدي بالتدخل. فجميع ادعاءاته محض افتراء وهي بالتالي مرفوضة. ولذلك، فلن تحظى بكرم الرد عليها. ومع ذلك، أود أن أذكره بأن الاسم الحقيقي للجسم المائي بين إيران وشبه الجزيرة العربية هو الخليج الفارسي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيسة مجموعة المنظمة.

وأود بداية أن أهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للسيد

بصورة منهجية. فعلى سبيل المثال، شن ذلك النظام أكثر من ١٥ حربا، وغزا جميع جيرانه بلا استثناء، وهاجم بلدانا أخرى من الشرق الأوسط إلى أفريقيا. ولا تزال إسرائيل تحتل أراضي تنتمي إلى فلسطين، ولبنان، وسورية وتشن غزوات واعتداءات على بلدان المنطقة، وأحدث مثال لذلك انتهاكها دوريا لسيادة لبنان وسورية ووحدة أراضيها. كما تواصل أيضا سياساتها التوسعية من خلال بناء مستوطنات إضافية. وآخر مثال على ذلك هو نية رئيس وزرائها المعلنة عن ضم وادي الأردن بصورة غير مشروعة. كما واصلت تطوير كل أنواع من أسلحة الدمار الشامل، ورفضت الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة. وهددت في الآونة الأخيرة بوقاحة دولة طرفا في المنطقة بإبادتها نوويا.

وعلاوة على ذلك، لا تزال القوات الإسرائيلية تقتل الفلسطينيين الأبرياء بوحشية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، قتلت في عام ٢٠١٨ وحده ٢٩٩ مدنيا فلسطينيا، وأصابت بجروح أكثر من ٣١ ٠٠٠ آخرين، معظمهم خلال مسيرة العودة الكبرى في غزة. ومن ممارسات إسرائيل القاسية الأخرى حصارها غير القانوني واللاإنساني المفروض على غزة، الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن. إن القائمة الطويلة المظلمة لفظائع إسرائيل تطول، مما لا يدع مجالاً للشك في أنها، بكل المقاييس، نظام خارج على القانون بأكثر ما في ذلك من معنى.

ومن المؤسف أن المجلس قد أخفق في الوفاء بواجباته فيما يتعلق بإسرائيل لسبب واضح تماما - وهو الحماية الثابتة والمنهجية التي توفرها الولايات المتحدة لإسرائيل. لقد قامت الولايات المتحدة مؤخرا بنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف واعترفت بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل. وكلا الأمرين من الخروق المادية للقانون الدولي. وتستند آخر مناورة للولايات المتحدة - والمسماة صفقة القرن - إلى وهم أنها يمكن أن تشتري مختلف القضايا والتطلعات، والشرف، والكرامة، والأملاك، والأراضي، فضلا عن الحقوق غير القابلة للتصرف

ومن دواعي القلق أيضا الجهود غير المشروعة الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والتكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة. ويشمل ذلك الأعمال الاستفزازية وغير القانونية المتعلقة بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة، ولا سيما الحرم القدسي الشريف. وتهدد هذه الأعمال حرمة الأماكن المقدسة، واستقرارها ووضعها ومن شأنها أن تؤجج مزيدا من العنف والتطرف في المنطقة.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، الذي لا يزال تحت الحصار الإسرائيلي. وكما سمعنا في كل إحاطة من الإحاطات عن هذه المسألة، تعاني غزة من نقص الأدوية ومعدات الرعاية الصحية، وإمدادات الكهرباء والمياه المحدودة وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وقد بثت الحالة المعيشية القاسية اليأس في نفوس المليونين شخص الذين يعيشون في غزة، مما أدى إلى ما تسميه الأفرقة الصحية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) تدهور ظروف الصحة العقلية تدهورا وبائيا. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت الأمم المتحدة في تقرير صدر مؤخرا أن اقتصادا فلسطينيا متزايد الهشاشة سيؤدي إلى زيادة خطر العنف وعدم الاستقرار. وهذه الاتجاهات تندر بالخطر، وينبغي أن تكون مبعث قلق بالغ لنا جميعا.

وبالنظر إلى التحديات الراهنة، توصي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن يمنح مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا الأولوية لما يلي:

أولا، يجب علينا تهيئة بيئة تفضي إلى جهود السلام عن طريق عكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان. ويتطلب هذا وقف كل التدابير غير القانونية والاستفزازية التي تقوض حل الدولتين، مثل الأنشطة الاستيطانية، التي تسلط عليها قرارات الأمم المتحدة الضوء، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إنه

نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

إن مناقشة اليوم تسلط الضوء على الحالة المنذرة بالخطر في الميدان وعلى الحاجة إلى العمل على وجه السرعة لإنقاذ آفاق السلام والحل القائم على وجود دولتين. وفي هذا الصدد، لا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة تتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ونود مرة أخرى أن نكرر التأكيد على أن التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع لن يمكن فلسطين وإسرائيل من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن فحسب، بل سيدعم أيضا تحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلا فستستغل الجماعات المتطرفة استمرار هذا الظلم للتجنيد وتغذية نزعة التطرف، ولن يزيد هذا إلا من زعزعة استقرار المنطقة.

ولذلك، فإننا ندعو المجلس إلى تنفيذ تدابير فعالة، بما يتفق مع واجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها هو ذاته، من أجل وضع حد لهذا النزاع، بسبل منها إلزام إسرائيل بوقف سياساتها غير القانونية في فلسطين.

وتشجب الدول الأعضاء في المنظمة بوجه خاص مواصلة بناء مستوطنات جديدة وتوسيع ما هو قائم منها، فضلا عن ضم الأراضي ومصادرتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما نسترعي انتباه المجلس إلى القرار الذي اعتمده منظمة المؤتمر الإسلامي في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر، والذي ترفض بموجبه الدول الأعضاء في المنظمة وتدين أي نية لضم أجزاء من الضفة الغربية. ويعتبر قرار منظمة المؤتمر الإسلامي هذه الإجراءات تصعيدا خطيرا وخرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة.

أمر أساسي لإنقاذ حل الدولتين ووضع حد، في نهاية المطاف، لهذا الاحتلال غير المشروع.

وندعو أيضا إلى انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا

لقرارات مجلس الأمن. كما نؤكد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف الخارجية سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، ونكرر تأكيد دعمنا لحل الأزمة السورية سياسياً وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثانياً، لا بد لنا أن نعمل على إيجاد الزخم الدولي اللازم للشروع في مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفقاً للمعايير المرجعية المقررة.

وأخيراً، يجب أن نتجنب على وجه السرعة مزيداً من التدهور في الحالة الإنسانية والاقتصادية في فلسطين ونخفف من عبء الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني ومن معاناته، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ونشجع الدول الأعضاء على توفير الأموال أو زيادة تبرعاتها للأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة التي تعمل بجد لتوفير التعليم والرعاية الصحية، وتحسين سبل عيش الفلسطينيين ودعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، تكرر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التأكيد على تأييدها القوي للأونروا، التي تضطلع بدور حيوي في دعم اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتأييد تجديد ولايتها.

وفي الختام، نؤكد أن هدفنا هو تحقيق الرؤية التي طال تأجيلها والقائمة على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وستواصل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل عادل، وشامل، ودائم وسلمي لإنهاء هذا

النزاع، الذي نرى أنه شرط مسبق حيوي لتحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي (البحرين):** نود، سيدي الرئيس، أن نتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتناول قضايا الشرق الأوسط، التي تزداد تعقيداً في ظل التطورات المتزايدة التي تشكل تحدياً للسلام والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب لكم عن تقديرنا لقيادة وفدكم الصديق لأعمال مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر بكل اقتدار. كما نتقدم بالشكر إلى السيد نيكولاوي ملادينوف على إحاطته القيمة.

يتطلب تحقيق السلام التنفيذ المستمر لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده النبيلة، أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حسن الجوار، وحل الأزمات بالطرق السلمية وإنفاذ قرارات الأمم المتحدة للحفاظ على سيادة الدول، وصون كرامة شعوبها واستقرارها. كما يتطلب من الدول كافة الابتعاد عن سياسات التهديد وزعزعة الأمن الإقليمي والدولي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والعمل الجماعي للقضاء على الإرهاب وتحقيق التنمية المستدامة.

إن إقرار السلام العادل، والشامل والدائم في المنطقة لن يتحقق كلياً من دون حل القضية الفلسطينية، ونيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقه المشروع كغيره من الشعوب في قيام دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى ما جاء في مبادرة السلام العربية، ووفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ولن تدخر مملكة البحرين جهداً لتحقيق النمو والازدهار للشعب الفلسطيني الشقيق. كما يتعين على المجتمع الدولي النهوض بمسؤولياته في إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية.

سبل التعاون الدولي لحماية الملاحة البحرية والجوية والتوصل لسبل فاعلة في التصدي للتهديدات المتزايدة وتوفير الأمن لدول المنطقة والاستقرار للاقتصاد العالمي.

ختاماً، إن إرساء السلام واستدامة التنمية والازدهار في العالم يتطلبان منا جميعاً تغليب المصلحة العليا والالتزام بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة التي تم تأسيسها لتخليص الشعوب من ويلات الحروب وحل النزاعات بالطرق السلمية وتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

**السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):**

يعرب وفد بلدي عن امتنانه لرئاسة جنوب أفريقيا ولا سيما لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. ونود أن نؤكد من جديد أن قضية فلسطين مسألة ذات أهمية مستمرة لإكوادور. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ونحن ممتنون أيضاً على الإحاطة المستنيرة التي قدمها السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وباسم عن حكومة إكوادور، أود أن أشير إلى ثلاثة جوانب أساسية. أولاً، أود أن أؤكد مجدداً موقف إكوادور حيال الممارسات الاستيطانية والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. على الرغم من الطابع الإلزامي للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يستمر النشاط الاستيطاني، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، فضلاً عن عمليات الإخلاء وهدم البنى التحتية المملوكة للفلسطينيين ومصادرة المنازل، وهي جميعاً ممارسات تتعارض مع القانون الدولي. وتدين إكوادور جميع أعمال العنف والإرهاب بغض النظر عن منشأها.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء استمرار الأزمة

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية الشقيقة، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة الحفاظ على استقلالها ورفض أي احتلال يقع على أي جزء من أراضي سورية من قبل أي قوات أجنبية وضرورة التوصل إلى حل سياسي وفق بيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) وقرارات الأمم المتحدة. كما نؤكد أن هضبة الجولان هي أرض عربية سورية محتلة، وفقاً للقرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

إن مملكة البحرين، مع أشقائها في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، ستواصل بذل الجهود ليستتب الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية الشقيقة. كما نعرب عن التقدير الكبير لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة في توحيد كافة الأطراف الوطنية والحكومة الشرعية في اليمن للتصدي لمليشيات الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران ولكل الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار اليمن ومن أجل التوصل لحل سلمي يستند إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بما يضمن وحدة اليمن وسلامة أراضيه وحواره الإقليمي.

لقد استضافت مملكة البحرين في شهر تموز/يوليه اجتماعاً عسكرياً دولياً هاماً، بحث سبل تكثيف التعاون الدولي لتعزيز أمن المنطقة. كما استضافت مملكة البحرين خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بولندا، مجموعة عمل لعملية وارسو حول أمن الملاحة البحرية والجوية في إطار جهودها للحد من التهديدات الأكثر خطورة على الأمن والاستقرار سواء في منطقة الخليج العربي أو العالم، لا سيما بعد ما تعرضت له الممرات البحرية في الخليج العربي والمنطقة من اعتداءات على السفن التجارية من قبل دول وجماعات إرهابية، وبعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية الشقيقة وما حملته من مخاطر جدية على اقتصاد المنطقة والعالم، وكجزء من

يعرب وفد بلدي عن تأييده البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أن نبدي الملاحظات الإضافية التالية بصفنتنا الوطنية: تعرب نيجيريا مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، حيث يبدو أن جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا تسير في الاتجاه المقصود المتمثل في إيجاد حل دائم وشامل يقود إلى التعايش السلمي بين الطرفين. وقد تجلّت تلك الحقيقة خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين في باكو بأذربيجان لاستعراض التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي مسائل لم تحل بعد للأسف.

إن قضية فلسطين هي مسألة معلقة تؤثر على السلام والأمن الدوليين. وموقف نيجيريا بشأن هذه المسألة واضح بجلاء. فما زلنا ندعو إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا للعديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وندعو مرة أخرى الدول التي لها تأثير على الأطراف المعنية إلى تشجيعها على الدخول مجددا في حوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات القائمة. ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لحل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام. ولا توجد حاجة لإعادة تأكيد أهمية حل الدولتين في هذه المناقشة، لأننا نعتقد أنه لا بديل عنه. وينبغي أن تتخذ جميع الأطراف والمفاوضون تدابير متضافرة لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع أن توفر هذه المناقشة المزيد من المقترحات بشأن أفضل السبل لمعالجة التحديات السائدة والثغرات التي تعترض تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة

الاقتصادية والمالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. ومن المؤسف أن تلك الظروف تزداد سوءا وتواصل تدهورها.

ثانيا، نعتقد أنه يتحتم على المجلس التصرف واتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى ضمان الصلاحية الكاملة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما سبقت الدعوة إليه مرارا وتكرارا.

ثالثا، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم ملموس في دعم التقدم المحرز نحو إيجاد حل سلمي ونهائي وعادل للطرفين، يقوم على التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعملا بتوافق الآراء الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ومن ثم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه وإقامة دولة فلسطين المستقلة وانضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية.

ونعتقد أن الحلول المستدامة يجب أن تقوم على أساس العدل وحقوق الإنسان والقانون الدولي. وتمثل الدبلوماسية الوقائية أداة حاسمة لتبديد التوترات قبل أن تزداد حدة وسوءا. ونؤيد جميع المبادرات الدولية الرامية إلى استئناف محادثات السلام والمفاوضات بين إسرائيل وفلسطين.

أخيرا، أود أن أؤكد أن إكوادور تقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لولايتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم، ونهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها وقيادتها الناجحتين للمجلس في هذا الشهر.

السيد بورغيل (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود أن أقدم ردا موجزا على البيان الذي أدلى به ممثل إيران.

أود أن أذكر مرة أخرى بأن جمهورية إيران الإسلامية من بين أكبر رعاة الإرهاب الدولي. في إيران تصدر قذائفها وتروج للإرهاب وتنشر أيديولوجيتها الهدامة على نطاق واسع، منتهكة بذلك القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و١٧٠١ (٢٠٠٦) و٢٢١٦ (٢٠١٥). وسواء كان ذلك في لبنان أو سورية أو العراق أو اليمن أو الخليج، يتبع النظام الإيراني نفس طريقة العمل، في ظل إفلات تام من العقاب، بهدف زعزعة استقرار المنطقة وتصدير ثورته. وعلاوة على ذلك، تسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى تحويل سورية إلى منصة لشن هجمات على إسرائيل. ويشكل نشر القوات المسلحة الإيرانية في الأراضي السورية تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي. ويجب على مجلس الأمن أن يدين الانتهاكات الإيرانية بشدة ويتخذ جميع التدابير الفعالة لوضع حد لها.

وفي ١ أيلول/سبتمبر، بعد بضعة أيام فقط من تجديده ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أطلق حزب الله عدة قذائف مضادة للدبابات من جنوب لبنان على أهداف في الأراضي الإسرائيلية. وما فتئت إسرائيل تحذر المجتمع الدولي من جهود إيران وحزب الله لتعزيز ترسانة الأخير في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمثل برنامج القذائف الدقيقة التوجيه لحزب الله أكثر تجليات هذه الاستراتيجية إثارة للقلق.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد من يواصلون تأجيج العنف وتشجيع الإرهاب والذين يتمثل هدفهم الوحيد في تقويض السلام والأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل مجددا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحديد جميع أنشطتها ذات الصلة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة كتدبير لبناء الثقة. وفي السياق نفسه، ندعو دولة فلسطين إلى أداء دورها في بناء الثقة بأن تُظهر استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي لأعمال المتطرفين بغية التوصل إلى حل عادل.

ويود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤكد مجددا دعوته إسرائيل وفلسطين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أفعالهما وفي التصريحات الصادرة عنهما. وينبغي للطرفين أن يصغيا إلى النداءات الحسنة النية التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي من أجل استئناف المفاوضات دون مزيد من التأخير. وسيتوقف إحراز تقدم باتجاه حل الدولتين على استئناف المفاوضات المباشرة وإظهار إرادة سياسية واضحة، فضلا عن الالتزام بالعملية. ولذلك، يود وفد بلدي أن يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم كل من إسرائيل وفلسطين وتشجيعهما على إغماص سيوفهما وقبول عملية السلام باعتبارها وسيلة لحل النزاعات التي طال أمدها.

وتؤكد نيجيريا مجددا دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التنقل والحق في تقرير المصير.

في الختام، يرى وفد بلدي أن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط سيتوقف على التزام كل من إسرائيل وفلسطين وعزمهما على تقديم تضحيات مؤلمة. وهذا من شأنه أن يحقق السلام والعدالة المنشودين بشدة وأن يقلل من التهديد الخطير الذي يواجهه السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان ثان. وأعطي له الكلمة.